تقرير موحد

استراتيجية الاتحاد الأفريقي لتطوير المشروعات /الصناعات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا

الاتحاد الأفريقي

جدول المحتويات

التسميات المختصرة والمختصرات
ملخص تنفيذي
الفصل الأول مقدمة
الفصل الثاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا: التحديات والفرص الرئيسية
التحديات
المستوى العالمي
المستوى القاري
المستوى الاقليمي
مستوى الدول
الفرص الرئيسية
الفصل الثالث الأطر القارية والاقليمية والوطنية لريادة الأعمال والتصنيع
المبادرات القارية
المبادرات الإقليمية
المبادرات الوطنية

الفصل الرابع تفاصيل استراتيجية الاتحاد الأفريقي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وركائزها
الأساس المنطقي للاستراتيجية
الركيزة الأولى: تمكين بيئة الأعمال والوصول إلى الطاقة والبنية التحتية
الركيزة الثانية: التكنولوجيا والابتكار والشركات الناشئة والشركات الموجهة نحو النمو
الركيزة الثالثة: التمويل المبتكر
الركيزة الرابعة: الوصول إلى الأسواق والقدرة على المنافسة في التصدير
الركيزة الخامسة: خدمات تطوير الأعمال
الركيزة السادسة: التعلم وإدارة المعرفة
الركيزة السابعة: تنمية ريادة الأعمال وتنمية سبل العيش
الملاحق

التسميات المختصرة والمختصرات

AIDA	–	تسريع التنمية الصناعية لأفريقيا
AMV	–	رؤية التعدين الأفريقية
BIAT	–	تعزيز التجارة الأفريقية البينية
CAADP	–	البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية
CEN–SAD	–	تجمع دول الساحل والصحراء
CFTA	–	منطقة التجارة الحرة القارية
COMESA	–	السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي
EAC	–	جماعة شرق أفريقيا
ECCAS	–	المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
ECOWAS	–	المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
EPZ	–	منطقة تجهيز الصادرات
FDI	–	الاستثمار الأجنبي المباشر
GDP	–	الناتج المحلي الاجمالي
GVC	–	سلسلة القيمة العالمية
ICTs	–	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
MSME	–	المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
PIDA	–	برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا
PPP	–	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
R & D		البحث والتطوير
RVC	–	سلسلة القيمة الإقليمية

SADC	–	مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي
SEZ	–	منطقة اقتصادية خاصة
SMEs	–	المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم
SMIs	–	الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم
SSA	–	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
STISA	–	استراتيجية العلم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا
STI	–	العلم والتكنولوجيا والابتكار
TFTA	–	منطقة التجارة الحرة الثلاثية
UAM	–	اتحاد المغرب العربي

ملخص تنفيذي

يعد ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة الطلب المحلي وتحسين الإدارة الاقتصادية والتجارة المتنوعة وتزايد الاستثمار الأجنبي المباشر من بين العوامل الهامة التي ساهمت في النمو الاقتصادي القوي في أفريقيا الذي بلغ متوسطه 5 في المائة في العقد الماضي. ومع ذلك، ورغم هذا الأداء الاقتصادي الإيجابي في العديد من الدول عبر القارة، فإن معدلات البطالة والفقر الكبير مازال متفشيا في القارة حتى مع زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في المنطقة.

وتتوقف استراتيجية التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا أساسا على تهيئة بيئة مواتية واحداث ثورة في ريادة الأعمال بهدف تحويل اقتصادات أفريقيا إلى التصنيع. ويمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تلعب دورا حاسما وأن تسهم في هذا المسعى الطموح من خلال مساهماتها المحتملة الحيوية من خلال تهيئة الظروف للتصنيع.

وحتى في الوقت الحاضر، تعد المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم المصدر الرئيسي للعمالة والأساس للاقتصادات في جميع أنحاء أفريقيا. ورغم امكانياتها في المساهمة في النمو والتحول الاقتصاديين في أفريقيا، لا يزال يتعين إدماج المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالكامل في سلاسل القيمة ونظام التجارة الإقليمية والعالمية. ومازالت امكانياتها الكبيرة لأداء أفضل بكثير غير مستغلة بالكامل. ويرجع ذلك جزئيا إلى أن قدرة أدائها وقدراتها الانتاجية لم يتم تطويرها بشكل كاف وبدعم كاف من المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. ولم تسهم المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم غير المستغلة بالكامل والتي يمكن أن تكون نابضة، بعد بشكل كامل في النمو الاقتصادي الشامل والتحويلي الذي تسعى القارة لتحقيقه. وكان من الممكن أن تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال في معالجة البطالة المتزايدة التي تؤدي، ضمن أمور أخرى، إلى زيادة تشرد وهجرة الشباب داخل وخارج القارة، والفقر والاستبعاد الاجتماعي من خلال التصنيع القائم على السلع الأساسية، والتجارة داخل الأقاليم والتجارة الأفريقية البينية، وتحقيق المزيد من استخدام سلاسل القيمة الاقليمية والعالمية.

واعترافا بأهمية النمو الذي يقوده القطاع الخاص في المساهمة في التنمية الاقتصادية لأفريقيا، فإن الدورة العادية العشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصناعة الأفريقيين حول موضوع: – تسريع التصنيع لأفريقيا في خطة التنمية لما بعد 2015، حدد التصنيع كأساس للتنمية، حيث يلعب القطاع الخاص دورا حاسما في دعم التصنيع المستدام. ومن أجل استغلال امكانيات التصنيع للمساهمة في التنمية الاقتصادية لأفريقيا، وجه مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصناعة الأفريقيين الدول الأعضاء إلى:

- تهيئة بيئة مواتية لانشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم،
- وضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في محور التنمية التي يقودها القطاع الخاص،
- وضع أدوات وتدابير للسياسات لتيسير تسجيل وتشغيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصناعات الصغيرة والمتوسطة وحصولها على التمويل والجاهزية للتصدير،

- زيادة التدخلات الرامية إلى تطوير سلاسل القيمة ومجموعات الإنتاج في القارة،
- استكشاف تدابير لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاعين غير الرسمي والرسمي،
- وضع سياسات تهدف إلى تمكين المرأة والشباب من المشاركة الفعالة في التصنيع، و
- تشجيع مجموعات واتحادات الصادرات من أجل تيسير ادماج المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وفي اطار الجهود الرامية إلى دفع النمو الاقتصادي والتحول في القارة، طور الاتحاد الأفريقي استراتيجيته للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لأفريقيا. وتتمثل رؤية استراتيجية الاتحاد الأفريقي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في "تطوير اقتصادات تنافسية ومتنوعة ومستدامة مدعومة بالقطاعات الدينامية وقطاعات المشروعات والقطاعات الصناعية التي توفر العمالة وتحد من الفقر وتعزز الادماج الاجتماعي".

ومع الأخذ في الحسبان الميزة المقارنة للاتحاد الأفريقي في اشراك المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء، والاعتراف بأن القطاع الخاص في أفريقيا لم يكن مصدرا مهما للنمو التنافسي والمتنوع والمستدام لفرص العمل، تحدد الاستراتيجية كيف يمكن للاتحاد الأفريقي الاستفادة من قدرته التنظيمية في اشراك المجموعات الاقتصادية الإقليمية وكذلك الدول الأعضاء في اعادة النظر في كيفية تعزيز واعادة تنشيط مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل تحقيق الهدف المحدد.

وبهدف اتخاذ خطوة كبيرة نحو تحقيق رؤية الاتحاد الأفريقي، فإن الاستراتيجية تعتمد على سبع ركائز ترد أدناه.

- انشاء بيئة أعمال مواتية وضمان الوصول إلى الطاقة والبنية التحتية،
- تيسير الابتكار والتكنولوجيا وتعزيز الشركات الناشئة والقطاعات القائمة على المعرفة والمشروعات ذات النمو،
- تعزيز الوصول إلى التمويل المبتكر،
- ضمان الوصول إلى الأسواق، والقدرة التنافسية للتصدير والتكامل الإقليمي،
- تعزيز خدمات تطوير الأعمال وبناء القدرات المؤسسية،
- تعزيز ممارسات التعلم وإدارة المعرفة،
- تشجيع ريادة الأعمال الشاملة (الشباب والنساء) وتنمية سبل العيش.

ويشير الملخص التالي إلى الاجراءات ذات الأولوية الرئيسية الواردة بالتفصيل في وثيقة الاستراتيجية.

- **تحسين بيئة الأعمال** عن طريق مواءمة السياسات الوطنية والإقليمية والأطر التنظيمية والمؤسسية بشأن ريادة الأعمال والتصنيع والعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تعزيز بيئة

الأعمال لتشجيع المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم وأصحاب الأعمال على المشاركة في الأنشطة التجارية،

- **اعطاء أولوية لاضفاء الطابع الرسمي على الشركات الناشئة والمشروعات التجارية غير الرسمية** (بما في ذلك تسجيل المشروعات غير الرسمية كمقدمي دورات تدريبية للتدريب المهني) من أجل زيادة تكوين الأعمال، وتعزيز نمو الأعمال غير الرسمية وزيادة انتاجيتها، وتيسير تحول الاقتصادات الأفريقية إلى اقتصادات رسمية،
- **اعطاء أولوية للحماية الاجتماعية للقطاع غير الرسمي،** بما في ذلك المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم والنساء صاحبات المشروعات من أجل زيادة انتاجيتهن، وتعزيز العمل اللائق وكذلك التخفيف من حدة الفقر،
- **اعطاء أولوية للمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومشاركة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم وأصحاب الأعمال في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية،** في القيام بذلك، وتعزيز المشروعات وانتاجية أصحاب الأعمال من خلال تحسين المهارات مع تعزيز قدرتها التنافسية،
- **اعطاء أولوية لنمو قطاعات الإنتاجية العالية وكذلك الشركات ذات النمو** (بما في ذلك المشروعات غير الرسمية الموجهة نحو النمو) والتي تسهم بشكل غير متناسب في الاقتصادات من خلال العمالة المستدامة وادرار الدخل بشكل كبير،
- **اعطاء أولوية لتنمية المجموعات الصناعية والتكنولوجية** (بما في ذلك في المناطق الريفية)، بهدف تعزيز المشروعات وكذلك انتاجية أصحاب الأعمال والقدرة التنافسية من خلال الابتكار،
- **تشجيع التمويل المبتكر** وضمان زيادة فرص الحصول على التمويل للمشروعات وأصحاب الأعمال، بما في ذلك في المناطق المحرومة من الخدمات الكاملة، وكذلك بين غير المتعاملين مع البنوك،
- **اعطاء أولوية لتنويع الطاقة** بهدف تسهيل تنمية القطاعات الناشئة وزيادة تكوين الأعمال، مع حفز توفير فرص العمل، و
- **اعطاء اولوية للتنوع** عن طريق الترويج لتطوير قطاع الخدمات ومن خلال دعم القطاعات الناشئة مثل ريادة الأعمال الاجتماعية والخضراء من أجل توفير الوظائف واستدامة النمو

ومن المتوقع اعتماد هذه الاستراتيجية القارية واستخدامها كاطار لتطوير برامج رئيسية للدول واقليمية محددة من أجل التنفيذ، مع مراعاة الوضع الاقليمي والوضع الخاص بالدول ذات الصلة.

وسيكون للاتحاد الأفريقي بصفته الهيئة القارية التي تحتضن الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية تحت مظلة مشتركة، دور رائد في تشجيع وتعزيز تطبيق استراتيجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولتيسير تنفيذها، يترافق مع هذه الاستراتيجية مختلف الأطر، التي تشمل اطار النتائج والرصد والتقييم، واعداد التقارير، وبناء الشراكات، وتعبئة الموارد والاتصالات والتوعية. ويرد كل من العناصر المذكورة أعلاه في اطار تنفيذ البرامج الخاصة بالاستراتيجية والخطة الرئيسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2017– 2021.

الفصل الأول

مقدمة

تعزز النمو الاقتصادي القوي لأفريقيا في العقد الماضي، والذي بلغ متوسطه 5 في المائة، إلى حد كبير بعدد من العوامل. وتشمل هذه ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة الطلب المحلي وتحسين الحكم الاقتصادي والإدارة[1] الاقتصادية والتجارة المتنوعة ونمو الاستثمار[2] الأجنبي المباشر.

وبالرغم من النمو القوي، ظل النمو الشامل والذي تفاقم بفعل تباطؤ الصناعة التحويلية في العديد من الدول عبر القارة، بعيد المنال. ولا يزال ارتفاع معدل البطالة يشكل تحديا كبيرا في جميع أنحاء القارة. وتشير البيانات الأخيرة إلى أن البطالة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ارتفعت قليلا إلى 7.4 في المائة في عام 2015، مقارنة مع 7.3 في المائة في عام 2014، مع ارتفاع معدلات البطالة بين النساء خلال هذه الفترة مقارنة بالرجال[3]. وفي الوقت نفسه انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في المناطق النامية إلى النصف من 47 في المائة في عام 1990 إلى 22 في المائة في عام 2010، ولا يزال الفقر منتشرا على نطاق واسع في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يتزايد[4] عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في المنطقة.

ويمكن لريادة الأعمال والتصنيع أن يلعبان دورا مهما في التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا. وباعتبارها محركات رئيسية لتوفير فرص العمل ومحركات للابتكار، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، هي التي تسهم بشكل كبير في اقتصاديات الدول، إلى جانب الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي لديها امكانية الاستفادة من المدخلات الصناعية والمواد الخام المحلية، وتوفر الأساس للتصنيع في المراحل الأولى من خلال التجهيز الصناعي والصناعة التحويلية، وخاصة في الأغذية والمشروبات (التصنيع الزراعي)، والمنسوجات والملابس، مع توقعات هائلة لتوفير الوظائف والإنتاجية في هذه المجالات[5]، بما في ذلك بين النساء والشباب.

وبغض النظر عن فوائدها الاقتصادية، يمكن أن تسهم روح المبادرة والتصنيع في التنمية الاجتماعية في أفريقيا عن طريق حفز تنمية القدرات الإنتاجية وتشجيع توفير وظائف لائقة، بما يضمن زيادة اشراك المرأة والشباب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويعد تعزيز ريادة الأعمال والتصنيع في محور أجندة التنمية للاتحاد الأفريقي والأساس لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة. وإزاء هذه الخلفية، تم تصميم استراتيجية الاتحاد الأفريقي للمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم

---

[1] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا 2014. السياسة الصناعية الدينامية في أفريقيا.

[2] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 2015: التصنيع من خلال التجارة

[3] منظمة العمل الدولية. العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية، 2016

[4] الأمم المتحدة 2013. تقرير التنمية للألفية 2013.

[5] الأمم المتحدة

لإطلاق امكانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال والتصنيع للمساهمة في نمو أفريقيا وتنميتها.

وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تشكل العمود الفقري لجميع الاقتصادات الأفريقية تقريبا، ما يقرب من 90 في المائة من اقتصادات بعض الدول الأفريقية وهي أكبر مصدر للعمالة. ولديها امكانية دفع التحول الهيكلي في القارة. وتملك الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهي مجموعة فرعية من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم المتخصصة في الصناعات عالية القيمة مثل الصناعات[6] التحويلية والتعدين، امكانية المساهمة في النمو الاقتصادي من خلال التجارة داخل الأقاليم والتجارة الأفريقية البينية، وفي توفير فرص العمل.
وكجزء من هدفه العام المتمثل في تسريع النمو الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، اعتمد الاتحاد الأفريقي أطرا تهدف إلى تعزيز التحول الهيكلي من خلال تنظيم المشروعات والتصنيع في السنوات الأخيرة. ومع أجندة عام 2063، يتم دعم رؤية الاتحاد الأفريقي للنمو الشامل والتنمية المستدامة التي توفر الإطار الشامل، واستراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي تهدف إلى تعزيز ظهور اقتصادات تنافسية ومتنوعة ومستدامة، مع ريادة الأعمال والتصنيع كدوافع، من خلال الأطر الداعمة الأخرى المصممة لتعزيز التنمية الاقتصادية لأفريقيا.
وتم تصميم خطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، إلى جانب تعزيز التجارة الأفريقية البينية، ورؤية التعدين الأفريقية، وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، واستراتيجية العلم والتكنولوجيا والابتكار في إفريقيا (2024)، والبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية بالاضافة إلى منطقة التجارة الحرة القارية، من أجل تحفيز التحول الهيكلي من خلال التجارة والتصنيع والمساهمة في رؤية أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 من خلال التعامل مع تحديات التنمية الأكثر الحاحا في القارة – البطالة والفقر وعدم المساواة.

ويتم تنظيم وثيقة استراتيجية الاتحاد الأفريقي هذه الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم على النحو التالي. ويقدم الفصل 2 لمحة عامة عن المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في أفريقيا، مع تسليط الضوء على التحديات والعقبات الرئيسية التي تواجهها وكذلك الفرص المتاحة لتعزيز روح المبادرة والتصنيع. ,يقدم الفصل 3، لمحة عامة عن الأطر القارية والإقليمية والوطنية القائمة، والمبادرات المتعلقة بتنظيم المشروعات والتصنيع. ويعرض الفصل 4 استراتيجية الاتحاد الأفريقي لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

[6] في أفريقيا، يتركز التصنيع عالي القيمة في المنسوجات والملابس ومنتجات الأخشاب والغابات والأغذية والمشروبات.

الفصل الثاني

المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا: التحديات والفرص الرئيسية

لمحة

تعد المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا غير متجانسة. وفي حين لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا لمصطلح "المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم"، فإنه يستخدم للإشارة إلى مجموعة واسعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يحددها عموما عدد الموظفين والإيرادات المتولدة واستثمار رأس المال. وبينما توظف المشروعات الصغيرة 10– 100 شخص، توظف الشركات المتوسطة الحجم 100 –250 شخصا[7]. وبالإضافة إلى مصطلح "المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم"، فإن مصطلح المشروعات الصغرى، الذي يشير إلى الشركات التي توظف أقل من 10 أشخاص وهي مشروعات غير رسمية إلى حد كبير، يستخدم على نطاق واسع.

وفي جميع أنحاء القارة، يختلف تعريف هذه الشركات على نطاق واسع عبر الدول والمناطق والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وكذلك بين روابط الأعمال. والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي مشروعات رسمية أو مسجلة بشكل عام، في حين أن المشروعات الصغرى هي مشروعات غير رسمية وغير مسجلة على نطاق واسع. وتختلف تعريفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة اختلافا كبيرا عبر الدول. ففي حين أن المشروعات تتميز بشكل عام بعدد الموظفين، والاستثمار الرأسمالي وادرار الإيرادات، لا توجد معايير مشتركة لهذه الكيانات عبر الدول أو المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وفي جماعة شرق أفريقيا، على سبيل المثال، في حين أن الدول لديها فهم للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، كما يوضح الجدول 1 أدناه، فإن تعريفاتها، التي تختلف اختلافا كبيرا، تعكس توصيف المشروعات في أماكن أخرى من القارة، وتوضح صعوبة تصنيف هذه الشركات. والى الحد الذي لا تختلف فيه المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فحسب، بل لديها أيضا احتياجات وقيود فريدة، وعلى سبيل المثال، بالنسبة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، يكون الانتقال من البقاء إلى النمو، هو التحدي الرئيسي، بينما بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي المنافسة من المشروعات غير الرسمية، فالتمييز هو أمر مهم وسيتم الابقاء عليه لأغراض الاستراتيجية.

وتهيمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعدد قليل من الشركات المتوسطة والكبيرة الحجم على الصناعة في أفريقيا. ووفقًا للتقديرات الأخيرة، فإن قطاع الصناعات التحويلية في أفريقيا، الذي كان في حالة انخفاض، لا يمثل سوى 13٪ من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء

[7] منظمة العمل الدولية، 2015.

الكبرى. ويختلف قطاع التصنيع اختلافا كبيرا عبر الدول. وعلى سبيل المثال، فإن نيجيريا، التي تمثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يمثل التصنيع فيها نسبة 10 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

وتعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا، في الغالب أعمال مستمرة تكون إلى حد كبير بمثابة عمليات داخلية تعتمد على الأموال المحلية أو التمويلات ذات المصادر الذاتية وتفتقر إلى التمويل اللازم لتطوير القدرة على الدخول في ابتكارات[8] تكنولوجية. وفي أفريقيا، توظف شركات التصنيع الصغيرة 47 شخصا في المتوسط وتتسم بقدرات تكنولوجية ضعيفة، وهي متضمنة في نظم التعليم والابتكار المجزأة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن اقتصادات السلع الأساسية القائمة على التجارة في أفريقيا هي في الغالب مستخدمة وليست مطورة للتكنولوجيا الجديدة.

ويمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تحسن انتاجيتها وتصبح تنافسية من خلال توفير المدخلات عبر الروابط ومن خلال التعاقد من الباطن مع شركات أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تسهم في تنويع الصادرات ورفع انتاجيتها وقدرتها التنافسية من خلال الانخراط في التجارة عبر سلاسل القيمة. ومن أجل إطلاق العنان لامكاناتها في المساهمة في التنمية، تحتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى بيئة مواتية وخدمات دعم تطوير أعمال فعالة وأطر سياسات واستراتيجيات قوية لدعم القدرات الانتاجية والتجارة وكذلك لتحفيز الابتكارات والتكنولوجيا المحلية والوصول إلى التكنولوجيا وكذلك الوصول إلى إمدادات الطاقة الموثوقة.

وترد أدناه التحديات الرئيسية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأصحاب الأعمال في أفريقيا على المستويات العالمية والقارية والاقليمية والوطنية.

[8] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2015. تقرير التكنولوجيا والابتكار 2015. تعزيز سياسات الابتكار من أجل التنمية الصناعية

التحديات

المستوى العالمي

تواجه المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا، تحديات على المستوى العالمي. فمع كون غالبية المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا، إلى حد كبير شركات غير رسمية تتميز بانخفاض الإنتاجية وتشارك بشكل هامشي في التجارة، تكون قدرتها على توفير فرص العمل والمنافسة على المستوى العالمي محدودة للغاية. وعلاوة على ذلك، نظرا لمحدودية قدرتها الإنتاجية، فهي غير قادرة على جني فوائد وفورات الحجم في الإنتاج والشراء والإدارة والتمويل والتسويق، مع هذا الحد من ارتفاع تكاليف تشغيل المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ونتيجة لذلك، تواجه هذه الشركات منافسة من الشركات المحلية والأجنبية الأكبر، التي تهيمن على قنوات التوزيع وتسيطر عليها، مما يؤدي إلى محدودية الوصول إلى الأسواق ويحتمل أن يهدد استمرار وبقاء المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وفيما يتعلق بالتنمية الصناعية، فإن أداء أفريقيا كان ضعيفا في السنوات الأخيرة. وبوصفها منطقة التصنيع الأقل نمواً في العالم، شهدت أفريقيا في السنوات الأخيرة انخفاضا في التصنيع في دول كثيرة عبر القارة، حيث كان متوسط حصة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في حالة ركود عند 10 في المائة في عام 2013 – دون تغيير منذ السبعينات[9]، مع تراجع مساهمتها في اقتصاد أفريقيا من 12 في المائة في عام 1980 إلى 11 في المائة في عام 2013، مما جعل القارة لديها أصغر حصة من التصنيع في أي منطقة[10] نامية.

علاوة على ذلك، في حين انخفضت حصة الصناعات التحويلية من الإنتاج خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة في معظم منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث مثل التصنيع 6 في المائة فقط من جميع الوظائف، في مناطق نامية أخرى مثل آسيا، نمت حصة التصنيع من 11 إلى 16 في المائة خلال الفترة[11] نفسها. ونتيجة لذلك، حققت الصناعة في أفريقيا 700 دولار من حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل من ثلث الحصة في أمريكا اللاتينية وأقل من خُمس الحصة في دول شرق آسيا[12]. ويمكن أن يعزى انخفاض حصة القارة في التصنيع وتباطؤ التصنيع إلى استخراج الموارد دون إضافة القيمة، بالاقتران مع الافتقار إلى الوصول إلى التكنولوجيا والافتقار الى القدرات الإدارية، الى جانب الافتقار إلى الروابط بين الصناعات، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الصناعية والافتقار الى القدرة التنافسية، مما يساهم في ضعف الأداء من قبل الصناعات. واعترافا بمساهمتها المحدودة في التنمية الاقتصادية في أفريقيا، جعلها البنك الأفريقي للتنمية أحد أهم أولوياته الخمسة، بهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي الصناعي إلى 130 في المائة بحلول عام 2025.

[9] ايكونوميست. 7 نوفمبر 2015. سباق أكثر من عدو.
[10] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا 2015، التصنيع من خلال التجارة
[11] المرجع نفسه
[12] البنك الأفريقي للتنمية

وفي مجال التجارة، تظل أفريقيا لاعبا غير مهم، حيث لا تمثل الصادرات العالمية للقارة 3 في المائة فقط من الصادرات العالمية. وعلاوة على ذلك، لم تحقق مساهمة أفريقيا في التجارة في التكنولوجيا نتائج أفضل بأي حال. وبالرغم من زيادة طفيفة في صادرات المنتجات الأولية من 9.1 في المائة في عام 2000 إلى 9.8 في عام 2014، وفي الصناعات التكنولوجية المتوسطة من 4.8 في المائة في عام 2000 إلى 5.1 في المائة في عام 2014، انخفضت التجارة في الصناعات القائمة على الموارد من 7 في المائة إلى 6.6 في المائة، مع انخفاض الصناعات ذات التكنولوجيا العالية من 5.1 في المائة إلى 3 في المائة، وتراجعت الصناعات عالية التكنولوجيا من 4 في المائة إلى 3.2 في المائة في عامي 2000 و 2014[13].

وفي حين أنه من المسلم به أن زيادة المشاركة في سلاسل القيمة يسهم في تحسين نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد بالنسبة للدول التي تشارك في سلاسل القيمة أكثر من تلك التي لا تفعل[14] ذلك. وتسهم أفريقيا بشكل هامشي في القيمة المضافة عند المقارنة مع مناطق أخرى. وعلى الرغم من أن الدول الأفريقية تشارك بشكل متزايد في سلاسل القيمة العالمية، فإن مشاركتها في هذه السلاسل في درجات منخفضة ترجع إلى حد كبير إلى القيود الفنية بالإضافة إلى التحكم في سلسلة الإنتاج من قبل الشركة[15] الرائدة. وعلاوة على ذلك، في حين أن سلاسل القيمة العالمية حفزت التجارة الدولية في السلع الوسيطة، حيث تمثل ما يقرب من نصف التجارة العالمية، مع امكانية الوصول إلى المنتجات الوسيطة المستوردة من أجل التصنيع، فإن التجارة فشلت في عكس اتجاه تراجع التصنيع[16] في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى الروابط السوقية وكذلك الحواجز التجارية، بما في ذلك التدابير الجمركية وغير الجمركية في الأسواق الدولية، يشكل أيضا حواجز أمام وصول المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا إلى الأسواق الدولية.

المستوى القاري

بالرغم من اعتماد أطر للسياسات مثل تسريع التنمية الصناعية لأفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي، وتعزيز التجارة الأفريقية البينية، ورؤية التعدين الأفريقية ومنطقة التجارة الحرة القارية على المستوى الكلي لدعم ريادة الأعمال والتنمية الصناعية بالإضافة إلى التجارة، لم يتم تنفيذ هذه الأطر بشكل كامل. وعلى سبيل المثال، فإن قانون النمو والفرص في أفريقيا، الذي يوفر وصولا تفضيليا إلى السوق الأمريكية بالنسبة للدول المؤهلة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يتم استخدامه بشكل ضعيف لأن عددا قليلا فقط من الدول تستفيد من تفضيلاته، مما يشير إلى الحاجة إلى استراتيجية قارية و/أو اقليمية لضمان الاستخدام الفعال لهذه التفضيلات. وتبقى التجارة الأفريقية البينية منخفضة نسبيا حيث تبلغ 10 إلى 13

[13] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، 2015. تقرير التكنولوجيا والابتكار 2015. تعزيز سياسات الابتكار من أجل التنمية الصناعية

[14] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، 2013. سلاسل القيمة العالمية والتنمية: الاستثمار وتجارة القيمة المضافة في الاقتصاد العالمي؛ تحليل أولي.

[15] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2015. التصنيع من أجل التجارة.

[16] المرجع نفسه

في المائة من إجمالي الصادرات[17]. وتعيق الحواجز التجارية، لا سيما التدابير الجمركية وغير الجمركية في الأسواق الدولية، المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم وكذلك أصحاب المشروعات من الوصول إلى الأسواق الدولية.

وعلى المستوى المتوسط، نفذ البنك الأفريقي للتنمية برامج لدعم تنمية المشروعات / الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنمية المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الحصول على التمويل من خلال صندوقه لمساعدة القطاع الخاص الأفريقي وصندوق أفريقيا للضمانات، وهو يدعم تطوير البنية التحتية، ومبادرات الصناعات الزراعية والتأجير والتأمين والتخزين.

وعلى المستوى الجزئي، ينفذ البنك الأفريقي للتنمية برامج لدعم صاحبات الأعمال، بما في ذلك تزويدهن بخدمات دعم الأعمال التجارية من خلال مبادرة المرأة الأفريقية في مجال الأعمال التجارية، وأنشأ منحة بموجب صندوق مساعدة القطاع الخاص الأفريقي لدعم أصحاب المشروعات الشباب في ساحل العاج.

المستوى الإقليمي

تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في الاقتصادات الإقليمية. وفي منطقة السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "الكوميسا"، على سبيل المثال، تقدر مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات الوطنية بنسبة 50 إلى 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و 50 إلى 60 في المائة في العمالة[18]. وينعكس هذا الاتجاه عبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى في القارة، حيث تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في الاقتصادات الوطنية وكذلك في توفير فرص العمل عبر الدول.

وبالرغم من الاعتراف بالتجارة الإقليمية وتشجيعها كوسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية، إلا أنها مازالت منخفضة إلى حد ما، حيث تعد مساهمة المجموعات الاقتصادية الاقليمية في التجارة العالمية صغيرة نسبيا بالمقارنة مع المناطق النامية الأخرى في العالم. وبينما تقدر التجارة فيما بين الدول الأفريقية بما يتراوح بين 10 و 12 في المائة من إجمالي الصادرات، فإنها أكثر تنوعا من تجارة أفريقيا مع بقية العالم[19]. وشكلت السلع المصنعة 40 في المائة من السلع المتداولة داخل أفريقيا في الفترة 2010 – 2012، ولكنها لم تتجاوز 13 في المائة مع بقية العالم. وعلاوة على ذلك، هناك تفاوت كبير في التجارة البينية. فعلى سبيل المثال، تحظى مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي بأكبر تجارة بين الأقاليم بالمقارنة مع المجموعات الاقتصادية الاقليمية الأخرى (19.9 في المائة للصادرات و33.1 في المائة للواردات). ومع ذلك، فإن تجارتها منخفضة للغاية على المستوى القاري، حيث تمثل 2.3 في المائة للصادرات و 2.6 في المائة للواردات، بينما تظل التجارة على المستوى العالمي ضئيلة.

---

[17] الاتحاد الأفريقي، 2012. تعزيز التجارة الأفريقية البينية.

[18] استراتيجية سياسة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة للكوميسا 2013

[19] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا 2015.

وبالرغم من أن التجارة داخل الاقاليم تبشر بتعزيز نمو المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فإن عوائق التجارة تعيق امكاناتها في المساهمة في نمو المشروعات/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا. وتفرض أنظمة الجمارك والرسوم غير المواتية عوائق أمام التجارة داخل الإقليم وتعمل كمثبطات تؤدي إلى قيام العديد من الدول الأفريقية بالاتجار مع الاتحاد الأوروبي بدلا من جيرانها. وبالمثل، فإن الحواجز غير التعريفية مثل قواعد المنشأ المطبقة في المناطق والحصص والخطط الحمائية وكذلك نقاط التفتيش الحدودية العشوائية وضعف البنية التحتية للنقل، لا تعيق حرية حركة البضائع فقط وتزيد من التكاليف بالنسبة للمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بل تقيد أيضا هذه المشروعات وأصحاب الأعمال من الوصول إلى الأسواق داخل المنطقة، مما يزيد من خنق قدرتها التنافسية. وعلاوة على ذلك، تشكل العضويات المتداخلة للدول في تكتلات مختلفة، والعديد منها لديها قواعد تداول متباينة، تحديات للمشروعات وأصحاب الأعمال. وفي منطقة جماعة شرق أفريقيا، غالبا ما تواجه مشروعات الصناعة التحويلية التي تستهدف الكتل التجارية المختلفة تحديات تقيد توسع السوق بالنسبة للمصنعين[20].

وتشكل القيود على القدرات التجارية المرتبطة بالكمية والجودة والرؤية والقدرة التنافسية من حيث التكلفة، فضلا عن ضعف تيسير التجارة والبنية التحتية المحدودة لتيسير التجارة، تحديات تواجه المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، يسهم انخفاض الانتاجية والمنتجات ذات الجودة المنخفضة، إلى جانب الافتقار إلى الوصول إلى التكنولوجيا والافتقار إلى القدرات الإدارية وكذلك الافتقار إلى الروابط بين الصناعات، في مشاركتها الهامشية في التجارة، مما يعرقل امكانيتها في النمو.

وتعتبر الطاقة والبنية التحتية من الأمور الأساسية لتطوير المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ووفقا للبنك الدولي، تبلغ قدرة أفريقيا على توليد الطاقة 3 في المائة، وهي تتركز إلى حد كبير في عدد قليل من الدول في جميع أنحاء القارة، وتتميز بانخفاض الاستهلاك لكل شخص. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، تمثل المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، 40 في المائة من إجمالي الطلب التجاري على الطاقة. وتسهم محطات الطاقة المتقادمة والتشغيل غير الكفؤ لمرافق الطاقة في انخفاض توليد الطاقة واختناقات الشبكات، مما يؤدي إلى انقطاع التيار الكهربائي وتخفيف الأحمال – وهو عامل يسهم في محدودية الإنتاج الصناعي في جميع أنحاء القارة، مما يزيد أيضا من تكاليف الأعمال للمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء المناطق. ويعيق ضعف اطر السياسات والأطر التنظيمية لدعم تطوير الطاقة، لا سيما الأطر التنظيمية غير الواضحة للشراكات بين القطاعين العام والخاص والافتقار الى اتفاقات

[20] جماعة شرق أفريقيا. سياسة التصنيع لجماعة شرق إفريقيا 2012 -2032. التحول الهيكلي لقطاع التصنيع من خلال إضافة القيمة العالية وتنويع المنتجات بناء على المزايا المقارنة والتنافسية للمنطقة.

شراء الطاقة الاستثمار في الطاقة. وفي الوقت نفسه، تفرض أطر السياسات والأطر التنظيمية غير الكافية وكذلك القيود الإدارية تحديات اضافية على أداء الممرات.

وفيما يتعلق بتطوير البنية التحتية، فإن شبكات النقل الضعيفة، بما في ذلك الطرق السيئة، والسكك الحديدية العتيقة، والموانئ غير الكافية وشركات الطيران عبر المناطق، مع عدم كفاية القدرة على التعامل مع التواصل، تؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بالنسبة للواردات والصادرات.

وتختلف جودة بيئة العمل على نطاق واسع داخل المناطق وعبرها. وفي منطقة جماعة شرق أفريقيا، على سبيل المثال، في حين حققت رواندا تقدما كبيرا في تعزيز بيئة أعمالها، بالنسبة لأعضاء آخرين في جماعة شرق أفريقيا، كان التقدم في تحسين بيئة الأعمال متواضعا.

وهذه التحديات كبيرة بشكل خاص بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تملكها نساء والتي تواجه قيودا بفعل حواجز عديدة في بيئة الأعمال التجارية وتوفر فرص عمل محدودة. وبسبب المسائل المؤسسية والتنظيمية، والافتقار الى الحصول على التمويل، والمعدلات المنخفضة نسبيا للتعليم التجاري أو الخبرة في العمل، والعزوف عن خوض المخاطر، وحصر الأعمال التجارية للمرأة في القطاعات ذات النمو الأبطأ، وعبء مسؤوليات الإدارة المعيشية للأسر، تنمو المشروعات المملوكة للنساء ببطء بالمقارنة مع المشروعات التي يملكها الرجال.

وعلى المستوى الكلي، يعتبر عدم وجود سياسات مشتركة على المستوى الإقليمي لتوجيه الدول الأعضاء في دعم المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة عائقا يقيد قدرة المشروعات على التنمية والنمو. وفي الوقت الذي تعتمد فيه المجموعات الاقتصادية الإقليمية بشكل متزايد سياسات لدعم التصنيع، تشير الأدلة إلى أن السياسات التي اعتمدتها جماعة شرق أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتي تهدف إلى حفز التنمية الصناعية في مناطقها، ساهمت للحد الأدنى في تعزيز الانتاج أو الإنتاجية أو التصنيع[21]. ولم تتناول أطر المجموعات الاقتصادية الإقليمية بشأن التصنيع، على سبيل المثال، الحواجز التي تحد من قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة، لا سيما إخفاقات السوق وامكانية الوصول والنوعية والقدرة على تحمل التكاليف والمنافسة، مما يحد من امكانات هذه الكيانات للنمو. وفي منطقة الكوميسا، على سبيل المثال، أعاق الافتقار الى التمويل، إلى جانب عدم كفاية البنية التحتية، تنفيذ استراتيجيات[22] التصنيع واضافة القيمة. وبالمثل فإن معدلات ضريبة القيمة المضافة المتغيرة على السلع المستوردة والمصدرة إلى الدول داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية تسهم في التقاسم غير المتكافئ للفوائد، والحد من التجارة داخل الأقاليم.

وعلى المستوى المتوسط، نادرا ما يتم تنفيذ تدابير لدعم تنفيذ سياسات ريادة الأعمال، مما يزيد من تقييد نمو الشركات. وفي منطقة جماعة شرق إفريقيا، على سبيل المثال، بالرغم من اعتماد نظام الحصص في المشتريات للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في المشتريات الإقليمية، تم تطبيق التدابير ونادرا ما يتم تنفيذها. كما أن أطر السياسات الصناعية التي اعتمدتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة نادرا ما تستكمل أو ترتبط بإجراءات ملموسة، مما يسفر عن مساهمتها المحدودة في تعزيز الإنتاج أو الإنتاجية أو التصنيع[23].

---

[21] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2015. التصنيع من خلال التجارة

[22] السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، 2015. التقرير المرحلي الموحد حول برامج الكوميسا

[23] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2015. التصنيع من خلال التجارة

وتحد محدودية الوصول إلى التكنولوجيا عبر المناطق بالإضافة إلى المهارات الفنية والإدارية المحدودة، من قدرة المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار وأن تصبح تنافسية، كما تتفاقم بسبب الاستثمار المحدود في التكنولوجيا وكذلك في البحث والتطوير على مستوى الشركات، مما أدى إلى نقص الصادرات في منتجات[24] التكنولوجيا ذات القيمة العالية. وعلاوة على ذلك، فإن الافتقار الى شبكات تكنولوجيا عالية القدرة، قادرة على التعامل مع حركة الاتصالات الحديثة، وارتفاع تكاليف الربط ومحدودية توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك الاتحادات المهنية، والقدرة المحدودة للشبكات على توفير الدعم التجاري الكاف والخدمات للمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتدعم احتياجاتها على المستوى الإقليمي، تحد من قدرة المؤسسات على النمو. كما تسهم الروابط الضعيفة للإنتاج الصناعي بين الشركات الكبيرة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة عبر الأقاليم، في انخفاض الإنتاجية والقدرة التنافسية.

مستوى الدول

تشكل العوائق في البيئة التنظيمية، بما في ذلك العمليات الادارية والتسجيلية المرهقة، وارتفاع تكاليف تسجيل الأعمال التجارية والنظم الضريبية غير المواتية والمعقدة، تحديات أمام المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة/ المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال في بدء أعمالهم وتشغيلها وتنميتها. وتسهم هذه العوامل في الطابع غير الرسمي – وهي سمة من سمات المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تسهم في خسائر كبيرة في الإيرادات الضريبية للحكومات الوطنية وتحد من حصولها على الحماية الاجتماعية.

وتعمل حقوق الملكية المحددة بشكل غير كاف والمحمية بشكل ضعيف، بالاقتران بعمليات تسجيل الملكية المستهلكة للوقت والمكلفة، كمثبطات للمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على تسجيل مشروعاتها. كما أن انعدام الشفافية في النظم التنظيمية، التي غالبا ما تتسم بقواعد غير واضحة بشأن الامتثال والاعسار، والافتقار إلى آليات فعالة لحل المنازعات، يؤدي إلى تآكل ثقة أصحاب الأعمال في البيئة التنظيمية، مما يثني الكثيرين عن المشاركة في الأنشطة الاقتصادية.

وتم تحديد الوصول إلى التمويل باعتباره واحدا من ثلاثة قيود ملزمة لتطوير[25] المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ومن ناحية الطلب، فإن اشتراطات الضمانات للمؤسسات المالية التي تزيدها عدم وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، إلى حقوق الملكية والأصول التي يمكن أن تستخدم كضمان بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة والرسوم لدى البنوك، ونقص المعرفة المالية وعدم وجود خطط أعمال، غالبا ما تكون عوائق أمام المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال الباحثين عن التمويل. وبالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تختلف احتياجاتها التمويلية عن غيرها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتتطلب عادة تمويلا طويل الأجل لدعم احتياجاتها التشغيلية كثيفة رأس المال، بسبب إدراك المؤسسات

[24] المرجع نفسه

[25] منظمة العمل الدولية. 2015. المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتوفير فرص العمل اللائق والمثمر.

المالية أنها عالية المخاطر ومكلفة، فإن المؤسسات المالية تفتقر عموما الى المنتجات الكافية للوفاء باحتياجات التمويل للصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ولا يزال الوصول إلى الأسواق الدولية يمثل تحديا للمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال. وتفتقر المشروعات وأصحاب الأعمال في إفريقيا بشكل عام إلى المعلومات المتعلقة بالأسواق الدولية والموردين وكذلك الوصول إلى روابط السوق وقنوات التوزيع بسبب هيمنة الشركات الكبيرة وتحكمها فيها. وهذا يؤدي إلى محدودية الفرص التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال.

ويعد عدم القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا حاجزا أمام المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال من النساء والشباب في أفريقيا. وهذا الشرط يعيق قدرتها على الابتكار وأن تصبح قادرة على المنافسة. وفي حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فإن الافتقار إلى التكنولوجيا والبنية التحتية السهلة المنال، والمناسبة وكذلك الوصول المحدود إلى التكنولوجيا والمهارات الفنية والتعليم لم يعيق قدرتها على تعزيز انتاجيتها فحسب، بل أعاق أيضا قدرتها على الابتكار[26].

ويعد عدم كفاية خدمات تطوير الأعمال والدعم للمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، عقبة رئيسية لنموها. ويشمل ذلك، الافتقار إلى خدمات احتضان الأعمال التجارية لتوفير الدعم الأولى وغيره من الدعم للمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال، وكذلك عدم كفاية برامج التدريب والإرشاد في مجال الأعمال، بالاقتران مع ضعف خدمات ادارة الأعمال والادارة المالية، بما في ذلك عدم كفاية التخطيط للأعمال وتطوير خطة الأعمال ونقص برامج المعرفة المالية وكذلك الدعم الذي يستهدف أصحاب المشروعات من النساء والشباب، وهي عوائق أمام نمو المشروعات وأصحاب المشروعات.

وتم تحديد الوصول إلى الطاقة باعتباره أحد القيود الثلاث الأكثر إلزاما على نمو[27] المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وتمثل إمدادات الطاقة غير الكافية عقبة كبيرة أمام المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة عبر الدول. ونظرا لامدادات الكهرباء غير المنتظمة و/ أو غير الكافية، تعتمد المشروعات وأصحاب الأعمال على المولدات المكلفة التي تعمل بوقود الديزل، مما يسفر عن طاقة تسهم في التكاليف العامة المهمة للأعمال التجارية، ولكنها تعيق أيضا انتاجية هذه الشركات وقدرتها التنافسية.

[26] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، 2015. تقرير التكنولوجيا والابتكار 2015. تعزيز سياسات الابتكار من أجل التنمية الصناعية

[27] منظمة العمل الدولية. 2015. المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتوفير فرص العمل اللائق والمثمر.

وفي نفس الوقت، فإن البنية التحتية غير المتطورة بشكل كاف، التي تتسم بشبكات طرق سيئة، فضلا عن النقل الجوي والشحن والنقل البحري المكلف وغير الكاف في كثير من الأحيان، وخاصة بالنسبة للدول غير الساحلية، وعدم امكانية الوصول إلى مدخلات الانتاج الأخرى، بما في ذلك عدم الوصول الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك مرافق التصنيع ومستودعات التخزين، تعيق إنتاجية المشروعات وقدرتها على النمو.

وعلى المستوى الكلي، بالرغم من اعتماد الدول الأفريقية لأطر السياسات الوطنية لدعم تنمية ريادة الأعمال، الا أنه في بعض الحالات، لم يتم دمج السياسات أو مواءمتها في أطر التنمية الاقتصادية والاستراتيجيات القطاعية الأوسع، مع الافتقار الى تنسيق سياسات ريادة الأعمال مما يقيد ريادة الأعمال على المدى الطويل.

وفي حين اعتمدت الدول سياسات صناعية، إلى جانب سياسات الابتكار والأطر الأخرى لتحفيز التصنيع، فإن التداخل في أدوات السياسات والحوافز المستخدمة في التعلم التكنولوجي وبناء الكفاءات، يؤدي إلى ازدواجية الموارد الشحيحة والنتائج[28] غير المرضية في كثير من الأحيان.

وعلاوة على ذلك، فإن الاخفاق في اضفاء الطابع المؤسسي على السياسات الصناعية في بعض الدول – وهو تحدي يزداد تعقيدا بسبب محدودية مشاركة القطاع الخاص في صياغة السياسات وكذلك المؤسسات الضعيفة العاجزة عن تحفيز التصنيع، يعيق نمو[29] المشروعات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار الى اتساق السياسات في عناصر السياسات الصناعية وسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في العديد من الدول يؤدي إلى تثبيط التصنيع والابتكار محليا، مما يحبط قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على النمو والتطور[30]. وفي نيجيريا، على سبيل المثال، تعتبر القدرة على التنمية الصناعية والابتكار، التي تشكل جزءا من استراتيجية التنمية الصناعية في البلاد وسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار، أهدافا[31] متباينة، حيث تجعل وجهات النظر المتنافسة تنفيذ هذه السياسات غير فعالة.

وعلى المستوى المتوسط، نادرا ما يتم تنفيذ الحوافز والبرامج وتفويض الوكالات المصممة لضمان تنفيذ السياسات التي سوف تسهم في نهاية المطاف في أداء الصناعات الصغيرة والمتوسط، وربما تكون في بعض الأحيان متعارضة مع السياسات الأخرى. وفي حالات أخرى، ربما تكون أدوات السياسة المصممة لتحفيز التصنيع غير فعالة في تشجيع التصنيع. وتشير الأدلة إلى أنه في بعض الحالات، كانت الاعتمادات الضريبية واعانات التصدير ومناطق تجهيز الصادرات غير فعالة إلى حد كبير في تحفيز التصنيع عبر القارة[32]. ففي نيجيريا، على سبيل المثال، أخفقت الجهود الرامية إلى تشجيع التصنيع بسبب عدم التركيز على التعلم التكنولوجي على مستوى[33] المنشآت والقطاعات والصناعة. وفي حين أن برامج دعم ريادة

[28] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، 2015. تعزيز الابتكار من أجل التنمية الصناعية
[29] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2015. التصنيع من خلال التجارة
[30] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، 2015. تقرير التكنولوجيا والابتكار 2015. تعزيز سياسات الابتكار من أجل التنمية الصناعية
[31] المرجع نفسه
[32] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2015. التصنيع من خلال التجارة
[33] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2015. التصنيع من خلال التجارة

الأعمال مثل خدمات تطوير الأعمال متاحة في الدول، فهي ليست متاحة على نطاق واسع للمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال، لاسيما في المناطق الريفية. وعلى سبيل المثال، فإن خدمات تطوير الأعمال متاحة من خلال الحاضنات، والتي تستخدم على نطاق واسع من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من الدول الأفريقية تتركز الى حد كبير في المناطق[34] الحضرية. كما أن برامج تنمية المهارات الموجودة داخل الدول تختلف اختلافا كبيرا في جودتها، مما يجعلها غير فعالة في دعم المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال. واضافة إلى ذلك، ففي معظم الدول، غالبا ما تكون الخدمات المالية أو غير المالية برامج قائمة بذاتها. وتشير الأدلة إلى أن البرامج التي تقدم مساعدة مالية بالاقتران مع الدعم غير المالي أكثر فعالية من البرامج[35] القائمة بذاتها.

الفرص الرئيسية

بالرغم من التحديات المذكورة أعلاه، هناك فرصة لدعم ريادة الأعمال والتصنيع من خلال تعزيز بيئة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشروعات على المستويين الإقليمي والوطني من خلال تطوير سياسات مواتية تدعم القدرات الانتاجية، وتوفير فرص عمل كريمة وريادة الأعمال من أجل ضمان أن يحظى الشباب وكذلك النساء بالمهارات ذات الصلة للمشاركة في العمل الحر وريادة الأعمال. وبالنظر إلى أن النساء يديرن 48 في المائة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا، فإنهن يسهمن بشكل أساسي في نمو القارة. وعلاوة على ذلك، فمع وجود مشروعات تملكها المرأة تتسم بالكفاءة والانتاجية والتنافسية وبأنها متكاملة مثل تلك التي يديرها نظراؤها الذكور، فاذا ما تم استغلالها بشكل صحيح، فإن المرأة لديها القدرة على المساهمة في نمو وتنمية القارة.

ويعد تنفيذ السياسات والبرامج التي تزيد من قيمة المواد الخام أمرا بالغ الأهمية للتصنيع وفي تعزيز انتاجية المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وبالاضافة إلى ذلك، يعد تحديث مهارات المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتحسين مهاراتها التكنولوجية من خلال نقل التكنولوجيا وكذلك من خلال تطوير عمليات المشروعات ومن خلال التعاقد من الباطن والروابط التجارية وضمان الوصول إلى سلاسل القيمة أمرا حيويا في تعزيز انتاجية المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتحسين قدرتها التنافسية.

وهناك فرصة لتعزيز الانتاجية في القطاعات القائمة مثل الزراعة والتصنيع مع الاستفادة من امكانات القطاعات الناشئة مثل الطاقة الخضراء والطاقة المتجددة والمشروعات الاجتماعية وكذلك القطاع الابداعي وفي دعم قطاع الخدمات.

[34] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، 2015. تقرير التكنولوجيا والابتكار 2015. تعزيز سياسات الابتكار من أجل التنمية الصناعية

[35] منظمة العمل الدولية، 2015

ومن أجل تعزيز تنمية ريادة الاعمال والتصنيع، هناك حاجة إلى تعبئة الموارد الكافية لتحفيز واطلاق امكانات التحول الهيكلي. ويمكن أن تقطع ترتيبات التمويل المبتكرة وكذلك تعزيز قدرة كيانات التمويل التقليدية من أجل تلبية بشكل أفضل احتياجات المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة واحتياجات أصحاب المشروعات من الشباب والنساء، شوطا طويلا في ضمان الموارد الكافية لدعم ريادة الأعمال والتصنيع.

ومع اكتساب الجهود الرامية إلى تعميق التكامل على الصعيدين القاري والاقليمي زخما، فإن هناك فرصة لتعزيز التجارة داخل الأقاليم وفيما بين الدول الأفريقية وتعزيز تطوير سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

الفصل الثالث
الأطر والمبادرات القارية الإقليمية والوطنية القائمة بشأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال والتصنيع

لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشروعات التجارية في أفريقيا، امكانات كبيرة للاضطلاع بأدوار بالغة الأهمية في اقتصادات الدول والمساعدة على مواجهة تحديات ارتفاع معدلات البطالة والحد من الفقر والاستبعاد الاجتماعي من خلال ايجاد فرص العمل والتجارة داخل الأقاليم والتجارة الأفريقية البينية. ومع ذلك، فإن امكانيات المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وامكانات المشروعات لاتزال غير محققة، وذلك جزئيا بسبب قدراتها الانتاجية غير المستغلة بشكل كاف وعدم الاندماج في سلاسل القيمة الاقليمية والعالمية.

المبادرات القارية لتعزيز ريادة الأعمال والتصنيع

هناك عدة مبادرات وجهود جارية على المستوى القاري لتحفيز النمو والتحول الاقتصادي في أفريقيا. ومن بين أهم أطر الاتحاد الأفريقي للسياسات القارية تلك المبينة أدناه.

خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا – تهف خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا التي تم تبنيها في عام 2008، إلى تعزيز التنمية الصناعية، بما في ذلك من خلال دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم للاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

أجندة 2063 – رؤية الاتحاد الأفريقي للنمو الاقتصادي تضع القيمة المضافة والتصنيع في المحور، مما يضع هدفا لأفريقيا لانتاج 10 بالمائة من التصنيع العالمي بحلول عام 2050.

رؤية التعدين الأفريقية – تم اعتماد رؤية التعدين الأفريقية في عام 2009، وهو نهج انمائي يهدف إلى دعم الاستغلال الشفاف والعادل والأمثل للموارد المعدنية لأفريقيا لدعم النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الاجتماعية على نطاق واسع.

تعزيز التجارة الأفريقية البينية – تهدف إلى زيادة التجارة الأفريقية البينية إلى 20 في المائة بحلول عام 2025. ويحدد الاطار البرامج التي يمكن أن تعزز التجارة فيما بين الدول الأفريقية.

البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية – يهدف إلى تعزيز التنمية الزراعية من خلال التجارة.

منطقة التجارة الحرة القارية– تهدف إلى التعجيل بتوحيد مناطق التجارة الحرة الاقليمية وتعزيز تكامل السوق والبنية التحتية والتنمية الصناعية.

برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا يوفر اطارا قاريا لتطوير البنية التحتية.

استراتيجية العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا (2024) – توفر الاستراتيجية التي اعتمدت في عام 2014 اطارا قاريا لتسريع انتقال أفريقيا إلى اقتصاد يقوده الابتكار وقائم على المعرفة.

الاعلان المتعلق بموضوع 2015 "عام تمكين المرأة والتنمية نحو أجندة أفريقيا 2063" – أكد مساهمة المرأة في التنمية والتزام الاتحاد الأفريقي بتمكين المرأة اقتصاديا، بما في ذلك من خلال ريادة الأعمال.

ويهدف تجميع الأطر الموضحة أعلاه التي تتوافق مع الأهداف الانمائية المستدامة العالمية الأوسع نطاقا وتتعزز بها ولاسيما أهداف التنمية المستدامة 4 و 8 و 9 والتي تضع ريادة الأعمال والتصنيع في محور التنمية المستدامة (انظر الملحق 1)، إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في أفريقيا من خلال استغلال القدرات الانتاجية، مع ريادة الأعمال والنمو المدفوع بالتصنيع.

المبادرات الإقليمية لتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال والتصنيع

على المستوى الإقليمي، اتخذت المجموعات الاقتصادية الاقليمية، اجراءات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال والتصنيع (انظر الملحق 2). ووضعت عدة مجموعات اقتصادية اقليمية أطرا للسياسات لمعالجة القيود التي تعرقل نمو المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ونمو أصحاب الأعمال، بما في ذلك الحواجز التجارية وانخفاض الانتاجية.

وتعد سياسات المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2013 للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) وميثاق جماعة شرق أفريقيا بشأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وميثاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة (2015) للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أمثلة على ذلك. كما وضعت المجموعات الاقتصادية الإقليمية أطرا لدعم التنمية الصناعية في الدول الأعضاء وداخل مناطقها.

وتم تصميم الاستراتيجية الصناعية لجماعة شرق أفريقيا (2012 –2032) الى جانب سياستها الخاصة بالتصنيع (2032) واطار سياسة التنمية الصناعية (2013–2018) لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والسياسة الصناعية المشتركة لغرب أفريقيا (2010) للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لدعم التنمية الصناعية في مناطقها المعنية. وعلاوة على ذلك، اعتمد العديد من المجموعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك الكوميسا، وجماعة شرق أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، أطر العمل المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بهدف حفز التطور التكنولوجي والابتكار في مناطقها.

وفي الوقت نفسه، فإن منطقة التجارة الحرة الثلاثية المقترحة، التي يعد هدفها انشاء سوق واحدة تضم 26 من الدول الأعضاء في الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، بناتج محلي اجمالي قدره 624 مليار دولار أمريكي لتعزيز التجارة داخل الأقاليم، تهدف الى المساهمة في الأهداف الأوسع للاتحاد الأفريقي لتسريع وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في القارة من خلال ازالة الحواجز التجارية وتعزيز التجارة السلسة عبر الحدود.

المبادرات الوطنية لتعزيز ريادة الأعمال والتصنيع

في جميع أنحاء أفريقيا، اعتمدت الدول أطر سياسات وطنية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنمية المشروعات والتصنيع والعلم والتكنولوجيا والابتكار. وفي حين أن العديد من الدول، بما في ذلك اثيوبيا وليبيريا ومالاوي وتنزانيا ونيجيريا وغيرها، لديها أطر سياسات لدعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وفي بعض الحالات، لديها أطر مؤسسية لدعم تنمية ريادة الأعمال، هناك عدد قليل من الدول يفتقر إلى السياسات المتعلقة بتنظيم المشروعات أو الأطر المؤسسية لدعم تنمية ريادة الأعمال. وعلاوة على ذلك، ففي حين أن عددا قليلا من الدول لديها وزارات للصناعة و/ أو للتجارة، فإن عددا قليلا فقط من دول أفريقيا، لا سيما الجزائر[36] والكاميرون[37] وكينيا[38] وجنوب أفريقيا[39]، لديها وزارات كاملة مكرسة لتنمية ريادة الأعمال.

وفي مجالات التنمية الصناعية، اعتمدت عدة دول، من بينها جيبوتي ومصر واريتريا واثيوبيا والجابون وكينيا وليسوتو وليبيريا وموريشيوس ونيجيريا ورواندا وتنزانيا وأوغندا وزيمبابوي، أطر سياسات أو استراتيجيات لدعم التصنيع. وفي الوقت نفسه، اعتمدت الدول في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تعزيز التطوير التكنولوجي والابتكار لدعم تنمية الاقتصادات الموجهة نحو المعرفة

.

[36] وزارة الصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وترويج الاستثمار
[37] وزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد الاجتماعي والحرف اليدوية
[38] وزارة التصنيع وتنمية المشروعات
[39] وزارة تطوير الأعمال الصغيرة

الفصل الرابع

تفاصيل استراتيجية الاتحاد الأفريقي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وركائزها

الأساس المنطقي للاستراتيجية

كجزء من استراتيجية الاتحاد الأفريقي الشاملة لتيسير أجندة التكامل، توفر استراتيجية الاتحاد الأفريقي اطارا لتطبيق الاستراتيجيات الرامية إلى اطلاق العنان لامكانات المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتكون المحرك للنمو الاقتصادي والتحول الهيكلي لأفريقيا من خلال توفير فرص العمل وتعزيز التجارة داخل الأقاليم والتجارة الأفريقية البينية، والاندماج في سلاسل القيمة الاقليمية والعالمية.

ويستند الأساس المنطقي للاتحاد الأفريقي لدعم المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال إلى الاعتراف بأن نمو المشروعات يتوقف على بيئة داعمة تغذي تنميتها. ويعد ازالة الحواجز وتهيئة بيئة أعمال ملائمة أمرا حاسما بالنسبة لتلك التي تقيد نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتم تصميم استراتيجية الاتحاد الأفريقي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدعم صناع السياسات على المستويات القارية والإقليمية والوطنية لتنفيذ أنشطة من شأنها اطلاق العنان لامكانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال لتوفير الأساس للتحول الهيكلي من خلال القدرات الانتاجية وتوفير فرص العمل والتجارة.

وادراكا بأن القطاع الخاص في أفريقيا لم يكن مصدرا مهما للنمو التنافسي والمتنوع والمستدام للوظائف ومع الأخذ في الحسبان الميزة النسبية للاتحاد الأفريقي في اشراك المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء، تحدد الاستراتيجية كيف يمكن للاتحاد الأفريقي أن يستفيد من سلطته للدعوة للانعقاد، للدعوة بين المجموعات الاقتصادية الاقليمية وكذلك الدول الأعضاء للحاجة إلى اعادة النظر في كيفية اعادة تنشيط القطاع الخاص من أجل تحقيق هذه الأهداف. وتحدد الاستراتيجية الأنشطة التي يمكن اتخاذها على المستوى القاري، وتحدد الشراكات التي ينبغي للاتحاد الأفريقي أن يستفيد منها في الشراكات عبر المستويات الدولية والقارية والاقليمية والوطنية.

وتتمثل رؤية استراتيجية الاتحاد الأفريقي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في "تطوير اقتصادات تنافسية ومتنوعة ومستدامة مدعومة بالقطاعات الدينامية والتجارية والصناعية التي تولد العمالة وتحد من الفقر وتعزز الادماج الاجتماعي". ومن أجل غرض القيام بخطوة كبيرة نحو تحقيق هذه الرؤية، تعتمد الاستراتيجية على سبع ركائز، تم استعراضها أدناه. وبالنسبة لكل من الركائز السبع للاستراتيجية المحددة أدناه، يتم اقتراح مجالات التركيز بالاضافة إلى أنشطة الاتحاد الأفريقي للتعهد والتوصية بالشركاء الموصى بهم. وتقدم دراسات الحالة لأفضل الممارسات من الدول وكذلك المناطق، والتي تقدم المزيد من الارشادات حول الاستراتيجيات الفعالة وكذلك الرسائل الرئيسية المحددة من دراسات الحالة.

1) انشاء بيئة أعمال مواتية وضمان الوصول إلى الطاقة والبنية التحتية،
2) تيسير الابتكار والتكنولوجيا وتعزيز الشركات الناشئة والقطاعات القائمة على المعرفة ومؤسسات النمو،
3) تعزيز الوصول إلى التمويل المبتكر،

4) ضمان الوصول إلى الأسواق، والقدرة التنافسية للتصدير والتكامل الاقليمي،
5) تعزيز خدمات تطوير الأعمال وبناء القدرات المؤسسية،
6) تشجيع ممارسات التعليم وادارة المعرفة،
7) تشجيع ريادة الأعمال الشاملة (الشباب والنساء) وتنمية سبل العيش (اللاجئون والمشردون الداخليون).

الركيزة الأولى: تهيئة بيئة أعمال تمكينية وضمان الوصول الى الطاقة والبنية التحتية

في حين تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال والتصنيع دورا مهما في حفز التنمية الاقتصادية من خلال توفير فرص العمل والابتكار والقدرة التنافسية، فإن امكانياتها تظل غير مستغلة في الكثير من الدول الأفريقية. ومن خلال تهيئة بيئة أعمال تمكينية وتنسيق اجراءات القطاعين العام والخاص على المستويات القارية والإقليمية والوطنية، فإن ريادة الأعمال والتصنيع لديها القدرة على تقديم الدعم الفعال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشروعات، بل أيضا تشجيع الشركات الجديدة على الظهور والانخراط في المساهمة في الأداء الاقتصادي.

ومن أجل تهيئة بيئة مواتية، تعد البنية التحتية والطاقة ضروريتان أيضا. ويمكن للطرق والسكك الحديدية والموانئ المتطورة والنقل الجوي الموثوق به، إلى جانب مصادر الطاقة الموثوقة والكافية أن تعزز بيئة الأعمال. ويمكن أن يضمن الوصول إلى المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا بالإضافة إلى البنية التحتية للاتصالات أن توفر للمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الاعمال مدخلات لتعزيز انتاجيتها. وبالاضافة الى ذلك، يمكن للبنية التحتية المرتبطة بالتجارة، مثل المستودعات ومرافق التخزين، وكذلك حيز التصنيع الكاف، أن تقلل التكاليف التشغيلية وتكاليف بدء المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وكذلك أصحاب المشروعات.

ومع ايلاء الاعتبار الواجب لما ورد أعلاه، وكجزء من تهيئة بيئة أعمال مؤاتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ستركز الركائز الأولى للاستراتيجية على المجالات الأربعة الرئيسية التالية:

- أطر السياسات الداعمة لريادة الأعمال والتنمية الصناعية،
- تدابير تنظيمية فعالة لدعم المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وريادة الأعمال والتصنيع،
- دعم تطوير البنية التحتية،
- ضمان امدادات الطاقة المتاحة.

أطر السياسات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال والتنمية الصناعية

لتعزيز ريادة الأعمال والتصنيع، تحتاج أطر السياسات بشأن ريادة الأعمال والتنمية الصناعية الى صياغة الأهداف والغايات التي تعزز على نحو فعال المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتطوير أصحاب الأعمال.

وعلى المستوى المتوسط، يعد اتساق السياسة وتنسيقها أمرين أساسيين لضمان أن تكون ريادة الأعمال والسياسات الصناعية أطرا غير "قائمة بذاتها"، بل بدلا من ذلك تتماشى مع الاستراتيجيات الانمائية الأوسع نطاقا وتُدمج فيها، بما في ذلك في خطط التنمية الوطنية. فعلى سبيل المثال، لكي تعمل السياسة الصناعية على تعزيز التصنيع على نحو فعال وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، يجب أن تتواءم مع الأطر الإنمائية الأخرى مثل سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وتبذل المجموعات الاقتصادية الإقليمية جهودا لتطوير أطر توفر الأساس للتحول الهيكلي. وكجزء من جهودها لدعم التصنيع، على سبيل المثال، تخطط جماعة شرق أفريقيا لمواءمة سياسات ريادة الأعمال والتصنيع لضمان أنها ستعزز النمو الاقتصادي (أولوية لجماعة شرق أفريقيا وصياغة ميثاق وسياسة اقليميين بشأن تنمية المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

ويعد وضع وتعزيز الأطر المؤسسية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال والتنمية الصناعية أمرا ضروريا. ويشكل ضمان وجود قدرات مؤسسية ملائمة لدعم وتسهيل تعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال والتصنيع، بما في ذلك كيانات معينة لتنسيق الأنشطة المتعلقة بتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال والتصنيع، جزءا جيدا من الإطار المؤسسي. وسيساعد ذلك على تحديد أهداف وغايات أطر السياسات، وتعبئة الموارد التي ستؤدي إلى التنفيذ الفعال، وتيسير ادماج روح المبادرة في الأعمال والتنمية الصناعية في جميع آليات وضع السياسات والتخطيط وتنفيذ البرامج. فعلى سبيل المثال، يعد مجلس التنمية في رواندا، الذي أنشئ من أجل الجمع بين جميع الوكالات الحكومية المسؤولة عن تعزيز نمو القطاع الخاص، بما في ذلك الكيانات التي تسهل تسجيل الشركات وترويج الاستثمار والتصاريح البيئية والخصخصة والوكالات المتخصصة من أجل قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة، أمرا جديرا بالملاحظة.

عززت رواندا نظامها للحماية الاجتماعية في السنوات الأخيرة ووسعت نطاق تغطية شبكة الأمان للفقراء والمستضعفين. ويتمثل جوهر أهداف الحد من الفقر لبرنامج برنامج أومورونج المتعلق بالرؤية في ضمان الحماية الاجتماعية التي تراعي الفوارق بين الجنسين.

المصدر: البنك الدولي

وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز قدرة القطاع العام على معالجة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصناعية وريادة الأعمال، بما في ذلك ضمان قدرتها على

تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج وتنفيذها وتنسيقها وتقديم الحوافز من أجل تحسين القدرات أمر مهم.

التدابير التنظيمية الفعالة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال والتصنيع

من المهم للغاية معالجة الحواجز في البيئة التنظيمية التي تحد من قدرة المشروعات /الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وأصحاب المشروعات على بدء أعمالهم وتشغيلها وتنميتها. ويمكن أن يؤدي تيسير إضفاء الطابع الرسمي – كعنصر أساسي في إنشاء مشروع، أن يهيئ الظروف لبيئة مواتية لدعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنمية أصحاب المشروعات. ويمكن أن يؤدي إضفاء الطابع الرسمي إلى تحسين الانتاجية المنخفضة وظروف العمل المحفوفة المخاطر السائدة في الاقتصاد غير الرسمي من خلال تدابير الحماية الاجتماعية مثل التأمين. وعلاوة على ذلك، فإن إضفاء الطابع الرسمي جزء لا يتجزأ من تيسير انتقال الاقتصاد من اقتصاد غير رسمي إلى اقتصاد رسمي. وبناء عليه، فإن دعم اضفاء الطابع الرسمي على المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة غير الرسمية للمشروعات الرسمية يمكن أن يقطع شوطا طويلا في ضمان ذلك[40]. ومن أجل دعم اضفاء الصفة الرسمية على نحو فعال، هناك حاجة[41] إلى استجابة متباينة للسياسات التي تركز على المشروعات غير الرسمية الموجهة نحو النمو والتي ربما تستفيد من اضفاء الطابع الرسمي كذلك على الشركات الناشئة التي يسهل اضفاء الطابع الرسمي عليها أكثر من المؤسسات غير الرسمية.

ويمكن أن تساعد الحماية الاجتماعية للقطاع غير الرسمي على رفع الانتاجية وتعزيز العمل اللائق بالإضافة إلى تخفيف حدة الفقر. ويجري بصورة متزايدة تنفيذ مبادرات تهدف إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للعمال غير الرسميين عبر الدول والمناطق. وعلى المستوى الإقليمي، تتناول اللجان الفنية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية المعنية بالعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مسائل الحماية الاجتماعية. وعلى المستوى الوطني، في زيمبابوي، أنشأت الهيئة الوطنية للضمان الاجتماعي، صندوقا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتيسير انتقال العمال غير الرسميين إلى القطاع الرسمي ودعم العمل اللائق. وفي تنزانيا، يوفر نظام التأمين الصحي للمنظمة المشتركة للرعاية الصحية في القطاع غير الرسمي، برامج التأمين للعمال غير الرسميين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبالمثل، تقدم الشراكة من أجل حشد المدخرات والائتمان في السنغال التأمين الصحي إلى المستفيدين من برامج القروض الصغيرة.

ويمكن أن يعمل الحد من و/أو القضاء على اجراءات تسجيل الأعمال المرهقة مثل تقليل عدد الأيام التي يستغرقها تسجيل الأعمال وتخفيض التكاليف المرتبطة بعملية التسجيل مثل الرسوم الإدارية والقانونية،

[40] منظمة العمل الدولية، 2015
[41] المرجع نفسه

على تعزيز بيئة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأصحاب الأعمال. ووفقا لما أورده تقرير مزاولة الأعمال للبنك الدولي لعام 2016، فقد حققت الدول في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تحسينات كبيرة في البيئة التنظيمية، مع 24 اصلاحا قللت من تعقيد العمليات التنظيمية وتكلفتها، و 5 اصلاحات تقوي المؤسسات القانونية[42].

ويتم استغلال التكنولوجيا بشكل متزايد لتسهيل عمليات اضفاء الطابع الرسمي. وفي الدول التي لديها تسجيل الكتروني، لا يقتصر اضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية على عدد أقل من الإجراءات فحسب، بل يستهلك أيضا وقتا أقل، وتكلفة أقل. وعلى سبيل المثال، سهلت أوغندا بدء النشاط التجاري عن طريق ادخال نظام عبر الإنترنت للحصول على ترخيص[43] تجاري.

ويمكن أن يؤدي الغاء الحد الأدنى من متطلبات رأس المال لبدء نشاط تجاري إلى تعزيز البيئة التنظيمية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتي يفتقر الكثير منها الى امكانية الوصول إلى رأس المال الأولى. وفي حين ألغت موريتانيا متطلبات رأس المال الأولى، مما سهل بدء النشاط التجاري وسهلت السنغال متطلبات الشركات من خلال تخفيض متطلبات رأس المال الناشئ، سهلت بنين بدء نشاط تجاري من خلال تخفيض رسوم تقديم مستندات الشركة الى المجمع[44] المتكامل. وكذلك، يمكن لآليات المسار السريع مثل المجمعات المتكاملة، التي أنشئت في بنين وموريتانيا، أن تسهل اضفاء الطابع الرسمي على المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم.

ويمكن للأطر التنظيمية أن تحفز تطوير قطاعات أعمال جديدة من خلال اعتماد تدابير من شأنها أن تدعم تطوير الشركات. وسنت العديد من الدول، قوانين لتحفيز ريادة الأعمال الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، سنت كوريا الجنوبية قانون تعزيز المؤسسات الاجتماعية في عام 2007 والقانون الأساسي للتعاونيات في عام 2012، مما ساهم في زيادة تسجيل المشروعات الاجتماعية. وبالمثل، وافقت تايلاند في عام 2015، على مشروع قانون تعزيز المؤسسات الاجتماعية الذي لا يضفي الطابع المؤسسي على المؤسسات الاجتماعية ويعترف بها ككيانات قانونية فحسب، بل يزودها أيضا بهيكل ضريبي موات. ويمكن للحوافز الضريبية والنظم الضريبية المواتية مثل الائتمانات الضريبية والاعفاءات الضريبية أن تلعب دورا في تعزيز القطاعات القائمة، في العملية، وتعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية ودعم تنمية القطاعات الناشئة.

ويمكن أن يؤدي ضمان الشفافية في النظام التنظيمي، مع وجود قواعد واضحة بشأن الامتثال والاعسار، والآليات الفعالة لحل المنازعات، الى بناء ثقة أصحاب الأعمال في البيئة التنظيمية وتشجيع المشاركة في الأنشطة الاقتصادية. ويمثل عدم كفاية تحديد حقوق الملكية والحماية الضعيفة لها وعدم وضوح

---

[42] البنك الدولي: تقرير مزاولة الأعمال 2016: قياس الجودة والكفاءة التنظيمية
[43] المرجع نفسه
[44] المرجع نفسه

عمليات تسجيل الملكية وضعف انفاذ قوانين حقوق النشر والتأليف والبراءات والعلامات التجارية – وهو تحدي يواجه الدول في جميع أنحاء القارة، عوائق أمام المؤسسات وأصحاب الأعمال.

والقيود المفروضة على حق المرأة في التملك أو تحديد الجدارة الائتمانية أو القوانين التي تقيد المرأة من فتح حساب مصرفي أو تطلب موافقة زوجها للمشاركة في عمل تجاري والتي توجد في بعض الدول في القارة، لا تقيد فقط مشاركة المرأة في أنشطة الأعمال، ولكن تسهم أيضا في عدم المساواة بين الجنسين.

دعم تطوير البنية التحتية

يعد الحصول على إمدادات الطاقة أمرا بالغ الأهمية في أفريقيا. ويفتقر أكثر من نصف سكان القارة (53 في المائة) إلى الكهرباء. ومع زيادة الطلب على الكهرباء عن العرض في جميع أنحاء القارة، تفتقر المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال إلى المدخلات المهمة التي تخنق انتاجيتهم وتخفض قدرتها التنافسية. ويعد ضمان الوصول إلى طاقة كافية ومعقولة التكلفة وموثوق بها أمرا حاسما في اطلاق العنان لامكانيات ريادة الأعمال والتصنيع.

ويتم بذل الجهود لدعم تطوير البنية التحتية. وعلى المستوى القاري، يدعم برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، تطوير البنية التحتية الإقليمية والقارية ذات الأولوية في مجالات النقل والطاقة والمياه العابرة للحدود وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتعتبر المبادرات الاقليمية مثل مشروع محطة روزيزي الثالث للطاقة الكهرومائية، وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص الذي تم تدشينه في اطار برنامج تطوير البنية التحتية الذي يدعم تطوير محطة للطاقة من أجل ضمان الحصول على كهرباء موثوق بها وبأسعار في المتناول في بوروندي ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، أمرا جديرا بالملاحظة.

وعلى مستوى القارة، تم اتخاذ خطوات لمعالجة القضايا التنظيمية في توليد الطاقة وتهيئة بيئة مواتية لتنمية الطاقة والتي بدورها ستعزز بيئة الأعمال. وعبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية، تم اعتماد تدابير تنظيمية لضمان الوصول إلى إمدادات الطاقة. وطور مجمع الطاقة في شرق أفريقيا أدوات للسياسات، لا سيما مركز التنسيق لشرق أفريقيا والمجلس المستقل لتنظيم الطاقة، لدعم تطوير مشروعات الطاقة الإقليمية. وبالمثل، كما هو موضح في الإطار 3، اتخذ مجمع الطاقة في غرب أفريقيا مبادرات لتخفيض التكاليف للتعامل مع تعريفات مرافق مجمع الطاقة في غرب أفريقيا– وهي أعلى نسبة في القارة.

وفي الوقت نفسه، اعتمدت السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) مبادئ توجيهية لضمان مد الكهرباء خارج الشبكة وقدر أكبر من امدادات الكهرباء في المنطقة.

واتخذت المجموعات الاقتصادية الاقليمية والدول الأعضاء خطوات لتحسين التوصيل بالطاقة وتحديث محطات الطاقة وتطوير خطوط نقل الطاقة من أجل تعزيز امدادات الطاقة. وفي منطقة السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، على سبيل المثال، يتم تطوير البنية التحتية للطاقة من أجل تقليل

تكلفة مزاولة الأعمال التجارية وتعزيز القدرة التنافسية. ويهدف تنفيذ مشروعات الربط البيني ونقل التيار على المستوى الإقليمي إلى ضمان الاتصال الإقليمي وتخفيف الازدحام على الشبكة الإقليمية، وتسهيل تبادل الكهرباء. ومن أجل تعزيز الربط في مجال الطاقة، يجري تنفيذ العديد من المشروعات، بما في ذلك مشروع الربط البيني بين زامبيا وتنزانيا وكينيا ومشروعات توليد الطاقة في إنجا وإريتريا– السودان وباتوجا جورج و روزيزي.

ويعد تحديث البنية التحتية للنقل لدعم النشاط التجاري والتصنيع على طول ممرات النمو الاقتصادي أمر بالغ الأهمية. ويمكن أن يقطع تحسين الطرق وتطوير السكك الحديدية والموانئ شوطا طويلا في تعزيز البيئة للمؤسسات وأصحاب الأعمال. والمبادرات الجارية لتحسين البنية التحتية للنقل، لا سيما انشاء السكك الحديدية من جيبوتي إلى أديس أبابا وتطوير خط السكك الحديدية في نيروبي – مومباسا جدير بالملاحظة.

وهناك حاجة إلى تحسين البنية التحتية على طول ممرات النقل عبر مناطق مثل الممر الشمالي في شرق أفريقيا الذي يرتكز على ميناء مومباسا والممر المركزي الذي يرتكز على ميناء دار السلام، وكلاهما غير مستغل بشكل كاف بسبب ضعف البنية التحتية، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الشحن التي تتجاوز المتوسطات العالمية بأكثر من 50 في المائة[45]. ويمكن أن يؤدي الارتقاء بمرافق الميناء وتطوير البنية التحتية اللوجيستية مثل المستودعات ومرافق التخزين إلى قطع شوط طويل في تعزيز قدرة البنية التحتية ذات الصلة بالتجارة لتسهيل ريادة الأعمال والتصنيع.

وهناك حاجة للاستثمارات لضمان البنية التحتية الكافية. ويقدر البنك الأفريقي للتنمية أن هناك حاجة إلى 93 مليار دولار أمريكي سنويا لسد فجوة البنية التحتية، والتي تم حشد 45 مليار دولار منها، مما ترك فجوة تبلغ حوالي 50 مليار دولار أمريكي. وتعد تعبئة الموارد لتطوير البنية التحتية أمرا بالغ الأهمية. ويمكن للاستثمار بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية أن يلعب دورا في سد فجوة الموارد لتطوير البنية التحتية، ويمكن أن يؤدي إلى مضاعفة الجهود الخاصة بالاقتصاد، مع الاستثمار في امدادات الطاقة، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الانتاجية وضمان القدرة التنافسية.

ضمان توافر إمدادات الطاقة

مع نمو الطلب على الطاقة في القارة، من المهم ضمان الوصول إلى إمدادات الطاقة وتوافرها من مصادر أخرى. وفي هذا الصدد، تعتبر مصادر الطاقة البديلة مهمة جدا. وتمتلك مصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية والوقود الحيوي القدرة على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، مع تخفيف المخاطر البيئية المرتبطة بالوقود الأحفوري. وعلاوة على ذلك، لا تمثل الطاقة المتجددة مجالا للنمو فحسب، بل أيضا من أجل توفير فرص للابتكار والمصادر الجديدة لخدمات الطاقة الحديثة، بما في ذلك الكهرباء ومرافق الطهي النظيفة. واستغلال الطاقة المتجددة من أجل سد الفجوة في الطلب على الطاقة، والتي من غير المرجح أن تتحقق من خلال مصادر أخرى، أمر بالغ الأهمية.

[45] جماعة شرق افريقيا 2012.

كما توفر الطاقة المتجددة فرص العمل وفرص الأعمال للمشروعات وكذلك للنساء والشباب. وكما هو موضح في الإطار 4 أدناه، فإن المشروعات الاجتماعية مثل مشروع "الطاقة الشمسية الشقيقة" في أوغندا، الذي يوظف النساء في المناطق الريفية لبيع مصابيح الدايود المبتعث للضوء التي تعمل بالطاقة الشمسية للاستخدام في المنازل، لا يساعد النساء فقط على رفع مستويات معيشتهن من خلال كسب دخل، ولكن أيضا معالجة الشواغل البيئية، بما في ذلك التلوث وعدم الكفاءة وكذلك قضايا السلامة المرتبطة باستخدام مصابيح الكيروسين، مع تعزيز الاندماج الاجتماعي والتخفيف من حدة الفقر بالنسبة للملايين الذين يعيشون في المناطق الريفية.

وعلى المستوى المتوسط، تم تطوير سياسات لدعم تطوير الطاقة. وعلى المستوى القاري، تم تصميم المبادئ التوجيهية لتنسيق اطار الطاقة الاحيائية وسياسة الاتحاد الأفريقي لتوفير التوجيه للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في تطوير سياسات وأنظمة الطاقة الحيوية. وعبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية، يجري تطوير الأطر التنظيمية المصممة لتسهيل تطوير الطاقة المتجددة مثل المبادىء التوجيهية للكوميسا بشأن تعريفة الامدادات. وطورت المجموعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا، استراتيجية الاقتصاد الأخضر وأنشأت صندوقا أخضر لدعم تنمية الاقتصاد الأخضر في المنطقة.

ويتم تنفيذ مبادرات لضمان الوصول إلى امدادات الطاقة. وتسعى مبادرة الطاقة المستدامة للجميع التابعة للأمم المتحدة لضمان وصول الجميع بحلول عام 2030 من خلال خدمات الطاقة الحديثة عن طريق تحسين الانتاجية الزراعية وتوفير فرص الأعمال وفرص العمل، بما في ذلك للنساء، بمضاعفة معدل التحسن في خدمات كفاءة الطاقة باستخدام الوقود الأحفوري بشكل أكثر كفاءة، والحد من تكاليف المستهلكين وضمان أنظمة كهرباء أكثر موثوقية، ومضاعفة حصة الطاقة المتجددة من خلال ضمان الطاقة بأسعار في المتناول حيث تكون الشبكة بعيدة عن متناول الأفراد، وتقليل التباين في تكاليف الطاقة وتعزيز فرص الأعمال للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

وبالمثل، يدعم "ممر الطاقة الأفريقي الواضح" التابع للوكالة الدولية للطاقة المتجددة، الدول في تنويع مصادر الطاقة لديها من خلال تنفيذ مبادرات في مجال طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية والكتلة الحيوية ويشجع التجارة عبر الحدود في الطاقة المتجددة في شبكة متواصلة من الشمال إلى جنوب أفريقيا. وعلى المستوى الإقليمي، تعمل برامج مثل المركز الإقليمي لكفاية الطاقة التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تحسين الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والتي يمكن تحمل تكلفتها وتسريع الاستفادة من كفاءات الطاقة المتجددة.

وعلى المستوى الوطني، تهدف برامج مثل برنامج المنتجين المستقلين للطاقة المتجددة في جنوب أفريقيا إلى ضمان توافر الطاقة المتجددة. وفي الوقت نفسه، تلعب خطط التمويل، مثل صندوق الطاقة المستدامة لأفريقيا، الذي أطلقه البنك الأفريقي للتنمية في عام 2012، دورا هاما في ضمان الوصول إلى الطاقة من خلال الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة وفي ضمان الحصول على التمويل من أجل الطاقة المتجددة. وقدم صندوق الطاقة المستدامة لأفريقيا منحة لدعم شبكات الطاقة الشمسية الهجينة الصغيرة في المناطق الريفية، مما أدى إلى زيادة وصول الطاقة إلى الأسر الريفية وتوفير فرص لتكوين الأعمال الصغيرة في تنزانيا.

ومن أجل ضمان إمدادات طاقة كافية، هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية للطاقة المتجددة والخدمات. وعلى الصعيد العالمي، ارتفعت الاستثمارات في الطاقة المتجددة، من 60 مليار دولار في

عام 2009 إلى 211 مليار دولار في عام 2010. ويشير توفير الطاقة إلى 1.3 مليار شخص لا تتوفر لهم الكهرباء و 2.7 مليار دون مرافق للطهي، وكثير منهم في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، إلى وجود امكانات هائلة للأسواق الجديدة للوقود وخدمات الكهرباء وكذلك المنتجات.

ولتحقيق الوصول الشامل إلى الطاقة، هناك حاجة إلى آليات مبتكرة لحشد المبلغ المتوقع من 40 إلى 70 مليار دولار من رأس المال المحلي والدولي اللازم. ويمكن للشركاء الانمائيين، بما في ذلك البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، دعم الوصول إلى الطاقة من خلال نوافذ التمويل الميسر. وكجزء من الاتفاق الجديد بشأن الطاقة في أفريقيا الذي يهدف إلى تحقيق النفاذ الشامل بحلول عام 2025، يطور البنك الأفريقي للتنمية، برنامجا للتمويل المبتكر في قطاع الطاقة في أفريقيا – تحول في الشراكة في مجال الطاقة من أجل أفريقيا.

الأسهم الخاصة يمكن أن تلعب دورا هاما في تحفيز القطاع الأخضر. وعلى نحو متزايد، تستخدم صناديق رأس المال المجازف لتحفيز ريادة الأعمال في قطاع الطاقة المتجددة. ومن أجل تحفيز هذا القطاع، هناك حاجة إلى سياسات وأطر تنظيمية ومؤسسية. وهناك حاجة أيضا إلى سياسات خاصة لتشجيع أسواق الطاقة المتجددة، على وجه الخصوص، تدابير لمتطلبات المحتوي المحلي التي تحدد الحد الأدنى من المصادر و/أو المتطلبات البيئية لمنتج أو خدمة، والتي يمكن أن تلعب دورا مهما في تحفيز توفير الوظائف ودعم التصنيع (لا سيما الصناعات الناشئة). وبالإضافة إلى ذلك، يعد ضمان امكانية أن تلبي المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة للمعايير الدولية من أجل السماح للمؤسسات بالوصول إلى الأسواق الدولية المربحة أمر حيوي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى أطر قانونية وتنظيمية مناسبة لخدمات البنية التحتية التي تشجع الاستثمار وتحسن الكفاءة في هذا القطاع.

وعلى المستوى القاري، يمكن للاتحاد الأفريقي أن يلعب دورا في دعم المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في صياغة و/ أو تعزيز سياسات ريادة الأعمال والسياسات الصناعية، فضلا عن تطوير المؤسسات القادرة على دعم ريادة الأعمال والتحول الصناعي.

ويمكن للاتحاد الأفريقي أيضا أن يلعب دورا في تعزيز قدرة المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء على مواءمة سياسات ريادة الأعمال والسياسات الصناعية من أجل التصدي بفعالية للحواجز التي تحد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال. وحددت جماعة شرق أفريقيا مواءمة سياسات ريادة الأعمال والسياسات الصناعية للدول الأعضاء لضمان قدرتها على المساهمة في النمو والتنمية كأولوية.

وإلى جانب مواءمة سياساتها، يمكن للاتحاد الأفريقي دعم المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في تعزيز القدرات الفنية والإدارية للمؤسسات الوطنية والإقليمية على تصميم وتنفيذ ورصد سياسات ريادة الأعمال والسياسات الصناعية.

ويمكن للاتحاد الأفريقي أيضا أن يدعو بين الدول الأعضاء إلى اعتماد اجراءات السياسات التي من شأنها تعزيز البيئة التنظيمية للمؤسسات ورجال الأعمال. وبالاضافة إلى تقليل عدد اجراءات بدء النشاط التجاري أو الغاء تكاليف تسجيل الأعمال وتوفير الحوافز الضريبية وتبسيط الأنظمة الضريبية بالاضافة إلى الحماية الاجتماعية للمشروعات غير الرسمية من أجل تشجيعها على اضفاء الطابع الرسمي على أنشطتها من خلال تسجيل الأعمال، وفي نهاية المطاف تمكنها من النمو.

كما يمكن للاتحاد الأفريقي الدعوة إلى اتخاذ تدابير تنظيمية من شأنها تحسين بيئة الأعمال التجارية للنساء، مثل تبسيط أنظمة الدفع الضريبي عن طريق خفض المدفوعات وانشاء معدلات موحدة، وكذلك في التصدي للممارسات التمييزية التي تعيق النساء عن الانخراط في أنشطة الأعمال.

ومن أجل اطلاق العنان لامكانيات المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال للمساهمة في التوظيف والنمو، هناك حاجة لتحسين البنية التحتية وتعزيز امدادات الطاقة – وهي عناصر رئيسية للنمو الصناعي.

وعلى المستوى القاري، يمكن للاتحاد الأفريقي أن يلعب دورا في دعم الدول الأعضاء لتطوير سياسات ومعايير صناعية ذات كفاءة في استخدام الطاقة، فضلا عن أطر لتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة.
وبالاضافة إلى ذلك، يمكن للاتحاد الأفريقي تعبئة الموارد لزيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة.

ومن أجل تطوير قطاع الطاقة المتجددة، يمكن للاتحاد الأفريقي تشجيع الدول الأعضاء على الاستثمار في بناء قدرات الموارد البشرية وكذلك دعم التصنيع والإنتاج على نطاق صغير من خلال تطوير متطلبات المحتوى المحلي الفعال والحوافز في سياسات الطاقة الخضراء والمتجددة في الدول والمناطق، وتحديد أولويات الانتاج المحلي لمعدات وتكنولوجيا الطاقة المتجددة من أجل تعزيز تنمية القطاع.

كما يمكن للاتحاد الأفريقي دعم المجموعات الاقتصادية الإقليمية في وضع أطر اقليمية شاملة لدعم تطوير برامج البنية التحتية التي تسهل التصنيع على طول ممرات النمو الاقتصادي، بهدف تعزيز تكامل الانتاج.
ويمكن للاتحاد الأفريقي أيضا دعم المجموعات الاقتصادية الاقليمية في اجراء رسم خرائط للمناطق المحتملة من أجل النمو عبر المناطق حيث يمكن انشاء برامج للممرات الصناعية من أجل تحفيز التصنيع على أساس الموارد الحالية والروابط المكانية (أحد المجالات ذات الأولوية لجماعة شرق أفريقيا).

كما يمكن للاتحاد الأفريقي أن يدعو إلى الإعانات التي تهدف إلى معالجة النقص في الطاقة الكهربائية، وهو تحدي رئيسي في القارة فضلا عن تطوير مجمعات الطاقة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
وبالاضافة إلى ذلك، ينبغي أن يركز الاتحاد الأفريقي على معالجة قوانين المنافسة التي تعيق تنمية قطاع الطاقة في أفريقيا.

الإطار 2 – تشيلي: أفضل الممارسات في تعزيز البيئة التنظيمية لريادة الأعمال

كجزء من استراتيجيتها لتنشيط اقتصادها، اتخذت الحكومة التشيلية في السنوات الأخيرة خطوات لتعزيز ريادة الأعمال. وفي عام 2010، أنشأت الحكومة التشيلية مبادرة "المشروعات الناشئة في تشيلي"، وهو برنامج

مبتكر نفذته هيئة إينوفا تشيلي يشجع الابتكار من خلال اجتذاب رواد الأعمال في مرحلة مبكرة ذوي الامكانات العالية لاطلاق مشروعاتهم على برنامج عالمي. وبهدف جعل تشيلي مركزا للابتكار وريادة الأعمال في أمريكا الجنوبية، توفر مبادرة "المشروعات الناشئة في تشيلي"، التي تشغل معجلا يوفر حيز عمل مشتركا للشركات الناشئة بالاضافة إلى دعم المتابعة، تمويلا بدون رصيد، مما يساعد على تحفيز الابتكار. (http://startupchile.org/)

وفي عام 2013، وقبل تطوير استراتيجية النمو الأخضر، تبنت تشيلي تدابير تتعلق بسياسات لتعزيز البيئة التنظيمية لريادة الأعمال من خلال تقليل الإجراءات المتعلقة ببدء نشاط تجاري إلى يوم واحد وبدون أي تكلفة، وتعديل قانون الافلاس الخاص به للسماح بنقل سهل الأصول من الشركات المخفقة إلى الشركات الجديدة، وبالتالي تسهيل إعادة البدء. وتهدف استراتيجية النمو الأخضر في تشيلي (2014– 2020) التي وضعتها وزارتا المالية والبيئة (2014 –2020) إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في سياق التنمية المستدامة، وهي مصممة لتشجيع انشاء السلع والخدمات البيئية وتشجيع الابتكار البيئي وريادة الأعمال بالإضافة إلى العمالة الخضراء والتدريب، مما يقلل من التأثير على البيئة.
وتجعل ضرائب الشركات المنخفضة، ومناخ الأعمال الداعم للغاية، والنظام الضريبي المبسّط الذي ييسر الشركات الناشئة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الملائمة لأصحاب الأعمال، يجعل من تشيلي بيئة مثالية ومواتية، بما في ذلك بالنسبة للنساء صاحبات الأعمال.

الإطار 3 – مجمع الطاقة في غرب أفريقيا هو مؤسسة متخصصة تابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يهدف إلى تعزيز وضمان امدادات الطاقة في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا. وهي تتألف من 26 شركة عامة وخاصة لتوليد ونقل وتوزيع الكهرباء في غرب أفريقيا. وأهدافها هي:

- دمج مشغلي النظم الوطنية للطاقة في سوق كهرباء اقليمي موحد،
- طمأنة المواطنين من الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بامداد كهربائي مستقر وموثوق بتكلفة في المتناول،
- وضع معايير واضحة وقابلة للقياس من أجل تنسيق الكهرباء وعمليات الأنظمة الكهربائية المجمعة في الدول الأعضاء،
- زيادة مستوى امدادات الطاقة من خلال تنفيذ مشروعات التوليد والنقل ذات الأولوية.

اتخذ مجمع الطاقة لغرب أفريقيا مبادرات لخفض التكاليف لمعالجة تعريفة مجمع الطاقة لغرب أفريقيا، وهي الأعلى في القارة، وأعطى مجمع الطاقة في غرب أفريقيا الأولوية لتطوير شبكة نقل موثوقة لتبادل الموارد في المنطقة. وفي محاولة لتنويع مزيج الطاقة وخفض اعتمادها على الوقود الأحفوري، لا سيما في المناطق

التي لديها موارد كهرومائية أو غازية قليلة، بدأ مجمع الطاقة لغرب أفريقيا خططا لتطوير مصادر الطاقة المتجددة.

المصدر: مجمع الطاقة في غرب أفريقيا

الاطار 4 – ريادة المرأة في مجال الطاقة

الطاقة الشمسية الشقيقة

يوفر مشروع الطاقة الشمسية الشقيقة الذي تأسس في عام 2008 في أوغندا، فرصة اقتصادية لصاحبات الأعمال اللائي يبيعن تكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك مواقد ووقود الطهي النظيفة بالإضافة إلى المصابيح، مما يجلب تكنولوجيا الطاقة بأسعار في المتناول في المناطق النائية والريفية في أفريقيا جنوب الصحراء التي تعتبر خارج الشبكات.

وتوظف شبكة المبيعات المباشرة من صاحبات المشروعات، وهي "الطاقة الشمسية الشقيقة" التي تعمل في أوغندا وتنزانيا ونيجيريا أكثر من 2000 امرأة. واستفاد أكثر من 300000 شخص من الطاقة الشمسية الشقيقة. وبالإضافة إلى الاستثمار في عائلاتهن، رفعت صاحبات المشروعات مستوى معيشتهن عن طريق كسب الدخل. وعلاوة على ذلك، لم يعد مستخدمو تكنولوجيا الطاقة النظيفة يستخدمون مصادر الوقود غير الفعالة وغير الآمنة مثل مصابيح الحطب والكيروسين.

https://www.solarsister.org/

الركيزة الثانية: تيسير الابتكار والتكنولوجيا وتشجيع الشركات الناشئة والقطاعات القائمة على المعرفة والمشروعات ذات النمو

قدمت التطورات غير المسبوقة في التكنولوجيا والابتكار، لا سيما النمو السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدراتها، فرصا جديدة للمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال. وتلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة هنا للإشارة إلى التكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة وكذلك تكنولوجيا النطاق العريض، دورا مهما في دعم تنمية اقتصاد المعرفة مما يهيئ الظروف لتشجيع الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال بشكل عام.

وتعتبر المشروعات[46] ذات النمو مهمة للغاية للتنمية الاقتصادية. فهذه الشركات هي محركات قوية من الابتكار والنمو. وهي تقدم مساهمة غير متناسبة للاقتصاد من خلال توفير فرص العمل وإدرار الدخل. وتتميز الشركات الموجهة نحو النمو، والتي لديها مجال للتوسع من حيث الحجم أو الأعمال التجارية في فترة قصيرة، بالإنتاجية والتنافسية. وهذه شروط مسبقة للتحول الهيكلي للمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل توفير فرص العمل المدفوعة بالفرص وادرار الإيرادات.

وفي حين أن المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة– وهي الشركات المهيمنة في أفريقيا من غير المرجح أن تنتقل إلى شركات موجهة نحو النمو، ولديها امكانات محدودة لدفع التحول الهيكلي لأفريقيا، بسبب انخفاض إنتاجيتها، إلا أن هناك مجالا لتشجيع الشركات الموجهة نحو النمو، التي لديها الامكانية لتحفيز النمو من خلال التوظيف ونمو الايرادات وتوفير الزخم للتحول الهيكلي في القارة. ومن أجل اطلاق العنان لامكانياتها على المساهمة في النمو والتحول الاقتصاديين لأفريقيا، ستركز الاستراتيجية على تعزيز قدرة المؤسسات على خدمة المشروعات الموجهة نحو النمو ودعم الشركات الموجهة نحو النمو.

- من أجل إطلاق العنان لإمكانيات الابتكار والتكنولوجيا للمساهمة في النمو والقدرة التنافسية للمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وللمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال، ستركز الاستراتيجية على المجالات الستة التالية في اطار هذه الركيزة.
- تشجيع البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا،
- بناء وتعزيز الأطر المؤسسية،
- تعزيز الوصول إلى التطبيقات المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،
- دعم تطوير البنية التحتية الرقمية،

[46] تعتمد التعريفات الشائعة للشركات ذات النمو على عدد من المعايير، بما في ذلك نمو التوظيف (الدوران) و/ أو الإيرادات على مدى فترة زمنية معينة، وتم تصنيفها على النحو التالي. شركات ذات نمو قوي (مع أقل من 50 موظفا زادوا الرواتب بنسبة 50 بالمائة على الأقل)؛ والنمو المرتفع أو الغزلان ، الذي يتفوق على الشركات الأخرى من حيث النمو في المبيعات و / أو العمالة، ويبلغ معدل النمو السنوي 20 في المائة أو أكثر في التوظيف و/ أو الإيرادات على مدى فترة ثلاث سنوات، في حين أن الغزلان، وهي مجموعة فرعية من الشركات ذات النمو المرتفع، عمرها أقل من خمس سنوات، وشركات النمو المفرط (بها أقل من 50 موظفا زادوا رواتبهم بأكثر من 100٪ على مدى فترة من الزمن.

- تعزيز قدرة المؤسسات على خدمة المشروعات الموجهة نحو النمو،
- دعم الشركات الموجهة نحو النمو.

تعزيز البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا:

الابتكار التكنولوجي هو عنصر أساسي في تمكين ريادة الأعمال وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتصنيع. وتمثل فرص الابتكار القطاعي، وسهولة الحصول على التمويل، وتوافر القوى العاملة الماهرة، وتنظيم حقوق الملكية الفكرية عوامل مهمة تحدد الابتكار على مستوى الشركات.

ويعتبر تشجيع البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا بالإضافة إلى بيئة تدعم تسويق العلم والتكنولوجيا أمرا ضروريا لتنمية المعرفة والمهارات التي تفيد نمو المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة. وتلعب الأوساط الأكاديمية دورا مهما في توفير نقل التكنولوجيا وتشجيع تسويق أبحاثها، بما في ذلك تطوير المشروعات الفرعية، بينما يستثمر القطاع الخاص في تسويق العلم والتكنولوجيا، وفي جلب الأفكار إلى السوق. وبناء على ذلك، لكي يكون الابتكار فعالا، فإن الحكومة والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، وكل منهما يوفر دعما حاسما في تطوير نظام ايكولوجي لريادة الأعمال ونظام صناعي، يحتاج إلى العمل بشكل تعاوني لتحقيق الأهداف المشتركة.

وحققت محاولات تعزيز البحث والتطوير في مختلف المناطق نجاحا محدودا. وفي منطقة شرق أفريقيا، على سبيل المثال، ساهم الافتقار الى المقاييس، وعدم ملاءمتها بشكل كاف لاحتياجات الأعمال وعدم كفاية التمويل لمبادرات التوسع في التعزيز المحدود للبحث والتطوير[47]. كما يسهم انعدام التنسيق بين القطاعين العام والخاص بالاضافة إلى التآزر المحدود بين مراكز البحث والتطوير والجامعات والصناعات، في تدني تسويق البحث والنشر المحدود للنتائج[48].

وتعتبر سياسات دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا والتنمية الصناعية مهمة في ضمان بيئة البحث والتطوير. ولكي يكون للابتكار والسياسات الصناعية أثر إيجابي على الأداء على مستوى الشركات، هناك حاجة إلى تحديد حجم البحوث وغيرها من أشكال الدعم اللازمة لتعزيز تنمية[49] القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، من أجل توفير الحوافز المناسبة، هناك حاجة إلى تحديد أنواع الأنشطة وكذلك أنواع الشركات التي تحتاج إلى الدعم، ومجالات تركيزها، والمستفيدين[50] المستهدفين. وعلاوة على ذلك، فإن جهود التنسيق التي تبذلها مراكز البحوث التي تستهدف أولويات البحوث الصناعية من شأنها أن تؤدي إلى نتائج أفضل وتضمن الاستخدام الأمثل للتمويل المحدود للبحوث والمرافق القائمة.

ويمكن أن تكون التمويلات مفيدة في حفز الابتكار التكنولوجي. فعلى سبيل المثال، في كوريا الجنوبية، دعمت اعانات البحث والتطوير نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث مثلت هذه الشركات 50.8 في المائة من القيمة المضافة متجاوزة المشروعات الكبيرة، التي شكلت 49.2 في المائة. وعلى نحو

---

[47] جماعة شرق أفريقيا، 2012

[48] المرجع نفسه

[49] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، 2015. تقرير التكنولوجيا والابتكار 2015. تعزيز سياسات الابتكار من أجل التنمية الصناعية

[50] المرجع نفسه

متزايد، تعمل صناديق ابتكار مثل صندوق الابتكار في جنوب أفريقيا، وصندوق شركاء في الابتكار الصناعي، والبرنامج الرائد في الابتكار على تحفيز الابتكار. وازدادت شعبية التمويل لتحفيز الابتكار من مصادر غير تقليدية مثل الأسهم الخاصة (تمويل رعاة الأعمال ورأس المال المجازف). ويتم استخدام رأس المال المجازف بشكل متزايد لدعم الابتكار في مجال التكنولوجيا. وعلى سبيل المثال، استثمر صندوق "إي فنشر أفريكا" في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شرق أفريقيا. وبالمثل، لدى برنامج "في سي فور أفريكا"، وهو أكبر مورد على الانترنت يربط المستثمرين بأصحاب المشروعات الواعدة، شراكات مع أكثر من 600 من المستثمرين من رعاة الأعمال ومستثمري رأس المال المجازف في مراحله المبكرة عبر 159 دولة.

ما هي استراتيجية الاتحاد الأفريقي اذا لتعزيز البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا؟ (الأطر الإقليمية للسياسات، مستودع المعارف ونقل المعارف)

دعم التعزيز المؤسسي و / أو التطوير

تعد الأطر المؤسسية ضرورية لتيسير التطوير والابتكار التكنولوجي. وادراكا بأن النمو الأخضر يمكن أن يسهم في التنمية الاقتصادية، وضعت الكثير من الدول أطرا لدعم ريادة الأعمال الخضراء من أجل تعزيز استيعاب التكنولوجيا الحديثة وتشجيع التنويع إلى عمليات وممارسات خضراء أكثر كفاءة، وكذلك منتجات وخدمات، مما يوفر قوة دافعة لنمو القطاع.
وعلى المستوى الدولي، يوضح اطار النمو الأخضر لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كيف يمكن للدول تحقيق النمو الاقتصادي، مع منع التدهور البيئي المكلف وتغير المناخ والاستخدام غير الفعال للموارد الطبيعية. وفي الوقت نفسه، وضعت الكثير من الدول، بما فيها تشيلي والصين وألمانيا وكوريا الجنوبية وموزامبيق ورواندا، من بين دول أخرى، استراتيجيات تهدف إلى تعزيز النمو الأخضر. وفي عام 2013، وضعت تشيلي استراتيجيتها للنمو الأخضر التي تم تصميمها لتشجيع انشاء السلع والخدمات البيئية وتشجيع الابتكار البيئي وريادة الأعمال بالاضافة إلى التوظيف والتدريب الأخضر.

ويجري تطوير الحاضنات بشكل متزايد لدعم الشركات الناشئة في القطاعات الناشئة. ويعد مختبر ريكونستركتيد ليفينج لاب في جنوب أفريقيا وهو حاضنة للابتكار يدعم أنشطة الأعمال الاجتماعية التي تهدف إلى تمكين المجتمعات المحلية من خلال الابتكار، والمركز التونسي للريادة الاجتماعية وهو حاضنة اجتماعية تعزز روح المبادرة الاجتماعية في تونس من خلال توفير التعليم والتمويل والشبكات بالإضافة إلى احتضان المشروعات الاجتماعية، وآيس كايرو وهو مركز للابتكار الأخضر في مصر يقوم بتزويد أصحاب الأعمال الشباب بالمهارات الخضراء بالإضافة إلى دعم الأعمال التجارية لتمكينهم من مواصلة ريادة الأعمال الخضراء، أمثلة على ذلك.

ويمكن أن تساعد المجموعات على تشجيع الابتكار وتعزيزه داخل منطقة مركزة من خلال دعم عدد كبير من الأنشطة التجارية التي يمكن أن تبني على ابتكارات بعضها البعض. ويمكن أن يساعد التعاون مع الشركات المشاركة في المجموعة المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات

الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تلبية متطلبات الامتثال، وبالتالي زيادة انتاجيتها وقدرتها التنافسية. ويمكن للمجموعات أيضا خفض التكاليف من خلال مشاركة المدخلات والمعدات ومن خلال شراء المواد الخام بالجملة، مما يسمح بالوصول إلى الأسواق بشكل أكبر من خلال التسويق المشترك.
وتسهم المجموعات في زيادة الانتاجية حيث تعمل الشركات بكفاءة أعلى، وتستفيد من الأصول والموردين الأكثر تخصصا. وعلاوة على ذلك، تميل المجموعات إلى تعزيز تكوين الأعمال، مع ظهور الشركات الناشئة والموردين الخارجيين. كما تسهم المجموعات في التعلم والابتكار، مع انتشار المعرفة والتفاعلات الوثيقة مع العملاء والشركات الأخرى، فضلا عن مزودي الخدمات كثيفة المعرفة مما يسمح بتطوير أفكار جديدة.

وتساعد مجموعات التكنولوجيا على نشر التكنولوجيا والابتكار من خلال تيسير تبادل المعرفة وترويج المنتجات وتسويق الأبحاث. وتستفيد التجمعات التكنولوجية التي تقع بشكل عام على مقربة من المؤسسات الأكاديمية، من العمالة العالية المهارة التي توفرها هذه المؤسسات، والتي بدورها تساعد الموظفين في الشركات داخل القطاع وكذلك في المؤسسات الأكاديمية لبناء مهاراتهم من خلال التوظيف.
وتعد حاضنات التكنولوجيا والمعجلات، بمثابة عناصر التمكين في ريادة الأعمال. وتدعم الهياكل التي توفر مجموعة من خدمات تطوير الأعمال التجارية، تنمية ريادة الأعمال، وهي ضرورية وحيوية في تحفيز الشركات الناشئة وأصحاب الأعمال، وفي توفير بيئة مواتية تشجع الابتكار.
وفي الوقت الذي ترتبط فيه حاضنات التكنولوجيا بالدول المتقدمة، فإنها تزداد شعبية في الدول النامية، بما في ذلك في أفريقيا جنوب الصحراء. وأنشئت في تنزانيا وأوغندا، حاضنات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعوامل المساعدة لريادة الأعمال الرقمية مثل "أكتيف سبيسيز" في الكاميرون و "إم ال لابس" في كينيا وجنوب أفريقيا بالإضافة إلى "إم هابس" – وهي منظمات شبكية صممت لتلبية احتياجات أصحاب الأعمال في مختلف مراحل النمو.
وبالمثل، تعمل برامج تسريع الأعمال، والتي هي برامج محددة زمنيا ومكثفة تدعم المشروعات الناشئة الرقمية من خلال تحويل الأفكار إلى أعمال رقمية جديدة قابلة للتوسع، على تشجيع الابتكار. ومن بين الأمثلة على ذلك برنامج مسرع تنظيم الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات في نيجيريا، الذي يوفر حيز عمل وتدريب وتوجيه ورؤوس أموال لرواد الأعمال وكان وراء نجاح الشركات الناشئة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نيجيريا. واذا أخذنا ذلك بالاقتران، فإن امكانيات الحاضنات والمراكز والمسرعات للتصدي لتحديات التنمية، واعدة.

وإلى جانب الحاضنات والمعجلات، فإن مجمعات العلم والتكنولوجيا والابتكار، التي تضمن معايير الجودة من أجل الأعمال المبتكرة وتقدم البحث والتطوير، مع توفير قيمة أعلى في الخدمات، تلعب دورا مهما في تعزيز الابتكار. وتيسر مجمعات العلم والتكنولوجيا والابتكار، نقل المعرفة والتكنولوجيا، وتشجع الشركات الناشئة في المجمع وتوفر دعم الحاضنات لهذه الشركات. وبشكل متزايد، بدأت مجمعات العلم والتكنولوجيا والابتكار في الظهور في الدول النامية. وعلى سبيل المثال، أنشأ مجمع الأعمال التجارية في موريشيوس شركة ايبيني سيبرستي ومنطقة روز التجارية ومنطقة سوليتودي التجارية. ومن الأمثلة

على المجمعات الأخرى تكنوبول سوسة في تونس وتكنوبول الدار البيضاء في المغرب كما هو موضح في الاطار 7.

ويعد التمويل أمرا بالغ الأهمية لتطوير الشركات الناشئة. ولعب المستثمرون الرعاة دورا حاسما في حفز تطوير المشروعات من خلال زيادة رأس المال لدعم الشركات الناشئة الواعدة، حيث تم توجيه جزء كبير من هذا التمويل إلى شركات التكنولوجيا الناشئة. ويوفر الصندوق الراعي لقرى الشركات الناشئة في الهند، التمويل للشركات الناشئة الواعدة، بما في ذلك الشركات التي يقودها الشباب والتي تشارك في حاضنة الأعمال بقرية المشروعات الناشئة.

وكان للمجموعات دور فعال في تعزيز نمو وتطوير المشروعات/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيز مهارات موظفي المشروعات/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك من خلال تشجيع الابتكار (العملية والمنتج)، وتمكين الشركات الفرعية من التطور. وتمتلك المجموعات القدرة على دعم تنمية المشروعات المتوسطة – الوسط المفقود بين المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة الرسمية، مع وجود آفاق واعدة لنمو الدول.

ويمكن للتجمعات الصناعية تعزيز النمو من خلال تنظيم المشروعات وتعزيز التنمية الصناعية خاصة للشركات التي تفتقر إلى رأس المال والمعرفة التكنولوجية والوصول إلى الأسواق. ويجري على نحو متزايد تطوير مجموعات صناعية لتحفيز النمو الاقتصادي في بعض الدول الأفريقية. وتم انشاء المناطق الاقتصادية الخاصة في العديد من الدول في أفريقيا، بما في ذلك مصر واثيوبيا ونيجيريا وسيراليون وزامبيا لتعزيز التجارة وتوفير فرص العمل وتعزيز التنمية الصناعية. في حين كان أداء المناطق الاقتصادية الخاصة في أفريقيا مختلطا، ففي بعض الدول مثل اثيوبيا، أنجزت مناطق اقتصادية خاصة أهدافها المرجوة.

وكجزء من خطة النمو والتحول، أنشأت اثيوبيا العديد من المناطق الاقتصادية الخاصة لدعم التنمية الصناعية وتوفير فرص العمل (انظر الإطار 3). وكان مناخ الاستثمار الداعم وكذلك السياسات الداعمة والأطر التنظيمية والمؤسسية والحوافز لتشجيع الاستثمار في المناطق الاقتصادية الخاصة أمرا حاسما في تطوير هذه الهياكل. وبالاضافة إلى ذلك، لعبت البنية التحتية المادية المتطورة، لا سيما شبكات الطرق والسكك الحديدية وكذلك الربط بالموانئ، دورا حاسما في تسهيل تنمية المناطق الاقتصادية الخاصة.

ويمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تساعد في نشر التكنولوجيا والابتكار. فعلى سبيل المثال، تقوم شراكة بين أصحاب الأعمال في وادي السليكون وحاضنة التكنولوجيا التابعة لمفوضية العلم والتكنولوجيا في تنزانيا بنشر التكنولوجيا والابتكار من خلال بناء قدرة مطوري البرمجيات التنزانيين الشباب على انشاء شركات تتمتع بامكانيات نمو قوية.

وتعد برامج مثل مبادرة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) للتطوير الصناعي وتنافسية المؤسسات التي تسعى إلى تعزيز مساهمة مؤسسات التصنيع في القطاع الخاص من خلال التدريب على الإنتاجية والتكنولوجيا والابتكار من خلال ربط الحكومة والأوساط الأكاديمية وكذلك الصناعات بالمبادرات بين دول الجنوب مثل مراكز التكنولوجيا الدولية التابعة لليونيدو التي تسهل نقل التكنولوجيا والتدريب، جديرة بالملاحظة. وبالاضافة إلى ذلك، تساعد مبادرة اليونيدو الانتاجية للعمل من أجل الشباب، الشباب المشتركين في سلسلة القيمة لجوز الكاجو في تنزانيا من أجل تحسين دخولهم من خلال تزويد المشروعات على مستوى المجتمعات المحلية بالمعدات الفنية المناسبة لمنشآت ما قبل التجهيز وفي الارتقاء بالتكنولوجيا في مصانع التجهيز النهائي، وبالتالي نشر التكنولوجيا والابتكار.

وبالمثل، تعمل تكنولوجيا المناخ لدى برنامج "معلومات من أجل التنمية" التابع للبنك الدولي على تحفيز التكنولوجيا والابتكار بالإضافة إلى ظهور قطاعات جديدة. ومن خلال شبكته لمراكز الابتكار المناخية ذات الملكية والتشغيل المحلي في اثيوبيا وغانا وكينيا والمغرب وجنوب أفريقيا، يقوم البنك الدولي بتسريع تطوير ونقل تكنولوجيا المناخ والتكنولوجيا النظيفة ذات الصلة على المستوى المحلي.

تعزيز الوصول إلى الاستخدامات المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أساسية في تعلم مهارات جديدة للاقتصاد الرقمي وكذلك تطوير منتجات وخدمات وعمليات جديدة أو لتحسين المهارات القائمة. وتساعد مشاركة الشباب المتزايدة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اكتساب المهارات التي تسمح لهم بالمشاركة في الاقتصاد الرقمي والمساهمة فيه، وبالتالي الحد من عدم المساواة وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

ويستغل الشباب الانترنت بشكل متزايد لتوفير فرص اقتصادية، مع المنصة الممكنة لأصحاب الأعمال، بغض النظر عن موقعها الجغرافي، من تأسيس أعمال تجارية عبر الانترنت بالإضافة إلى وصول إلى أسواق أكبر ومتنوعة جغرافيا.

ومن الضروري توفير امكانية الوصول إلى التكنولوجيا الميسورة التكلفة والملائمة (التكنولوجيا والمعدات)، والحصول على التدريب، وكذلك توافر البنية التحتية بما في ذلك الانترنت الموثوق به وبأسعار ميسورة. ومن شأن ذلك أن يخلق الظروف لكي يستفيد الشباب بشكل كامل من هذه التكنولوجيا. وتلعب الحكومات عبر الدول دورا في ضمان وصول الشباب إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فعلى سبيل المثال، قامت رواندا بتوزيع أكثر من 250000 حاسوب محمول (لاب توب) للطلاب في أكثر من 900 مدرسة ابتدائية كجزء من مبادرة لاب توب واحد لكل طفل.

ومكنت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأشخاص من خلفيات محرومة اجتماعيا من المشاركة في الاقتصاد الرقمي. ويشارك الأفراد الذين لديهم المام بأساسيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل متزايد في المجالات الناشئة مثل الاستعانة بمصادر خارجية، والتعهيد الجماعي، والأعمال الصغرى، بما في ذلك في بعض الدول الأفريقية. ويمكن مشروع ساما سورس الشباب على هامش المجتمع من

تطوير مهاراتهم في التكنولوجيا التي تمكنهم من زيادة قدرتهم على الكسب وانتشال أنفسهم من الفقر. وتوفر برامج مثل فولينديليل ايجوزي في جنوب أفريقيا من الالمام بالمعرفة الرقمية.

وتعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات أهمية بالغة للتجارة الالكترونية، وهو مجال يملك امكانات هائلة للأعمال التجارية، خاصة بالنسبة للشركات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، فضلا عن أصحاب الأعمال من خلال التغلب على الحواجز في مجال النقل وتخفيض التكاليف، مع الوصول إلى أسواق جديدة في أماكن نائية. ويتم الاستفادة من التجارة الإلكترونية بصورة متزايدة من أجل الأعمال التجارية من قبل المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشروعات، بما في ذلك في أفريقيا. وعلى سبيل المثال، فإن سوق بيتو، وهو دليل على الإنترنت تم تطويره بواسطة صاحب عمل شاب في تنزانيا، يربط المزارعين بالمشترين. وبالمثل، يتيح سوق، وهو برنامج للتجارة الإلكترونية في مصر، للمشترين والتجار، شراء وبيع المنتجات عبر الانترنت.

ويتم بذل الجهود لضمان حصول الشباب على المهارات والكفاءات اللازمة للمشاركة في الاقتصاد العالمي. وتوفر الشركات العالمية مثل سيسكو وميكروسوفت وجوجل وفيسبوك وانتل و آي بي إم و هيوليت باكارد و أبل فرصا للشباب من ذوي المهارات المتقدمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالموارد والدعم اللازمين لضمان اكتسابهم المهارات اللازمة لتطوير الحلول المناسبة لعملائهم وتحسين أعمالهم. وتتيح برامج مثل يوث سبارك لشركة ميكروسوفت الذي يوفر التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك فرص تنظيم المشروعات للشباب في الدول النامية، اكتساب المهارات التي من شأنها اعدادهم للتنافس في مجال التكنولوجيا وفي مكان العمل في القرن الحادي والعشرين.

وبالاضافة إلى زيادة الوعي بفرص تنظيم المشروعات، تلعب الشبكات أيضا دورا مهما في تغيير العقليات. وتعمل مؤسسة "فتيات في التكنولوجيا"، وهي مؤسسة اجتماعية عالمية تقدم للفتيات والنساء الأدوات والموارد لتعزيز وظائفهن المهنية وتطلعاتهن في مجال التكنولوجيا وتنظيم الأعمال، على تشجيعهن على مواصلة مهنهن في مجالات غير تقليدية، وبذلك، تغيير الذهن بشأن المشاركة المتعلقة بنوع الجنس في مجال التكنولوجيا.

ويمكن للمسابقات من خلال معسكرات التدريب تعزيز الابتكار. وتستضيف مؤسسة توني ايلوميلو، معسكرات تدريبية تؤدي إلى تأسيس شركات ناشئة في مجالات مختلفة. وفي عام 2015، استضافت المؤسسة معسكر تدريب لمدة يومين لعدد 1000 من أصحاب الأعمال الطامحين مع أفكار لاطلاق شركات. وبالمثل، يستضيف برنامج إي بلس في ليبيريا مسابقة خطة أعمال توفر التمويل لدعم أصحاب الأعمال في اطلاق أعمالهم التجارية.

دعم تطوير البنية التحتية

يتم استغلال المنصات القائمة على التكنولوجيا – على شبكة الإنترنت والهواتف المحمولة – بشكل متزايد لتعزيز الابتكار. وعلى سبيل المثال، تم استغلال تكنولوجيا الهاتف المحمول لتطوير الأعمال

الرقمية التي لم تكن موجودة قبل سنوات قلائل. وعلى سبيل المثال، أطلقت إم – كوبا، وهي شركة تعمل بالطاقة الشمسية بنظام دفع الاستحقاقات أولا بأول في كينيا، في أعقاب خدمة تحويل الأموال الرقمية، إم– بيسا.

وبينما تعد امكانيات الإنترنت كمجال تجاري واعد، إلا أنها لا تزال غير مستغلة بشكل كامل إلى حد كبير في كثير من دول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وذلك جزئيا لأن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه الدول متخلفة النمو.

وعلى المستوى الاقليمي، تسهم مبادرات مثل البنية التحتية للمعلومات الاقليمية التابعة لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي – وهي شبكة أساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية القائمة على الألياف البصرية، في تيسير الروابط على الصعيد العالمي من خلال شبكة البنية التحتية للنطاق العريض تابعة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ومشروع الشبكة المغمورة لشرق أفريقيا لتحسين الوصول إلى النطاق العريض عالي السرعة وكذلك بيئة الأعمال.

تعزيز قدرة المؤسسات على خدمة المؤسسات الموجهة نحو النمو

تمتلك الشركات ذات النمو صفات معينة. وتميل إلى أن تكون صغيرة الحجم، أقل من 100 موظف، هم من الشباب – أقل من خمس سنوات، ومبدعون بشكل عام – يتم تعريفها هنا بالقدرة على تطوير منتجات أو عمليات أو خدمات جديدة ربما لا تكون جديدة، ولكنها جديدة داخل الشركة أو في السياق المحلي. والابتكار هو عنصر أساسي في ضمان القدرة التنافسية ونمو الشركات، وهو محرك للنمو الاقتصادي. ويرتبط الابتكار أيضا بالاستثمار في البحث والتطوير، حيث تخصص الشركات ذات النمو عادة 20 في المائة أو أكثر من نفقاتها للبحث والتطوير.

وحدد تحليل للشركات ذات النمو المرتفع في احدى عشرة دولة في أفريقيا هذه الكيانات على أنها تملك الخصائص التالية: المشاركة في ابتكار المنتجات، ووجود أنظمة نقل خاصة بها، والارتباط بالانترنت من خلال مواقع[51] الانترنت الخاصة بها. وبعيدا عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعدد قليل من شركات التصنيع الموجهة نحو النمو في أفريقيا، لا يُعرف الكثير عن هذه الشركات وخصائصها وتوزيعها في القارة.

دعم الشركات الموجهة نحو النمو

تواجه الشركات الموجهة نحو النمو تحديات وقيود مختلفة في بيئة الأعمال. ويشمل ذلك الوصول إلى تمويل رأس المال، والافتقار الى كفاءات إدارية مهنية – وهو تحد يواجه الكثير من المشروعات في أفريقيا، والوصول إلى الشبكات. وعلاوة على ذلك، بالنسبة للمشروعات الموجهة نحو النمو، والتي تميل الى التوجه للخارج مع هذه الشركات التي من المرجح أن تقوم بالتصدير بالإضافة إلى كونها مصادر لأسواق جديدة، فإن دعم التصدير ودعم تنمية السوق ضروريان. ومن أجل دعم تطوير الشركات الموجهة نحو النمو

[51] جودهيز و سليواجن (2010). شركات رائدة في الأعمال عالية النمو في أفريقيا

وتسهيل انتقال المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهدف النمو، هناك حاجة لفهم احتياجاتها بشكل أفضل.

وتشير الأدلة إلى أن الشركات الدينامية وغير الرسمية التي لديها القدرة والإمكانيات على النمو بالإضافة إلى المشروعات التي تحركها الضرورة والتي ربما يفضل مالكوها تشغيلها ويكون لدى العاملين بأجر، القدرة على الانتقال إلى شركات[52] موجهة نحو النمو. وتشمل هذه بعض المؤسسات غير الرسمية "الأفضل أداء"، والتي تستند إلى مسح أجري في غرب أفريقيا، وتميل إلى امتلاك مهارات في الأعمال التجارية، واظهار سلوك ريادي في الأعمال، ولها عوائد هامشية مرتفعة لرأس المال[53]. ومع تركز غالبية الشركات الأفريقية في القطاع غير الرسمي، ربما تكون هناك فرصة لدعم الشركات غير الرسمية "الرفيعة المستوى" التي تتمتع بخصائص "أفضل أداء"، ولديها امكانية تقديم مساهمات كبيرة في الاقتصاد.

وتعتبر سياسات تشجيع الابتكار ضرورية لتهيئة بيئة مواتية للشركات الموجهة نحو النمو. ويعد تأسيس أنظمة وطنية للابتكار – مجموعة من السياسات والحوافز لتشجيع البحث والتطوير والتطوير التكنولوجي بالإضافة إلى تنمية المهارات وتشجيع الروابط بين الجامعات والصناعة – وهي عناصر أساسية في توفير الزخم للابتكار، أمرا بالغ الأهمية.

ويعد الاستثمار لتعزيز تطوير الشركات ذات النمو المرتفع أمرا بالغ الأهمية. وادراكا لأهمية الابتكار في حفز الشركات الموجهة نحو النمو، في دول كثيرة، يتم استخدام صناديق الأسهم الخاصة بشكل متزايد لدعم هذه الشركات. وفي أفريقيا، برزت صناديق الأسهم الخاصة مثل صندوق كوكوا ومؤسسة دوب ومؤسسة فانسي كابيتال وصندوق مارا لتدشين المشروعات في أوغندا من أجل دعم النمو أو الشركات الموجهة نحو النمو.

وتعد الحاضنات ضرورية في رعاية الشركات الموجهة نحو النمو. وتوفر الهياكل مرافق ومعلومات تكنولوجية بالإضافة إلى دعم آخر ضروري لتطوير أفكار الأعمال، وتعزيز الشراكة والمشروعات المشتركة. واستفادت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كينيا من دعم الحاضنات مثل "آي هب"، والتي أنشأت بدورها حيزا تكنولوجيا آخر مثل جار آب ستارت أب، ونايلاب، و جروث هب، و نست، و باوا 254، والصندوق السواحيلي، و ليك هب، على سبيل المثال لا الحصر[54].

ويمكن أن توفر التكنولوجيا فرصا للشركات الموجهة نحو النمو. ولعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا هاما في دفع عجلة النمو في أفريقيا. وقدمت شركات التكنولوجيا الدولية مثل جوجل ومايكروسوفت وأوراكل، من بين شركات أخرى، الزخم لتطوير شركات التكنولوجيا في القارة. وفي

---

[52] منظمة العمل الدولية، 2015

[53] المرجع نفسه

[54] تحويل شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شرق أفريقيا عن طريق إنشاء محرك أعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة.

الآونة الأخيرة، ساهم المحتوى ذو القيمة المضافة والمحتوى الملائم محليا في نمو الأعمال الناشئة والحيوية في مجال تطبيقات البرامج والأجهزة المحمولة. ومع احتمال استمرار النمو في هذا القطاع، ربما تكون هناك فرص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي كانت أساسية لنمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مناطق نامية أخرى (مثل الهند)، للمساهمة في استدامة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شرق أفريقيا[55] على المدى الطويل، وفي الوقت نفسه زيادة إنتاجيتها وأن تصبح تنافسية.

وبالنسبة للشركات الموجهة نحو النمو لكي ترسخ موقفها، فإنها تتطلب قدرات فنية وادارية بالإضافة إلى معلومات عن الأسواق الدولية والتمويل في المراحل المبكرة ودعم الأعمال المتخصصة مثل التدريب والتوجيه. ويعد الوصول إلى خدمات دعم الأعمال التجارية التي توفر التدريب الفني والإداري والاستعداد للتصدير وتطوير السوق ومعلومات السوق فضلا عن أدوات للقياس المرجعي ضرورية لهذه الشركات.

وتشمل المجالات المحتملة للنمو في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تصميم وتطوير واجهة المستخدم، وتطوير البرمجيات، وتوفير المحتوى وتقديم الخدمات الريفية. ويمكن أن يقطع ضمان الوصول إلى التمويل بالإضافة إلى المهارات التجارية، شوطا طويلا في ضمان اضطلاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم الموجهة نحو النمو ببناء أعمالها وتنميتها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يلعب الإرشاد من الشركات القائمة دورا مهما في تعزيز ظهور الشركات الموجهة نحو النمو في هذا القطاع.

وتعتبر الصناعة الدوائية في أفريقيا مجالا واعدا للنمو ووفقا للبنك الأفريقي للتنمية، يعد القطاع الأسرع نموا. وبما أن أفريقيا تمثل 2 في المائة فقط من السوق[56] العالمي للأدوية، فإنها منطقة لم تتحقق امكاناتها إلى حد كبير. وتتميز هذه الصناعة، التي تضم الشركات الصغيرة المملوكة للقطاع الخاص التي تخدم الأسواق الوطنية، بالإنتاج المحلي الضعيف والمحدود، حيث ينتج المصنعون المحليون 25 إلى 30٪ من المستحضرات الصيدلانية وأقل من 10٪ من الإمدادات الطبية الموجودة في السوق[57] الأفريقية.

وفي حين أن الأطر الداعمة للسياسات التي تعزز تطوير قطاع الصناعات الدوائية قابل للنمو، بما في ذلك خطة الأعمال الدوائية لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي وخطة التصنيع الدوائي لجماعة شرق أفريقيا على المستوى الإقليمي، وخطة التصنيع الدوائي لأفريقيا على المستوى القاري، وعلى الرغم من توافر مواد خام هائلة لدعم هذا القطاع، تضطلع المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا بدور محدود في الابتكارات الدوائية.

ونتيجة لذلك، هناك عدد قليل جدا من المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة مشاركة في تطوير العقاقير في أفريقيا. ومن أجل تحقيق امكاناتها، هناك حاجة إلى نهج شامل لمعالجة القيود التي تواجه هذه الشركات. والحصول على التمويل (المرحلة المبكرة على وجه الخصوص)، وهو أمر بالغ الأهمية لشركات الأدوية التي تحتاج إلى رأس المال للبحث والتطوير، والوصول إلى شبكات المعرفة، والروابط

---

[55] المرجع نفسه

[56] البنك الأفريقي للتنمية

[57] المرجع نفسه

مع الصناعة الدوائية الدولية لتشجيع الابتكار هي أمور أساسية في دعم تنمية هذا القطاع. ويمكن للشبكات الدوائية الأفريقية أن تلعب دورا مهما في تعزيز نمو هذا القطاع من خلال ضمان قيام الشركات بإنشاء روابط مع القطاع الدوائي البيولوجي الدولي الأوسع نطاقا، مما يتيح لها الوصول إلى المهارات والأسواق الخاصة بمنتجاتها.

ونظرا لامكاناتها في دفع التحول الهيكلي من خلال الانتاجية والقدرة التنافسية والابتكار، من المهم النظر في كيفية تعزيز تنمية الشركات الموجهة نحو النمو. وعلى المستوى القاري، يمكن للاتحاد الأفريقي أن يلعب دورا في دعم تطوير الشركات الموجهة نحو النمو. ويعد رعاية مؤسسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفتية والصغيرة والدينامية في القارة، والتي لديها القدرة على توفير وظائف مستقرة، مدفوعة بالفرص، لتتحول إلى شركات كبيرة أمرا حاسما. ويمكن أن تلعب تدابير محددة ينبغي أن تستهدف هذه الشركات مثل ضمان الوصول إلى الأعمال والمهارات الفنية وكذلك الوصول إلى الأسواق العالمية والإقليمية، وإلى تمويل المرحلة المبكرة وبيئة عمل مواتية، دورا هاما في هذا الصدد.

ويمكن للاتحاد الأفريقي أن يلعب دورا في حشد الموارد لدعم تطوير قطاع دوائي بيولوجي نابض يمكن أن يسهم في تطوير قوى عاملة ماهرة ودعم تطوير الصناعات الحليفة. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد دعم التعجيل بخطة التصنيع الدوائي لأفريقيا المصممة لضمان تقليل الاعتماد على الواردات والمساهمة في ظهور قطاع دوائي محلي صناعي نابض.

وبخلاف الشركات الموجهة نحو النمو في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسلع الأساسية، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي فهمه بشأن الشركات الموجهة نحو النمو في مختلف القطاعات في أفريقيا وكذلك احتياجات المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهدف النمو من أجل دعمها بشكل أفضل. كما يمكن للاتحاد الأفريقي دعم تطوير بيئة تنظيمية تمكينية يمكن أن تسمح بتطوير الشركات الموجهة نحو النمو.

ويمكن للاتحاد الأفريقي استخدام سلطته في عقد الاجتماعات لايجاد مجال للسياسات لتعزيز الحوار حول احتياجات ومطالب المؤسسات ذات النمو (المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة) وفهمها بشكل أفضل.

وعلى المستوى القاري، مع وجود خطة لدعم التصنيع والابتكار، يمكن أن يؤدي تنفيذ مبادرة التكنولوجيا والابتكار في أفريقيا دورا في اطلاق امكانات الابتكار في القارة.

ويمكن للاتحاد الأفريقي أن يلعب دورا في تشجيع الدول الأعضاء على تطوير أنظمة ابتكار وطنية وإقليمية غير موجودة وكذلك إنشاء صناديق لتحفيز الابتكار التكنولوجي، بما في ذلك بين المؤسسات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم التي لا تحصل على خدمات كاملة. ويمكن للاتحاد الأفريقي أيضا تشجيع المجموعات الاقتصادية الإقليمية على انشاء صناديق إقليمية للابتكار الصناعي لدعم التكنولوجيا والابتكار، مع تشجيع التعاون في مجال البحث والتطوير على مستوى المناطق.

ويمكن للاتحاد الأفريقي دعم الدول الأعضاء لتعزيز البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا من خلال الشراكات بين الجامعات والصناعة، وكذلك تطوير بيئة تدعم تسويق العلم والتكنولوجيا من خلال

اجراءات تنظيمية تشجع الاستثمار في البحث والتطوير وكذلك من خلال تعادلات الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تستثمر في التسويق التجاري للعلم والتكنولوجيا. وعلى المستوى الإقليمي، يمكن أن يساعد دعم انشاء الآليات والبنية التحتية لتسهيل البحث والتطوير التعاوني إلى حد بعيد في توفير الزخم للتسويق. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن للاتحاد الأفريقي دعم جماعة شرق أفريقيا في انشاء معهد البحوث الصناعية والفنية المقترح.

ويمكن للاتحاد الأفريقي أن يلعب دورا في دعم انشاء و/أو تعزيز المؤسسات القائمة من أجل دعم الابتكار والتنمية الصناعية والتكنولوجيا. ويمكن للاتحاد الأفريقي تشجيع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء على تطوير المناطق والمجموعات الصناعية، بما في ذلك في القطاعات الناشئة، من أجل تعزيز الابتكار والمساعدة في إطلاق العنان لامكانيات الصناعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة انتاجيتها وقدرتها التنافسية، والمساهمة في التنمية المستدامة. كما يمكن للاتحاد الأفريقي أن يشجع أيضا الدول الأعضاء على اعتماد تدابير تنظيمية من شأنها أن تشجع الاستثمار في المجموعات الصناعية مثل تقديم تخفيضات ضريبية واعانات واعفاءات ضريبية.

ويمكن للاتحاد الأفريقي أن يلعب دورا في دعم الدول الأعضاء لتطوير أطر تنظيمية مناسبة من شأنها أن تسمح باستثمارات القطاع الخاص في تطوير حاضنات الأعمال والمعجلات، الى جانب استثمار القطاع العام في البنية التحتية المناسبة اللازمة لتحفيز تطوير هذه الهياكل. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للاتحاد الأفريقي أن يشجع الدول الأعضاء على دعم الاستثمار في تطوير مجمعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي لديها امكانية المساهمة بشكل كبير في الناتج المحلي الاجمالي الوطني وتوفير فرص العمل.

ويمكن للاتحاد الأفريقي أيضا أن يلعب دورا في دعم الدول الأعضاء لضمان الوصول إلى التكنولوجيا. ويعد الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك في الاتصال (الإنترنت) وفي تشجيع زيادة اعتماد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال من النساء والشباب، هو أمر ضروري لدعم المؤسسات وأصحاب الأعمال لزيادة انتاجيتهم وكذلك الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة من خلال التجارة الإلكترونية. ويعد دعم الدول الأعضاء للمشاركة في الاستعداد للتجارة الالكترونية من خلال التقييمات الوطنية أمر مهم في هذا الصدد. كما أن ايجاد الطلب على فرص العمل الرقمية مثل الأعمال الصغرى من الحكومة والشركات الكبيرة، وكذلك ضمان المهارات الفنية المتطورة وتطوير معايير مناسبة، يمكن أن يلعب دورا في دعم التوظيف الرقمي. وبالإضافة الى ذلك، يمكن لتنمية البنية التحتية الرقمية أن تدعم النطاق العريض عالي السرعة وأن تعزز الاتصال عبر المناطق، بينما تحفز الابتكار وتدعم التطوير التكنولوجي. وبالمثل، يمكن لتنمية المهارات في القدرات البحثية العلمية والتكنولوجية أن تدعم التطوير التكنولوجي، مع تحسين الانتاجية والقدرة التنافسية. ويمكن للاتحاد الأفريقي أن يدعو لتنمية المهارات في القدرات البحثية العلمية والتكنولوجية ويشجع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على الاستثمار في البنية التحتية الرقمية.

ويمكن للاتحاد الأفريقي استخدام سلطته في عقد الاجتماعات لايجاد حيز سياسي لتعزيز الحوار حول احتياجات ومطالب المشروعات وفهمها بشكل أفضل (المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة) من حيث صلتها بالتكنولوجيا والابتكار والتصنيع.

ويمكن للاتحاد الأفريقي دعم تطوير منصات التعاون بين المجموعات وأحداث مطابقة بين المجموعات من أجل تسهيل تبادل المعرفة حول الابتكار.

الإطار 5. المناطق الاقتصادية الخاصة الصناعية – اثيوبيا

كجزء من خطة النمو والتحويل، حددت اثيوبيا التصنيع كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تدعم الحكومة الاثيوبية تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة الصناعية.

باستخدام كل من الاستثمار العام والأجنبي لتحفيز تطورها، اعتمدت الحكومة الاثيوبية أطر سياسات لدعم تنمية المناطق الاقتصادية الخاصة، بما في ذلك إعلان الاستثمار، الذي يتضمن أحكاما بشأن إنشاء وادارة المناطق الاقتصادية الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت أطر مؤسسية، لا سيما مؤسسة تنمية المناطق الصناعية الاثيوبية، التي يمكنها الوصول إلى الائتمان وكذلك المعونة الأجنبية، لدعم نمو المناطق الاقتصادية الخاصة، بما في ذلك الاثنان اللذان تم مناقشتهما أدناه.

المنطقة الصناعية الشرقية ومناطق بولي ليمي الصناعية

كجزء من المنطقة الصناعية الشرقية، تم انشاء منطقة دوكيم و بولي ليمي الصناعية لدعم شركات التصنيع المتوسطة والكبيرة الحجم في مجال المنسوجات والجلود والمنتجات الجلدية والسكر والاسمنت والأدوية وغيرها.

منطقة بولي ليمي الصناعية هي منطقة اقتصادية خاصة مملوكة للحكومة تضم 12 شركة لإنتاج الأحذية والمنسوجات والملابس. واجتذبت المنطقة الاقتصادية الخاصة التي تأسست في عام 2012 باستثمارات كبيرة من الحكومة الإثيوبية والبنك الدولي، مستثمرين دوليين من الصين والهند وسريلانكا وكوريا الجنوبية. والمنطقة الاقتصادية الخاصة التي تقع في ضواحي أديس أبابا، لديها امكانية الوصول المباشر إلى مطار أديس أبابا الدولي وميناء أديس أبابا جيبوتي، وهو ممر الاستيراد والتصدير في البلاد ، وتوفير فرص العمل من أجل 1500 إثيوبيا.

المنطقة الصناعية الشرقية هي منطقة اقتصادية خاصة مملوكة لصينيين. توجد في دوكيم، حيث تقع على الطريق السريع أديس أبابا– جيبوتي ولها منفذ إلى ميناء أديس أبابا – جيبوتي. وهذه المنطقة الاقتصادية الخاصة، التي لديها شركات في الأسمنت والأحذية والتعبئة والملابس الجاهزة وتجميع السيارات، ووفرت 4500 وظيفة، مملوكة لشركة صينية، هي مجموعة جيانسو كيبوان.

الاطار 6، مجمعات العلم والتكنولوجيا والابتكار في افريقيا – تكنوبول سوسة، في تونس وتكنوبول برازافيل وبوانت نوار في الكونغو

تركز **تكنوبول سوسة** في تونس على الميكانيكا والإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات (الحوسبة التطبيقية). وهذه المنطقة التي تأسست في اطار استراتيجية تونس لتطوير الروابط بين التعليم والبحث والانتاج وتشجيع الحضانة وكذلك انشاء المشروعات المبتكرة، والتي تقع على مقربة من المناطق الصناعية، تقدم دعما للأعمال التجارية الناشئة وخدمات الحضانة وتضم تدريبات ومركزا للتدريب على البحث العلمي، والمدرسة الوطنية للهندسة، ومركز الأبحاث حول التكنولوجيا المتناهية الصغر وحاضنة أعمال لدعم الابتكار.

http://www.technopole-sousse.rnrt.tn/en/index.php?lang=en

تم تصميم **تكنوبول برازافيل وبوانت نوار في الكونغو** لتوفير الخدمات لدعم الابتكار في ريادة الأعمال كجزء من جهود الكونغو لتنويع الاقتصاد. وتم تصميم منطقة العلم والتكنولوجيا والابتكار في برازافيل لتحفيز الاقتصاد الرقمي، في حين أن المنطقة في بوانت نوار موجهة نحو تقديم الخدمات ومراقبة الجودة والصيانة الصناعية والبحوث. والهدف من هذه المناطق التكنولوجية التي تم اطلاقها في عام 2013، المساهمة في الابتكار في مجال الأعمال من خلال دعم الابتكار ومن خلال تطوير الشراكات بين الجامعات والصناعة من أجل تنويع اقتصاد الكونغو.

الاطار 7 – شركة مافيد للصناعات الدوائية المحدودة، أوغندا

شركة مافيد للصناعات الدوائية المحدودة هي مؤسسة ذات ملكية محلية، وموجهة نحو النمو، وهي متخصصة في تصنيع المستحضرات الفموية والموضعية. وهذه المؤسسة التي يوجد مقرها في كمبالا، لديها 52 موظفا، بينهم 6 فنيين و 38 من غير الفنيين، و 8 موظفين بعمل جزئي، ويبلغ حجم تداولها 2,600,000 شيلينج أوغندي عام 2009.

وفي حين أن الأعمال التجارية لديها القدرة على التصدير إلى الدول المجاورة، فإنها تواجه منافسة من الشركات في منطقة شرق أفريقيا بعد دمج جماعة شرق أفريقيا. وتشمل مجالات الدعم الاضافي لشركة مافيد للصناعات الدوائية المحدودة الحصول على قروض منخفضة التكلفة لاستثمار رأس المال، ونقل المهارات والمعرفة، ونقل التكنولوجيا وتنسيق التعاون مع الجامعات المحلية لتطوير المهارات بالإضافة إلى البحث والتطوير.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: لمحة عن قطاع الأدوية – أوغندا

http://www.unido.org/fileadmin/user_media/Services/PSD/BEP/Uganda%20Pharma%20Sector%20Profile_f

الركيزة الثالثة: ضمان الوصول إلى التمويل

يعد ضمان الحصول على التمويل أمرا بالغ الأهمية في تعزيز بيئة ريادة الأعمال لإطلاق العنان لإمكانات المشروعات وأصحاب الأعمال. ومن أجل ضمان الوصول إلى التمويل، ستركز الاستراتيجية على المجالات الثلاثة التالية في الركيزة 3.

- تشجيع التمويل المبتكر،
- انشاء آليات تمويل جديدة،
- دعم القدرة المؤسسية على خدمة المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال.

تعزيز التمويل المبتكر

وفقا للمنتدى الاقتصادي العالمي، تقدر الفجوة التمويلية للشركات الصغيرة في الدول الناشئة (بما في ذلك أفريقيا) بنحو تريليوني دولار. ويمكن أن تلعب ترتيبات التمويل المبتكرة دورا هاما في تلبية احتياجات المشروعات وأصحاب المشروعات.

ويمكن لخيارات التمويل المبتكرة، مثل الأسهم الخاصة، أن تساعد في تعزيز الاستثمار وأن تكون حافزا للنمو. وفي حين أنه مصدر واعد لتمويل المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وبالرغم من نموها الحاد في أفريقيا، إلا أن الأسهم الخاصة لا تزال غير مستغلة بالكامل.

ويتزايد استخدام رأس المال المجازف لتحفيز تنمية ريادة الأعمال، بما في ذلك في أفريقيا. وقام الصندوق الائتماني لرأس المال المجازف في غانا، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص بتمويل جزئي من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في غانا، بالاستفادة من التمويل لتوفير تمويل منخفض التكلفة للشركات، بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المؤسسات الاجتماعية التي تتعامل مع القضايا الاجتماعية الملحة مثل البطالة والوصول إلى الصحة والتعليم. وبالمثل، أنشأ صندوق تنمية تجارة الصادرات والتنمية الزراعية والصناعية في غانا، صندوقا للأسهم يستهدف الاستثمار لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تشارك في التجهيز الزراعي وتجارة التصدير والتنمية الصناعية. وهناك مجال لاستثمار الأسهم الخاصة من الشركاء الجنوبيين، لا سيما الصين والهند. ومن أجل دعم الاستثمار في الأسهم الخاصة في أفريقيا، هناك حاجة إلى أطر قانونية وتنظيمية مناسبة.

وظهرت في السنوات الأخيرة منصات للاقراض في السوق مثل التمويل الجماعي والتمويل الجماعي عبر الانترنت وبين النظراء. ويمكن للتمويل الجماعي الذي يسمح للأفراد أو الشركات بجمع الأموال بمبالغ صغيرة من الأفراد أو الشركات الأخرى عبر الإنترنت، وبشكل متزايد باستخدام تكنولوجيا الهواتف المحمولة ووسائل الاعلام الاجتماعي، أن يضمن الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تلك التي يديرها أصحاب المشروعات الذين لا يتلقون خدمات كافية. وبالمثل،

فإن برامج الإقراض بين النظراء عبر الإنترنت التي تتطابق مع المقترضين الذين يسعون للحصول على قرض مباشرة مع المقرضين مثل "كيفا"، تساعد أصحاب المشروعات وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة على جمع الأموال لدعم أعمالهم. وبالرغم من أن "كيفا" هي أكثر برامج الإقراض عبر الإنترنت شهرة، فإن منصات التمويل الجماعي الأخرى مثل انديجوجو، التي تساعد أصحاب المشروعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمع الأموال، تعمل على سد فجوة التمويل.

ويمكن تعزيز الإقراض في السوق من خلال بيئة داعمة، بما في ذلك الأطر التنظيمية التي تعترف بهذه المنصات وانشاء قواعد لدعم المدفوعات الرقمية بالإضافة إلى البنية التحتية لدعم منصات الإقراض عبر الإنترنت. وكذلك، فإن وجود المستثمرين المتقبلين للمخاطرة بالإضافة إلى المقترضين المتعلمين بوسعهم تمكين هذه المنصات من أن تصبح خيارات تمويل قابلة للتطبيق.

ويعيق استغلال امكانات منصات الإقراض في السوق لتلبية احتياجات أصحاب المشروعات في أفريقيا والمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، الافتقار إلى الأطر التنظيمية، لا سيما عندما تكون المنصات عبر الانترنت غير محددة، وحينما تكون البنية الأساسية لدعم المنصات القائمة على الإنترنت والهواتف المحمولة ناقصة أو متخلفة النمو. وبالمثل، في حين أن التمويل الجماعي هو خيار قابل للتطبيق بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تسعى للتمويل لمشاريعها الجديدة، فإن إمكانياته في أفريقيا لم تتحقق بعد، في جزء كبير منه، نظرا لأن البنية التحتية لدعم منصات الإقراض عبر الإنترنت غير متطورة في العديد من الدول عبر القارة.

وأصبح التمويل الرقمي مصدرا مهما لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال. وتقدم الخدمات المصرفية بدون فروع بنكية، التي تقدم الخدمات المالية عبر القنوات الرقمية، في المقام الأول من خلال الهواتف المحمولة، تقدم خدمات ملائمة ومنخفضة التكلفة بالمقارنة مع الخدمات المصرفية التقليدية. وهو يحمل تعهدا هائلا بتعزيز الشمول المالي بين فقراء العالم غير المتعاملين مع المصارف، بما في ذلك المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم المحرومة من الخدمات الكافية والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال في المناطق الريفية النائية في أفريقيا. وعلى سبيل المثال، تلعب الخدمات المالية الرقمية دورا مهما في إطلاق امكانيات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وتمكن "زوونا" وهي مزود خدمات مالية رقمية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، المزارعين في نيجيريا من الحصول على قسائم الأسمدة التي يمكن استردادها عن طريق الهاتف المحمول. وبالمثل، فإن "سيمبا باي" – وهي خدمة لتحويل الأموال مقرها لندن، تتيح للأشخاص في المهجر ارسال تحويلات مالية إلى العائلات في شرق أفريقيا ونيجيريا، وهو أمر جدير بالملاحظة أيضا.

وبالرغم من النمو الهائل لخدمات الأموال المتنقلة التي توسعت بشكل كبير، حيث يوجد لدى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر حصة من خدمات الهاتف المحمول المباشرة، وتتصدر شرق أفريقيا الطريق بوجود 93 مليون حساب محمول في عام 2014[58]، وعدم وجود أطر تنظيمية لتمكين توفير الأموال المتنقلة يقيد تطوير الخدمات المالية المتنقلة ويعيق امكاناتها على تلبية احتياجات المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. كما أن الافتقار إلى البنية التحتية و/ أو عدم كفايتها لدعم المنصات القائمة على الهواتف المحمولة يشكل عائقا أمام توفير التمويل الرقمي والخدمات المالية عبر الحدود.

وهناك حاجة إلى أطر تنظيمية مناسبة لضمان أن خدمات النقود المتنقلة يمكنها تقديم خدمات مالية آمنة بشكل فعال إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال والمجموعات المهمشة. وأدت الإصلاحات التي أجريت في كينيا وليبريا في عام 2014 والتي تسمح للبنوك ومقدمي الخدمات غير المصرفية بتقديم الخدمات بطريقة مستدامة، إلى تعزيز البيئة التنظيمية من أجل التمويل[59] الرقمي.

إنشاء آليات تمويل جديدة

يعد من المهم توسيع وانشاء آليات تمويل جديدة تستخدم الموارد العامة أو الخاصة لتحفيز تعبئة موارد القطاع الخاص. وأصبحت صناديق مجابهة التحديات التي تسهم في رأسمالها وكالات انمائية متعددة الأطراف بشكل متزايد، مصادر مهمة لتمويل تنمية القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعلى سبيل المثال، تم إنشاء صندوق "تحدي التمويل" للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لمجموعة العشرين للتصدي للتحديات المتعلقة بالحصول على التمويل من أجل الطبقة المتوسطة "المفقودة" من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي غالبا ما تكون صغيرة جدا لكي تستفيد من البنوك التجارية أو مصلحة المستثمرين، أو كبيرة جدا لكي تستفيد من منتجات[60] التمويلات الصغرى.

الاستثمارات المؤثرة – الاستثمارات في المبادرات التي تعالج مشكلة اجتماعية ملحة، تزداد أيضا في الشعبية. ويمكن أن تعزز الاستثمارات المؤثرة، الشمول المالي من خلال دعم المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، التي غالبا ما يكون لها حصول محدود على رأس المال. ومن أجل حفز تطوير الاستثمار المؤثر، هناك حاجة إلى حوافز مثل الأنظمة الضريبية المواتية وكذلك الحوافز الضريبية لتحفيز الاستثمار ودعم قطاعات مثل الزراعة وكذلك المشروعات الاجتماعية. وفي مسعى لتعبئة الموارد لتطوير المشروعات، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطوير قطاع الاستثمار المؤثر في أفريقيا والذي يمكن أن يحفز تنمية الأعمال التجارية الشاملة.

---

[58] رابطة مجموعة شركات الهاتف المحمول الخاصة - المال المتنقل لغير المتعاملين مع البنوك. تقرير حالة الصناعة لعام 2014

[59] المرجع نفسه

[60] http://www.changemakers.com/SME-Finance

التمويل المختلط – يعتبر استخدام التمويلات العامة أو الخيرية في شكل منح أو تمويل من غير المنح من مصادر خاصة و/أو عامة، سبيلا واعدا للوصول إلى التمويل. ويمكن للتمويل المختلط أن يكون آليات فعالة لتوليد عائدات مالية على الاستثمار من شأنها أن تحقق منافع ملموسة أقل، مما يجعلها خيارا قابلا للتطبيق لسد فجوة الموارد.

وهناك مناهج تمويل مبتكرة أخرى تدعم أصحاب الأعمال، بما في ذلك النساء وكذلك أصحاب الأعمال الشباب في المناطق الريفية ذات أهمية خاصة. ويمكن للمبادرات التي تهدف إلى ضمان وصول النساء صاحبات المشروعات في مجال الأعمال التجارية الزراعية أن تساعد في تعزيز انتاجيتهن والمساهمة في نمو أعمالهن. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك مرافق منح المطابقات للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تقدم كلا من الدعم الرأسمالي وغير الرأسمالي للمزارعين لتحسين القدرة التنافسية والإنتاجية من خلال هذه المدخلات.

دعم التطوير المؤسسي

بالرغم من أن التمويل المبتكر يحمل وعدا هائلا للمؤسسات وأصحاب الأعمال، إلا أن هناك مجالا لمصادر التمويل التقليدية لتلبية المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة فضلا عن احتياجات تمويل أصحاب الأعمال من النساء والشباب.

وبالرغم من أن القروض يمكن أن تلبي احتياجات المؤسسات وأصحاب المشروعات، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا الموثقة جيدا، ومعظمها لديها حساب مصرفي رسمي، لا تتمكن في كثير من الأحيان من الحصول على قروض من البنوك، حيث تحصل 22 في المائة فقط من المشروعات الصغيرة على قرض بالرغم من أن 86 في المائة من هذه الشركات لديها حساب[61] مصرفي.

ويعد ضمان الحصول على قروض أمرا بالغ الأهمية للمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال. وفي جميع أنحاء منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تعمل المؤسسات المالية بشكل متزايد على تطوير القروض والمنتجات المالية الأخرى المصممة خصيصا لتلبية احتياجات المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة واحتياجات أصحاب الأعمال. والعديد من البنوك في تنزانيا، بما في ذلك أكيبا كوميرشال و "أزانيا بنك كورب" و "سي آر دي بي" و "إن إم بي" وخطة ضمان الائتمانات لبنك تنزانيا تخدم بشكل حصري المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة أو لديها برنامج كبير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالمثل، أنشأ بنك أفريل وفيرست أكثر من 100 بنك للتنمية الريفية في جميع أنحاء وسط أفريقيا، مما ضمن الوصول إلى التمويل للمناطق التي لا تتلقى خدمات.

[61] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" 2015. تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2015: إطلاق امكانيات تجارة الخدمات من أجل النمو والتنمية في أفريقيا.

وادراكا بأن الضمانات تشكل قيدا ملزما على المؤسسات وأصحاب المشروعات، وكذلك بالنسبة لقطاعات مثل الزراعة، والتي بسبب ضعف حقوق الملكية للأراضي والمعدات الرأسمالية غير قادرة على الحصول على ضمانات للقروض، تقدم المؤسسات المالية بصورة متزايدة منتجات بدون ضمانات.
ويتم استخدام بدائل لمتطلبات الضمانات مثل الاختبارات النفسية لفحص المتقدمين للحصول على قرض وتقييم مخاطرهم واحتمال سداد القرض. وقبل إطلاق مرفق القرض السريع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة غير المضمون، قام بنك ستاندرد تشارترد في البداية بإجراء اختبارات قياس نفسي على المقترضين المحتملين في غانا وكينيا وتنزانيا ونيجيريا، ثم مدّد برنامج القروض إلى بوتسوانا وليسوتو ومالاوي وموزامبيق وناميبيا وجنوب أفريقيا وسوازيلاند وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.
وتمثل قروض التمويل الصغير خيارا آخر للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وكذلك أصحاب المشروعات من النساء والشباب الباحثين عن تمويل لأعمالهم. وفي جميع أنحاء منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ظهرت العديد من مؤسسات التمويل البالغ الصغر التي تقدم خدمات مالية ميسورة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، فضلا عن الأشخاص الذين لم يسبق لهم التعامل مع البنوك أو الحصول على خدمات، بما في ذلك النساء والشباب. وعلاوة على ذلك، فإن دمج مؤسسات التمويل البالغ الصغر مع المنظمات التعاونية للادخارات والائتمان يمكن أن يضمن المزيد من الشمول المالي للمحرومين من الخدمات المصرفية وغير الذين لا يتلقون خدمات كافية. ويعتبر آر– سويتش في رواندا، وهو نظام الدفع الوطني في البلاد، الذي ييسر دمج مؤسسات التمويل البالغ الصغر مع منظمات تعاونية للادخارات والائتمان مثالا على ذلك.

ويساعد صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، وهو كالة الأمم المتحدة للاستثمار الرأسمالي من أجل أقل البلدان نموا في العالم البالغ عددها 48 دولة في أفريقيا وآسيا، بالشراكة مع مؤسسة ماستركارد، مؤسسات التمويل البالغ الصغر على تصميم وتقديم خدمات مالية عالية الجودة، بما في ذلك التعليم المالي للشباب دون سن 18 من المناطق ذات الدخل المنخفض من خلال مبادرة "انطلاقة الشباب". وبالإضافة إلى ذلك، يعمل صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال ومؤسسة ماستركارد على ضمان الوصول إلى التمويل المالي الرقمي في أقل الدول نموا من خلال مبادرة الأموال المتنقلة لصالح الفقراء، فضلا عن تقديم الخدمات المالية الرسمية إلى الأفراد غير المتعاملين مع البنوك في المناطق الريفية من خلال مبادرتها للتوسيع الرئيسي في التمويل البالغ الصغر.

وعلى المستوى القاري، يمكن للاتحاد الأفريقي أن يلعب دورا في دعم الدول الأعضاء لتطوير السياسات والأطر التنظيمية الملائمة لدعم تطوير التمويل الرقمي والمنصات القائمة على الإنترنت والهواتف المحمولة. بالإضافة إلى ذلك، لزيادة تسهيل التمويل الرقمي، يمكن للاتحاد الأفريقي تشجيع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء على وضع سياسات وأطر تنظيمية مناسبة للسماح لمشغلي شبكات الهاتف النقال بتوفير خدمات التمويل الرقمي عبر الحدود.

ويمكن للاتحاد الأفريقي أن يلعب دورا مهما في دعم المجموعات الاقتصادية الإقليمية في تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء لتمكينها من وضع أطر قانونية وتنظيمية مناسبة لدعم استثمار رأس المال المجازف. ويمكن للاتحاد الأفريقي أيضا لعب دور في تشجيع الحكومات على المشاركة في الاستثمار في رأس المال المجازف كطريقة لتشجيع الاستثمار في رأس المال المجازف وضمان توافر التمويل.

ولمعالجة نقص المعلومات المالية المتعلقة بالأفراد والمؤسسات التي تعيق المؤسسات المالية عن تقديم الائتمان للمؤسسات وأصحاب المشروعات، يمكن للاتحاد الأفريقي دعم تطوير مكاتب الائتمان من أجل تقليل عدم التماثل في المعلومات.

ويمكن للاتحاد الأفريقي أن يشجع على انشاء صندوق لتحديات التمويل للوفاء باحتياجات المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودعم المجموعات الاقتصادية الاقليمية في انشاء صناديق الاستثمار الإقليمية من أجل الصناعات الصغيرة والمتوسطة لضمان الوصول إلى التمويل لهذه الكيانات. وكذلك، فإن تدعيم صندوق التنمية الصناعية الأفريقي يمكن أن يضمن تمويل المشروعات الصناعية ومشروعات بناء القدرات.

ومن أجل تحسين الوصول إلى التمويل للمشروعات وأصحاب المشروعات وخاصة في المناطق التي تفتقر إلى الخدمات الكافية، ومع وجود أقل عدد من البنوك التجارية في أفريقيا، يمكن للحكومة أن تلعب دورا في ضمان الوصول إلى التمويل من خلال انشاء مؤسسات مالية تنموية تملكها الدولة. ولهذه الغاية، يمكن للاتحاد الأفريقي أن يشجع الدول الأعضاء على إنشاء مؤسسات تمويل إنمائية تملكها الدولة، لا سيما في المناطق الريفية، وكذلك لدعم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى للتغلب على العقبات التنظيمية التي تعيقها عن خدمة المؤسسات وأصحاب المشروعات.

الاطار 8 – الملكية الخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

صندوق ائتمان رأس المال المغامر في غانا

صندوق ائتمان رأس المال المغامر في غانا هو شراكة بين القطاعين العام والخاص يتم تمويله جزئيا من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في غانا. ويوفر قانون صندوق ائتمان رأس المال المغامر في غانا، الذي تم سنه في عام 2004، اطارا لدعم التمويل منخفض التكلفة للشركات، بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المؤسسات الاجتماعية. ويتم توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال شركات تمويل رأس المال المغامر.

وبالإضافة إلى توفير التمويل، توفر شركات رأس المال المغامر أيضا الخبرة الفنية والإدارية للشركات الصغيرة التي تقترح الاستثمار فيها. وفي الآونة الأخيرة، تشارك شركات رأس المال المغامر المدعومة من صندوق الائتمان في الاستثمارات المؤثرة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعالج المشاكل الاجتماعية الملحة وتحسين نوعية الحياة في مجتمعاتها.

http://venturecapitalghana.com.gh/index.php

الاطار 9 – التمويل الرقمي

إم – كوبا

تقدم إم – كوبا للطاقة الشمسية قروضا ميسورة لشراء الأنظمة الشمسية المنزلية، التي تزود خطوطا

متعددة بالطاقة، وتشحن الهواتف المحمولة وأجهزة لاسلكي. ومع إيداع مبدئي قدره 35 دولارا وبحد أدنى للدفع اليومي، تقدم خطة الدفع الاستحقاقات أولا بأول لشركة م – كوبا، مدفوعات التركيب بالهاتف المحمول للطاقة الشمسية، مما يضمن الحصول على طاقة آمنة وبأسعار معقولة للملايين الذين يعيشون خارج الشبكات، والسماح للعملاء بامتلاك المنتج بمجرد دفع القرض بالكامل.

وتبيع إم – كوبا التي يوجد مقرها في كينيا، وتخدم حاليا أكثر من 330 ألف منزل في كينيا وأوغندا وتنزانيا، الطاقة الشمسية مباشرة إلى العملاء من خلال شبكة تضم أكثر من 100 مركز خدمة في الدول الثلاث وتوظف أكثر من 700 موظف بوقت كامل وأكثر من 1200 عاملا ميدانيا بناء على العمولة.

ووُصفت شركة إم–كوبا، الفائزة بالكثير من الجوائز، بما في ذلك جائزة أفضل إبداع متنقل لعام 2016 للأسواق الناشئة، وأفضل 50 شركة في قائمة مجلة فورشن لتغيير العالم، وجائزة التميز في التمويل المستدام التي تقدم بالتعاون بين صحيفة فاينانشيال تايمز والمؤسسة المالية الدولية، وجائزة زايد للطاقة المستقبلية، بأنها أكثر شركة تكنولوجيا نقالة ابتكارا في أفريقيا.

http://www.m-kopa.com/

الركيزة الرابعة: الوصول إلى الأسواق

للتجارة دور هام تؤديه في المساهمة في النمو الاقتصادي للدول "والمناطق" والناتج المحلي الإجمالي الخاص بها من خلال الاستخدام الفعال للموارد والإنتاج الفعال من حيث التكلفة للسلع والخدمات، مع استيراد أخري. وعلاوة على ذلك، فإن التجارة لديها الامكانية لتحسين سبل المعيشة من خلال زيادة دخل المؤسسات وأصحاب المشروعات، ومن خلال تعزيز احتمالات التوظيف الرسمي للأفراد.

ويمكن أن يعمل ضمان الوصول إلى أسواق المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وكذلك أصحاب الأعمال على تمكين المؤسسات وأصحاب الأعمال من الاستفادة من المزايا التي تقدمها التجارة. وبناء على ذلك، فإن إزالة العقبات التي تعرقل وصول المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشروعات إلى الأسواق، بما في ذلك إزالة الحواجز التجارية وكذلك التعامل مع الحواجز المتصلة بنقص المعلومات عن الأسواق والموردين الدوليين، والافتقار الى وجود روابط في السوق والفرص التجارية المحدودة أمر بالغ الأهمية. ومن أجل ضمان الوصول إلى أسواق المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال، ستركز الاستراتيجية على المجالات الثلاثة التالية:

- تعزيز التجارة داخل الأقاليم والتجارة العالمية،
- ضمان اندماج المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة/ المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشروعات في سلاسل القيمة العالمية والاقليمية،
- تعزيز الآليات والقدرات المؤسسية للمجموعات الاقتصادية الاقليمية والدول الأعضاء لخدمة المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة/ المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشروعات.

تعزيز التجارة داخل الأقاليم والتجارة العالمية

يمكن أن يكون التكامل الإقليمي وسيلة هامة لتطوير التجارة. وتشير الطبيعة المتنوعة للتجارة داخل الأقاليم إلى أن التكامل الإقليمي الأعمق من المرجح أن يؤدي إلى زيادة فرص الوصول إلى الأسواق، مما يعزز التجارة فيما بين الأقاليم. والجهود المبذولة لتعميق التكامل على الصعيدين القاري والإقليمي تبشر بالخير ويمكن أن تعزز التجارة، مع تيسير التجارة وتنمية سلاسل القيمة العالمية والإقليمية التي تضطلع بأدوار مهمة.

وعلى المستوى العالمي، فإن اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، التي تقدم المساعدة إلى الدول النامية لمساعدتها على خفض تكاليف التجارة، لديه القدرة على معالجة المعوقات التي تواجه المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة وأصحاب الأعمال في الدول الفقيرة عن طريق ربطها بالأسواق. ومن أجل ضمان أن تفهم المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والدول بشكل أفضل الفرص المتاحة من خلال اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة

العالمية، يقدم مركز التجارة الدولية المساعدة للمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والدول الأعضاء بشأن الاتفاق من خلال دليل الأعمال الخاص باتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية.

كما هو موضح في القسم السابق، تمثل الحواجز غير الجمركية تحديا لحرية حركة البضائع والخدمات. وفي منطقة شرق أفريقيا، كثيرا ما تقيد قواعد المنشأ المطبقة في المنطقة وتعيق اضافة القيمة العالية وآفاق التجارة داخل المنطقة. وتشكل العضوية المتداخلة في الكتل التجارية المختلفة تحديات أمام شركات التصنيع التي تستهدف الكتل المختلفة، مما يحد من توسع السوق. وفي الوقت نفسه، فالمنافسة من واردات أرخص من الصين والهند، تجعل المنتجات المحلية غير قادرة على المنافسة[62].

ويمكن لتدابير تيسير التجارة، لا سيما تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية من خلال كل من منطقة التجارة الحرة القارية ومنطقة التجارة الحرة الثلاثية المقترحة، أن تحفز التجارة داخل أفريقيا وداخل المناطق، على التوالي. ويمكن أن تضطلع مواءمة السياسات التجارية بين الدول الأعضاء ووضع سياسات تجارية مشتركة في المجموعات الاقتصادية الاقليمية، إلى جانب مواءمة اللوائح والمعايير الفنية بدور مهم في تعزيز التجارة داخل الأقاليم.

ويمكن أن يقطع تعزيز قدرة مقدمي خدمات التجارة في الدول الحدودية على توفير معلومات حديثة عن السوق ومتطلبات عبور الحدود من أجل تيسير التجارة عبر الحدود، شوطا طويلا في دعم المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة وأصحاب الأعمال للوصول إلى الأسواق. ومن الأهمية تحسين قدرة مقدمي الخدمات التجارية على توفير الخدمات الاستشارية للمشروعات وأصحاب المشروعات في الدول الحدودية. ويعد برنامج المستشارين التجاريين التابع لمركز التجارة الدولية، الذي يدعم القدرة الاستشارية لمقدمي الخدمات التجارية في الدول الحدودية لضمان انها يمكن أن تلبي احتياجات المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة وأصحاب الأعمال، جديرا بالملاحظة.

ويعد ضمان الوصول إلى البنية التحتية ذات الصلة بالتجارة أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لنمو المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة وأصحاب الأعمال. وعبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية، يتم اتخاذ تدابير لمعالجة الحواجز التي تعترض التجارة والتي لها تأثير على المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة وأصحاب الأعمال. وعلى سبيل المثال، اتخذت السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، التي قامت بمواءمة سياسة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الخاصة بها إلى خطتها الإستراتيجية المتوسطة الأجل، خطوات تهدف إلى تعزيز إدارة الجمارك، بما في ذلك إجراءات تسهيل النقل من أجل ضمان وصول أكبر إلى الأسواق. وأدت تدابير مثل تنفيذ المراكز الحدودية ذات المنفذ الواحد إلى تقليل أوقات عبور الحدود. وبالمثل، فإن مبادرات مثل النظام الافتراضي لتيسير التجارة

[62] جماعة شرق أفريقيا، 2012.

للكوميسا تسمح بالتتبع عبر الإنترنت لمعدات الشحن والنقل على طول الممرات المحددة في المنطقة للمركبات والحاويات المجهزة بأجهزة ارسال الاشارات.
وظلت معالجة قيود جانب العرض المتعلقة بالبنية التحتية احدى أولويات المجموعات الاقتصادية الإقليمية. ومن أجل تقليل تكلفة مزاولة الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية، تعالج السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "الكوميسا" القيود المتعلقة بالبنية التحتية من خلال الربط الإقليمي المادي وتكامل البنية التحتية. وكجزء من جهودها لدعم تطوير البنية التحتية، اتخذت الكوميسا خطوات لتنسيق السياسات والأطر التنظيمية وتطوير البنية التحتية المادية الاقليمية في مجال النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة بالاضافة إلى تبني إجراءات تيسير التجارة.

ولدى الأسواق الاقليمية القدرة على تعزيز التحول الهيكلي. ومع وجود مناطق متكاملة للتجارة مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي، وجماعة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي أكثر جاذبية لقيادة الشركات في سلاسل القيمة العالمية، يمكن أن يكون التكامل الإقليمي أداة مهمة لتعزيز تطوير سلاسل القيمة. وعلى هذا النحو، يمكن لجهود التكامل على المستوى الإقليمي أن توفر قوة دافعة لزيادة التجارة بين الأقاليم ودعم التصنيع، مع تعزيز تطوير سلاسل القيمة الإقليمية. ويمكن لاصلاحات تيسير التجارة من خلال منطقة التجارة الحرة القارية ومنطقة التجارة الحرة الثلاثية تعزيز تطوير سلاسل القيمة، وتوفير فرص عمل للشركات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وأصحاب الأعمال.
وهناك مجال لظهور سلاسل القيمة الاقليمية في التصنيع، وهو غير مستغل إلى حد كبير بسبب القيود الهيكلية وقيود السياسات. ونظرا لأن أفريقيا تحصل على 88 في المائة من مدخلاتها المستوردة من خارج القارة[63]، هناك امكانية لتنمية سلاسل القيمة الاقليمية التي يمكن أن تقدم مدخلات إلى صناعات أخرى في القارة، مما يعزز التجارة فيما بين الأقاليم. وعلاوة على ذلك، تملك سلاسل القيمة الاقليمية امكانية تعزيز قدرات القطاعات الأخرى مثل الخدمات التي تسهم في القدرة التنافسية لقطاع التصنيع وتضيف قيمة للقطاع[64]. ومن أجل تحسين امكانات سلاسل القيمة الاقليمية في التصنيع، يجب أن تلبي المنتجات معايير الجودة الدولية. ومن الضروري ضمان أن تكون مؤسسات الجودة الوطنية قادرة على تقديم جودة المنتجات والمعايير الدولية.
ويمكن للروابط التجارية التي تربط بين المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال بالمؤسسات الأكبر حجما، في العملية التي تسمح للمؤسسات وأصحاب الأعمال بتحسين مهاراتهم وتكنولوجياتهم وكذلك الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا والمعرفة المتخصصة الأخرى التي تمس الحاجة إليها لزيادة إنتاجيتهم وتحسين قدراتهم التنافسية، أن تضمن الوصول إلى الأسواق. ويعد برنامج الروابط التجارية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[63] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا 2015
[64] المرجع نفسه

"الأونكتاد"، الذي يربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة في الدول النامية بالشركات الأكبر ويعزز انتاجيتها وقدرتها التنافسية، مثالا على ذلك.

ويمكن للتعاقد من الباطن أن يسهم في زيادة الوصول إلى الأسواق من أجل المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وكذلك أصحاب المشروعات الذين غالبا ما يكونوا مقيدين بسبب عدم الوصول إلى قنوات التوزيع التي تسيطر عليها الشركة الرائدة بوجه عام. ويحمل التعاقد من الباطن الذي يسمح للمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بتكملة متطلبات الشركات الكبيرة عن طريق توفير الخدمات للشركات الكبيرة، وعدا بناء المهارات للمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من الوصول إلى الأسواق. وتقوم مراكز التعاقد والشراكة الفرعية بتسهيل ربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسلاسل الامدادات التي تهيمن عليها الشركات الكبيرة.

ولا تزال امكانيات التعاقد من الباطن في أفريقيا غير مستغلة بالكامل بسبب القيود على المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وفي منطقة جماعة شرق أفريقيا، فإن عدم موثوقية خدمات المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ونقص التمويل لتمويل ترتيبات التعاقد من الباطن، وضعف روابط المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبيرة، والافتقار الى القدرة التكنولوجية والقدرة على انتاج وتقديم الخدمات إلى المقاولين هي عوائق تحول دون امكانية التعاقد من الباطن في المنطقة.

ويمكن أن تضمن المشتريات العامة الوصول إلى الأسواق من خلال تحفيز طلب وعرض المنتجات. وتقوم الدول على نحو متزايد باستغلال امكانيات المشتريات العامة للإسهام في التنمية من خلال اعتماد تدابير تنظيمية لدعم إدماج الفئات المحرومة. ونفذت جنوب أفريقيا قانون التوريد التفضيلي، الذي يقدم تخصيصا تفضيلا للعقود الى المجتمعات المحرومة في السابق. وبالمثل، عدلت كينيا لوائحها للمشتريات في عام 2013 لتطالب بتخصيص 30 في المائة من عطاءاتها للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، مما يتيح فرصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من الفئات المحرومة سابقا للاستفادة من الاقتصاد. وعلى الصعيد الدولي، تجدر ملاحظة أن مبادرات، مثل منهاج العمل العالمي لمركز التجارة الدولية المتعلق بالتزود من البائعات، والذي يهدف إلى زيادة حصة المشتريات للشركات والمؤسسات والحكومات التي يتم الحصول عليها من البائعات عن طريق ربطهن بالشبكات الدولية.

ويتزايد استغلال المنصات القائمة على التكنولوجيا – عبر الإنترنت والهواتف المحمولة – لتشجيع التجارة الإلكترونية في العديد من الدول، بما في ذلك بالنسبة للكثير من الأشخاص في أسفل الهرم الاقتصادي في العالم النامي، حيث تعمل الهواتف المحمولة على ضمان كفاءة وانتاجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولم تصبح تكنولوجيا الهواتف المحمولة أكثر شعبية في تسهيل المعاملات التجارية فحسب، بل أصبحت تعتمد عليها بشكل متزايد المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في المناطق التي يصعب الوصول إليها، وخاصة في منطقة

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى للحصول على معلومات وأسعار السوق، من أجل انتاجها على مسافات طويلة وعبر مواقع الأسواق. وعلى سبيل المثال، توفر إيسوكو في غانا ومانوبي في غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية للمزارعين معلومات زراعية عن الأسواق وخدمات استشارية حول منصات رقمية مختلفة.

ومن أجل تيسير التجارة، هناك حاجة لضمان حرية حركة التجار وأصحاب الأعمال. وفي جميع أنحاء القارة، تم بذل الجهود لتخفيف متطلبات التأشيرة لتيسير حرية الحركة. وتسمح التأشيرة السياحية الموحدة لشرق أفريقيا، التي تم إطلاقها في عام 2014، بحرية حركة المواطنين من المنطقة. ومع تصديق مجموعتين فقط من المجموعات الاقتصادية الاقليمية الثماني على بروتوكول المجموعة الاقتصادية الاقليمية بشأن الحركة الحرة، فإن المجموعات الاقتصادية الاقليمية الأخرى تحتاج إلى التصديق على البروتوكول من أجل تيسير سهولة الحركة داخل الأقاليم وكذلك دعم التجارة داخل الأقاليم.

ضمان تكامل المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية

توفر سلاسل القيمة فرصا لتوليد الدخل وتشجيع النمو من خلال التجارة. وظلت سلاسل القيمة العالمية محركا مهما لمشاركة الدول النامية في الاقتصاد العالمي، مع تجزئة الانتاج من خلال هذه الهياكل، مما مكن الدول المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خفض تكاليفها التجارية. وتمثل سلاسل القيمة العالمية وسيلة واعدة لنمو المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال، مما يسمح للمؤسسات والأفراد بالوصول إلى التكنولوجيا والدراية الفنية التي توجد حاجة ماسة إليها، والقدرات الادارية من الشركة الرائدة، في عملية تحسين مهاراتها ورعاية إنتاجيتها.

ويمكن لانشاء مناطق تجهيز الصادرات – وهي شكل من أشكال المنطقة الاقتصادية الخاصة التي تدعم التنمية الصناعية، أن يمكن المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال من الدخول إلى سلاسل القيمة العالمية، مما يعزز النمو ويوفر فرص عمل طويلة الأجل. وكما توضح تجربة مناطق تجهيز الصادرات بالصين، فإن نمو هذه المناطق يرتبط بشكل وثيق بالاستثمار في البنية التحتية، بالاقتران مع التصنيع الموجه نحو التصدير وتكييف الأفكار والتكنولوجيا الأجنبية للسياق المحلي، وانعكاسات المعرفة من معاهد البحث ومؤسسات[65] الفكر القائمة على الجامعات. وفي حين أن أداء مناطق تجهيز الصادرات كان له نتائج مختلطة في حفز التصنيع في القارة[66]، فإن أداء مناطق تجهيز الصادرات في اثيوبيا يشير إلى أنه مع وجود أطر قانونية ومؤسسية مناسبة، جنباً إلى جنب مع تطوير البنية التحتية، يمكن لهذه الهياكل أن تكون فعالة في تشجيع ريادة الأعمال والتصنيع، مما يساهم في نهاية المطاف في التنمية الإقتصادية.

[65] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2014. السياسة الصناعية الدينامية في أفريقيا.
[66] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2015. التصنيع من خلال التجارة.

وتتطلب سلاسل القيمة العالمية قوى عاملة ماهرة. ويتعين بناء الكفاءات الفنية لأصحاب المشروعات، لا سيما بين أصحاب الأعمال من النساء والشباب الذين يميلون إلى التركيز في المستويات الأدنى من سلسلة القيمة. ومن أجل المشاركة بفعالية والاستفادة من المزايا التي توفرها سلاسل القيمة، من المهم ضمان أن مشغلي المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال، وكذلك النساء والشباب، لديهم المهارات والتدريب اللازمين للسماح لهم بالمشاركة في قطاعات أكثر إنتاجية من سلاسل القيمة. ومن شأن الوصول إلى تنمية المهارات المصممة خصيصا لتلبية احتياجات سلسلة القيمة من خلال برامج التدريب المهني أن يمكن مشغلي المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال من الارتقاء بمهاراتهم والمشاركة في مرحلة ما بعد سلسلة القيمة. وبالمثل، يمكن أن يسمح الدعم الذكي لأصحاب الأعمال باكتساب المهارات التي تمكنهم من الانتقال من الإنتاج إلى قطاعات انتاجية أخرى من سلسلة القيمة.

وتعد العديد من القطاعات، مجالات واعدة لتطوير سلسلة القيمة. وبما أن الزراعة هي الركيزة الأساسية لمعظم الاقتصادات الأفريقية، فهناك مجال لتنمية سلاسل القيمة الزراعية، التي لديها القدرة على ايجاد فرص العمل من خلال التخصص والتنويع.

ويعد التجهيز الزراعي مجالا قابلا للنمو لتطوير سلسلة القيمة. وفي جميع أنحاء أفريقيا، تم تطوير سلاسل القيمة في التجهيز الزراعي مع المزارعين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تورد المنتجات إلى الشركات متعددة الجنسيات مثل كوكا كولا ونسله ويونيلفر. وفي الوقت نفسه، تُبذل الجهود لتعزيز قدرة المؤسسات على الانخراط في سلاسل القيمة. ومن الأمثلة على ذلك تشجيع صادرات وتنافسية المؤسسات في مجال التجارة بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتي تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة من خلال بناء القدرات والمهارات، والمشاركة مع المنظمات في تشجيع سلاسل القيمة العالية للتصدير في جوز الكاجو، وزبدة الكريتة (الشيا)، والمانجو.

ومن أجل تحقيق امكانات التجهيز الزراعي، يجب معالجة الحواجز المتعلقة بالوصول إلى التكنولوجيا وكذلك القضايا اللوجستية التي تعيق المزارعين من صغار الحائزين، من الوصول إلى الأسواق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ضمان وصول صغار المنتجين إلى المدخلات وكذلك مرافق التخزين والمخازن، يمكن أن يقطع شوطا طويلا في تيسير وصولهم إلى قطاعات مربحة من سلاسل القيمة.

وتشكل الخدمات، التي تمثل منطقة نمو مهمة تسهم بنحو نصف انتاج القارة وتمثل أكثر من 60 في المائة من القوى العاملة في بعض الدول، وتلعب دورا مهما في تجارة[67] أفريقيا، مجالا واعدا لتنمية سلسلة القيمة. ولدى قطاع الخدمات القدرة على المساهمة في النمو والتجارة والتوظيف في اللوجستيات والتوزيع ويمكن أن يفيد الأعمال الزراعية والتصنيع[68]. ويمكن للتكامل الاقليمي أن يوفر الزخم اللازم لنمو الخدمات من خلال المشروعات التي تعمل على تحسين النقل واللوجستيات. ولكي يسهم هذا القطاع في العمل، فإن الطابع غير الرسمي – وهو سمة مميزة للقطاع، الذي يتراوح بين 50 و 80 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، و 60 إلى 80 في المائة من العمالة يتعين معالجته[69].

وهناك حاجة إلى الاستثمار لدعم تطوير سلسلة القيمة. ويمكن لاشراك شركاء الجنوب في دعم اضافة القيمة من خلال الاستثمارات في المناطق الاقتصادية الخاصة أن يعزز ظهور سلاسل القيمة الإقليمية. وبالمثل، فإن دعم الروابط التجارية بين الشركات الكبيرة والمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المجموعات الاقتصادية الإقليمية يمكن أن يؤدي إلى تطوير تنمية سلاسل القيمة الاقليمية عبر المناطق.

ويمكن أن يؤدي تشجيع سلاسل القيمة الصناعية المستهدفة لتحفيز تنمية الصناعات في المجالات الاستراتيجية إلى توفير المنافع للمناطق وتمكين الدول الشريكة من تطوير التقارب في المناطق المحددة. وحددت جماعة شرق أفريقيا مناطق محتملة في المنطقة تشمل التجهيز الزراعي والتعدين والوقود الحيوي والبتروكيماويات ومعالجة الغاز وصناعة الأدوية[70]. وتستطيع سلاسل القيمة العالمية داخل الشركات فتح الفرص أمام التصنيع الخفيف الذي يتطلب مهارات إدارية وفنية أقل، مما يسمح لمجموعة واسعة من أصحاب الأعمال بالمشاركة في هذه الهياكل والاستفادة منها.

تعزيز الآليات والقدرات المؤسسية للمجموعات الاقتصادية الاقليمية والدول الأعضاء لخدمة المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال

من أجل تلبية احتياجات المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال بشكل أفضل، هناك حاجة إلى انشاء نظم لتبادل المعلومات حول القضايا الصناعية والمتعلقة بالتجارة. ويتم استخدام منصات مبتكرة للتوافق الإلكتروني، التي تهدف إلى الجمع بين تطبيقات الهاتف المحمول والإنترنت، بشكل متزايد لربط المنتجين بأصحاب الأعمال.

---

[67] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" 2015. التنمية الاقتصادية في أفريقيا: إطلاق امكانيات تجارة الخدمات من أجل النمو والتنمية في أفريقيا

[68] المرجع نفسه

[69] المرجع نفسه

[70] جماعة شرق أفريقيا 2012.

ومن الأمثلة على ذلك منصة المطابقة الإلكترونية للأعمال التجارية لمركز التجارة الدولية التي تربط المنتجين الريفيين بأصحاب الأعمال والمصدرين في القطاع الزراعي.

وبالمثل، يمكن لبوابات تيسير التجارة زيادة شفافية الإجراءات التجارية، مع تيسير تبادل المعلومات الهامة المتعلقة بالتجارة. وأنشأ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" ومبادرة "شرق أفريقيا علامة تجارية مسجلة" بوابة تجارية في منطقة جماعة شرق أفريقيا تهدف إلى زيادة شفافية الاجراءات الخارجية.

ويمكن أن يؤدي تطوير نظم المعلومات الاقليمية المتعلقة بالمواد الخام المتاحة والنواتج الصناعية والمنتجات الوسيطة والسلع الرأسمالية دورا مهما في تنمية قدرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز إنتاجيتها وقدرتها التنافسية.

وبالإضافة إلى معالجة الحواجز غير الجمركية التي تعيق المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال من الوصول إلى الأسواق، هناك حاجة إلى معالجة المفاهيم الخاطئة بشأن المنتجات الأفريقية. ويمكن لتأسيس العلامات التجارية الإقليمية والوطنية أن يقطع شوطا طويلا في تسهيل الوصول إلى الأسواق وتشجيع تفضيل واستهلاك المنتجات الاستهلاكية. ويعتبر دعم المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في تأسيس علامات تجارية إقليمية ووطنية أمرا حاسما في تعزيز استهلاك واستخدام المنتجات المصنعة محليا. ويمكن أن يساعد اعتماد قوانين تتعلق بالعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية مناطق جغرافية معينة، في الترويج للمنتجات المحلية وادخال سلاسل القيمة يمكن أن تكون مهمة في هذا الصدد.

وفي الوقت نفسه، هناك حاجة لدعم تنمية الصناعات الإبداعية والثقافية. ومع الثقافات والتقاليد المتنوعة، هناك امكانات هائلة لظهور اقتصاد إبداعي وثقافي نابض في جميع أنحاء أفريقيا. وهناك حاجة إلى تعزيز التدابير لضمان حماية الملكية الفكرية للمنتجات الأفريقية الأصيلة والتقاليد الثقافية.

وعلى المستوى القاري، يمكن للاتحاد الأفريقي أن يلعب دورا في ضمان الوصول إلى الأسواق من خلال جهوده لتيسير التجارة التي تقوم بها منطقة التجارة الحرة القارية. ويمكن للاتحاد الأفريقي دعم المجموعات الاقتصادية الإقليمية في تطوير سياسات التجارة المشتركة (حددت جماعة شرق أفريقيا هذا الأمر كأولوية). كما يمكن للاتحاد الأفريقي دعم المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في تنسيق سياساتها التجارية من خلال معالجة العوائق أمام تكامل سلسلة القيمة العالمية، وعلى وجه الخصوص، حواجز البنية التحتية والحواجز الجمركية التي تعرقل مشاركة المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال في هذه الهياكل.

كما يمكن للاتحاد الأفريقي دعم المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في تطوير و/ أو تعزيز المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال في سلاسل القيمة الإقليمية من خلال سياسات لتسهيل ادخال موردي الخدمات الأفريقيين في سلاسل القيمة العالمية وسلاسل القيمة الاقليمية في كل من السلع والخدمات ومن خلال مواءمة روح المبادرة والسياسات الصناعية التي تتعلق بالتجارة داخل الأقاليم. وتشمل العناصر التي ينبغي النظر فيها متطلبات الاستثمار للشركات الرائدة والحواجز أمام الدخول إلى الأسواق، مثل فرض الضرائب والوصول إلى الأسواق، وزيادة الوعي بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال بشأن اللوائح الفنية ووضع المعايير، ونظم شهادات الجودة على المستوى الاقليمي.

ويمكن للاتحاد الأفريقي دعم المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في تبني و/ أو تعزيز استثماراتها وسياسات ترويج الصادرات من أجل دعم مشاركة صناعات محددة والارتقاء بها في قطاعات محددة من سلاسل القيمة.

كما يمكن للاتحاد الأفريقي تعبئة الاستثمار من خلال التنمية وكذلك الشركاء في الجنوب لدعم تطوير سلاسل القيمة الاستراتيجية في القطاعات المستهدفة مثل الزراعة والجلود. كما يمكن للاتحاد الأفريقي دعم انشاء برامج تسهيل النقل (أي الصندوق المقترح للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "الكوميسا" لتطوير البنية التحتية) لتيسير التجارة.

وتشمل المجالات الأخرى التي يمكن للاتحاد الأفريقي دعمها في تطوير البرامج التي تسهل مشاركة المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الروابط التجارية والتعاقد من الباطن وكذلك في ربط المؤسسات وأصحاب الأعمال بمراكز التعاقد من الباطن والشراكات لزيادة إنتاجيتهم.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للاتحاد الأفريقي تشجيع الدول الأعضاء على تبني اجراءات المشتريات العامة التي تضمن امكانية وصول المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال إلى الأسواق من خلال تحفيز طلب وعرض المنتجات من المؤسسات وأصحاب المشروعات. وينبغي أيضا دعم الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز التجارة داخل الأقاليم والتجارة العالمية مثل إنشاء اتحادات التصدير لدعم المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال ودعم انشاء العلامات التجارية الإقليمية والوطنية.

ويمكن للاتحاد الأفريقي أيضا أن يدعو بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء لإلغاء متطلبات التأشيرة والتصديق على بروتوكول المجموعات الاقتصادية الاقليمية حول الحركة الحرة من أجل تسهيل حرية حركة الأشخاص داخل المناطق وعبرها. وبالإضافة إلى ذلك، من أجل دعم تطوير

قطاع الخدمات، يمكن للاتحاد الأفريقي دعم تطوير معايير لمواءمة السياسات القائمة أو دعم الاعتراف المتبادل بالمؤهلات لتسهيل ممارسة المهن عبر المناطق والدول.

الإطار 10 – برنامج تعزيز التسويق الزراعي والدمج الإقليمي في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "الكوميسا"

تلعب الزراعة دورا هاما في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "الكوميسا" حيث تستأثر بأكثر من 32 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، وتوفر مصدر رزق لنحو 80 في المائة من قوة العمل في المنطقة، وتكسب 65 في المائة من أرباح المنطقة من العملات الأجنبية، في حين تسهم بنسبة 50 في المائة من المواد الخام للقطاع الصناعي.

كجزء من جهوده لدعم القطاع الزراعي، يهدف برنامج الكوميسا لتعزيز التسويق الزراعي والإدماج الإقليمي، وهو مبادرة من البنك الأفريقي للتنمية الذي تتوافق أهدافه مع الأطر الإقليمية الأخرى بشأن الزراعة، بما في ذلك البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، إلى تشجيع التجارة الزراعية عن طريق إزالة الحواجز التجارية من أجل ضمان الأمن الغذائي الإقليمي، ومواءمة السياسات والأنظمة واللوائح والإجراءات من أجل تهيئة بيئة شفافة لإجراء التجارة الزراعية، مع وجود روابط أمامية وخلفية من المزارعين إلى السوق، وضمان أن تكون الكوميسا موردا موثوقا للسلع الأولية والزراعية التنافسية عالميا إلى الأسواق العالمية. بالإضافة إلى هذا البرنامج، كجزء من التسويق الزراعي والمبادرات الإقليمية في الكوميسا، نفذت المنطقة نظام تسويق الأغذية والتسويق الزراعي، وهو منصة إلكترونية توفر معلومات عن السلع القابلة للتداول في منطقة الكوميسا، ويهدف إلى تحسين التسويق الزراعي من خلال نشر معلومات السوق وتغييرات السياسات.

المصدر: السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "الكوميسا"

http://programmes.comesa.int/index.php?option=com_content&view=article&id=94&Itemid=111

الركيزة الخامسة: تعزيز خدمات تطوير الأعمال

يعد ضمان الوصول إلى دعم الأعمال المتطورة والمتنوعة بشكل جيد، والخدمات التي تستهدف احتياجات المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال من النساء والشباب، أمرا حاسما في تعزيز بيئة ريادة الأعمال لهذه المشروعات وأصحاب الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدعم المتكامل للمشروعات وشبكات تطوير المنتجات، وكذلك دعم التوزيع والدعم اللوجستي (أي التخزين والمخازن والتخليص الجمركي، ضمن أمور أخرى) ضروريان للمؤسسات وأصحاب الأعمال. ومن أجل تعزيز خدمات تطوير الأعمال، ستركز الإستراتيجية على المجالين التاليين:

- تقديم خدمات دعم الأعمال التجارية
- بناء القدرات المؤسسية

تقديم خدمات دعم الأعمال التجارية

تلعب خدمات تطوير الأعمال التجارية دورا مهما في دعم الشركات وأصحاب الأعمال من خلال توفير دعم ومعلومات لا تقدر بثمن للأعمال وكذلك المهارات المطلوبة اللازمة لبدء عمل تجاري وتشغيله وتنميته. وعلى المستوى العالمي، تلعب مبادرات مثل " *ابدأ وحسن أعمالك*" لمنظمة العمل الدولية، والتي توفر التدريب الإداري للمدربين في الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل دعم المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتعزيز أدائها، دورا مهما في ضمان حصول المشروعات وأصحاب الأعمال على المعرفة اللازمة لدعم أعمالهم.

ويعد الوصول إلى خدمات ادارة الأعمال والادارة المالية المتطورة التي تشمل تطوير خطة العمل بالإضافة إلى برامج المعرفة المالية التي تستهدف النساء والشباب، أساسية في ضمان حصول المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال من النساء والشباب على المهارات الفنية والتجارية المطلوبة و/أو البناء على معارفهم الحالية. كما توفر برامج تطوير الأعمال المتطورة معلومات ومشورة حول الأسواق ومساعدات السوق وتطوير التكنولوجيا ونقلها بالإضافة إلى الدعم المتخصص مثل المعلومات المتعلقة بمعايير سلاسل القيمة وغيرها. ويقوم برنامج سلاسل الامداد الزراعي التابع لمركز المشروعات ببناء قدرة الموردين الزراعيين المحليين على توفير المنتجات لمشغلي استكشاف النفط في منطقة بحيرة ألبرت بأوغندا.

كما تلعب خدمات تطوير الأعمال الفعالة دورا هاما في تعليم المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال من النساء والشباب حول نزاهة العمل ودورها في بيئة الأعمال التجارية وكذلك في الغرس فيها أهمية دفع الضرائب ومساهمتها في الاقتصاد.

وتلعب شبكات الأعمال التجارية دورا هاما في توفير للمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال، المعلومات والإرشادات لادارة أعمالهم. وتعتبر غرف التجارة حيوية في ربط المشروعات ورواد الأعمال بمستشاري الأعمال الذين يقدمون ارشادات حول كيفية إدارة الأعمال. كما تقود الشبكات أداء الأعمال من خلال زيادة الوعي بفرص تنظيم المشروعات مثل المعارض التجارية. على سبيل المثال، يوفر منتدى شراكات الأعمال في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) ومعرض الروابط فرصة للمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في المنطقة لتعرض منتجاتها. وبالمثل، تزود شبكة اينابليس لتنظيم المشروعات، التي تشترك مع الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني عبر الدول في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، أصحاب الأعمال بشبكات التواصل والتوجيه واكتساب المهارات والتمويل.

كما يمكن للشبكات أن تساعد في زيادة وضوح ريادة الأعمال، في الوقت الذي تدافع فيه عن احتياجات المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال. وتدعو شبكات تنظيم المشروعات للمرأة بصورة متزايدة إلى تلبية احتياجات أعمالها، وكانت لها دور فعال في تعزيز بيئة الأعمال التجارية لصاحبات المشروعات. ودعا تحالف الجنسين والنمو في أوغندا، وهو شبكة من المجموعات النسائية، إلى إدخال تحسينات على الأنظمة التجارية المعقدة في أوغندا، والتي تثني النساء عن إضفاء الطابع الرسمي على أعمالهن التجارية.

بناء القدرات المؤسسية

بشكل متزايد، تم تطوير برامج تطوير الأعمال التي تقدم دعما متخصصا مثل المعلومات حول تصميم المنتجات، ونقل التكنولوجيا، وتطوير سلسلة القيمة، من بين أمور أخرى تهدف إلى معالجة القيود المحددة التي تعرقل المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من الانخراط بفعالية في الأعمال التجارية. ويقدم برنامج خدمات تطوير الأعمال في كينيا، الذي أنشأته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، خدمات لتطوير السوق تهدف إلى معالجة القيود المتعلقة بسلاسل القيمة من أجل تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو النمو.

ويوفر برنامج تطوير المشروعات "إمبريتيك"، وهو برنامج لبناء القدرات تابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، مهارات تنظيم المشروعات والتدريب، وييسر تجربة إيجابية ومنتجة ومستدامة بين منظمي المشروعات ومرشديهم مثال على ذلك. وساعد البرنامج الذي بدأ في عام 1988، ويعمل في 36 دولة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك 13 في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، أكثر من 340000 من أصحاب الأعمال لاكتساب المهارات التجارية.

وبالمثل، تلعب مراكز معلومات الأعمال التابعة لليونيدو التي تقدم الدعم إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتقدم خدمات مدفوعة بالطلب إلى الكيانات في المناطق الريفية في أفريقيا، بما في ذلك

توفير خدمات استشارية لتنظيم المشروعات والتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واتصالات موثوقة بالإنترنت وضمان حصول أصحاب الأعمال الريفيين على المعلومات ذات الصلة بالأسواق والعملاء والتكنولوجيا، دورا حاسما في تحسين كفاءة أصحاب الأعمال وأداء الأعمال.

وعلى المستوى القاري، يمكن للاتحاد الأفريقي أن يلعب دورا في دعم المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في تعزيز قدرات خدمات تطوير الأعمال الحالية لتلبية احتياجات المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال، بما في ذلك من خلال توفير دعم متخصص في مجال الأعمال، وعلى سبيل المثال سلسلة القيمة والتدريب الفني والإداري للشركات الموجهة نحو النمو بالإضافة إلى قدرتها على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتطوير إدارة الأعمال وتطوير المنتجات ومعلومات السوق بالإضافة إلى مهارات الإدارة المالية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للاتحاد الأفريقي أن يلعب دورا في الدعوة لتطوير البنية التحتية للجودة، التي لا تزال غير متطورة و تشكل حاجزا أمام تطوير المؤسسات في الدول. ويمكن للاتحاد الأفريقي أيضا تطوير دليل حول البنية التحتية للجودة التي يمكن استخدامها لزيادة الوعي بقضايا الجودة على المستوى الوطني.

ويجب أن يشجع الاتحاد الأفريقي الحكومات على دعم خدمات تطوير الأعمال وكذلك الدعوة إلى اعتمادها من أجل ضمان القدرة على هذه الخدمات لخدمة القطاع الخاص وتقديم خدمات عالية الجودة.

الاطار 11 – مجلس أعمال السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "الكوميسا "

باعتباره "صوت القطاع الخاص" في المنطقة، كان لمجلس أعمال السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) دورا هاما في *تعزيز* بيئة الأعمال للمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال في جميع أنحاء شرق ووسط وجنوب أفريقيا. وبهدف تعزيز المؤسسات، وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من التنافس بفعالية على المستويين الإقليمي والعالمي، يقدم المجلس، الذي يدعو بين صانعي السياسات لإنشاء بيئة مواتية للأعمال التجارية، الخدمات التالية:

ييسر مجلس أعمال الكوميسا الروابط التجارية. ربط المجلس مجتمع الأعمال التركي بالعديد من الشركات في زامبيا، مما أدى إلى فرص أعمال تجارية تركية وزامبية. بالإضافة إلى ذلك، قام المجلس بتيسير الاجتماعات مع مؤسسة منتدبات التحالف التي عملت مع شركات يابانية لاستكشاف فرص الاستثمار في زامبيا.

يسهّل مجلس الأعمال في الكوميسا خدمات دعم الأعمال التجارية ويستضيف دليل الأعمال مع أكثر من 3000 شركة واتحاد وأعمال تجارية لمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم في منطقة الكوميسا.

يستضيف مجلس أعمال الكوميسا معارض تجارية دولية تهدف إلى تمكين المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الارتباط بفرص الأعمال. وأقام المجلس معرضا متعدد القطاعات يركز على تشجيع الاستثمار والمشروعات المشتركة والاتفاقيات التعاقدية المشتركة في التصنيع وصناعات الخدمات تحت عنوان "التصنيع

المستدام والشامل" الذي جذب الأعمال التجارية الإقليمية والدولية والزوار من أكثر من 56 دولة، لديهم اهتمام في تعزيز التزامات البائعين والمشترين في المنطقة الأفريقية.

المصدر :السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)

http://www.comesabusinesscouncil.org/comesabusinesscouncil/?q=aboutus

الركيزة السادسة: ممارسات التعلم وادارة المعرفة

يمكن لممارسات التعلم الفعالة وادارة المعرفة أن تضمن حصول المشروعات وأصحاب الأعمال على المهارات، بالإضافة إلى المعلومات والدعم الذي لا يقدر بمال اللازمين لبدء أعمالهم وتشغيلها وتنميتها. ومن أجل تعزيز ممارسات التعلم وادارة المعرفة، ستركز الاستراتيجية على المجالات الثلاثة التالية:

• دعم آليات تبادل المعرفة والتعلم،

• التعرف على ريادة الأعمال،

• تعزيز تعليم ريادة الأعمال،

دعم آليات لتبادل المعرفة والتعلم

تعد آليات تسهيل تقاسم المعرفة والتعلم ضرورية. يمكن استغلال التكنولوجيا لتسهيل تبادل المعرفة والتعلم. ويمكن لبوابات المعلومات عن التجارة وفرص العمل أن تلعب دورا هاما في ضمان الوصول إلى المعلومات القيمة للمؤسسات وأصحاب الأعمال. وتعد منصات مثل "هي تتاجر" الخاصة بمركز التجارة الدولية، والتي تربط بين المشروعات النسائية والمشترين في جميع أنحاء العالم، مما يسمح لهن بمشاركة المعلومات حول أعمالهن، وزيادة ظهورهن، وتوسيع شبكاتهن وتدويلها، مع مساعدة الشركات على ادراج المزيد من النساء في سلاسل التوريد الخاصة بها والاتصال بالأسواق، حاسمة في دعم صاحبات الأعمال.

ويمكن أن ييسر تطوير آليات لضمان قيام المجموعات الاقتصادية الإقليمية بجمع المعلومات ومعالجتها وتخزينها ونشرها، من اجراء التحليلات وفي اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات – وهو تحد عبر المناطق ويحد من قدرتها على اتخاذ القرار في مجال التنمية الصناعية.

ويعد تعزيز الشبكات لتسهيل ريادة الأعمال والتصنيع أمر ضروري. وتلعب شبكات ريادة الأعمال وروابط الأعمال وكذلك أصحاب المصلحة في قطاع الأعمال دورا هاما في زيادة الوعي بفرص ريادة الأعمال وفرص الأعمال. وعلى المستوى الإقليمي، برزت الشبكات باعتبارها محركات مهمة لأداء الأعمال. ويربط مجلس أعمال الكوميسا، على سبيل المثال، بين المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بالمؤسسات الأخرى من خلال دليل أعمالها، مما يعزز أداء الأعمال.

وظلت المبادرات التي يقودها القطاع الخاص أساسية في ضمان امكانية وصول الشركات وأصحاب المشروعات إلى الأسواق. وتلعب غرف التجارة ومنظمات التنمية الاقتصادية الإقليمية دورا هاما في ربط المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال من النساء والشباب مع رواد الأعمال الراسخين في الأسواق الأجنبية، مما يمكنهم

من اكتساب المعرفة والخبرات التي يمكن أن تساعدهم في توسيع أعمالهم. ويستضيف منتدى الشراكة للأعمال التابع للكوميسا ومعرض الروابط، المعارض التي تمكن المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة من عرض منتجاتها والتعرف على الفرص التجارية.

ويمكن أن تكون شبكات المهجر أيضا مصدرا لا يقدر بثمن لأصحاب الأعمال والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول المنشأ. وبالإضافة إلى توفير معلومات عن فرص العمل، يمكن لهذه الشبكات أن تساعد في ربط أصحاب الأعمال والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والمشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دولهم الأصلية بالأسواق الدولية وكذلك الاتصالات التجارية. ومع وجود نسبة كبيرة من سكان أفريقيا المقيمين في المهجر، هناك فرصة للاستفادة من خبراتهم في مجال الأعمال التجارية وتقديم الدعم للمؤسسات ورجال الأعمال في بلدانهم الأصلية.

وتعد أدوات الاتصال لا غنى عنها في تسليط الضوء على أهمية ريادة الأعمال. ويمكن أن يساعد الاهتمام الإيجابي للاعلام برواد الأعمال، على تغيير المواقف والتصورات تجاه روح المبادرة من خلال عرض نماذج أدوار إيجابية وابراز أهمية ريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية. ويمكن لشبكات الأعمال التجارية عبر الإنترنت والاجتماعات الافتراضية تسهيل تبادل المعلومات بين أصحاب الأعمال ونظرائهم الأكثر رسوخا. فعلى سبيل المثال، تقدم مؤسسة توني إلوميليو، ومقرها نيجيريا، برنامجا تدريبيا عبر الإنترنت مدته 12 أسبوعا لأصحاب المشروعات الناشئة المحتملين عبر أفريقيا. وبالمثل، يمكن الاستفادة من المنصات الافتراضية لتوفير المعلومات التجارية وربط المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال من النساء والشباب بالفرص.

التعرف على ريادة الأعمال

من أجل تغيير العقليات حول ريادة الأعمال على المستوى المجتمعي وتبديد التحيز الثقافي، وعلى وجه الخصوص، التصورات السلبية حول ريادة الأعمال كخيار مهني، من الأهمية تسليط الضوء على قيمة ريادة الأعمال ومساهمتها في تعزيز التنمية الاقتصادية. ويمكن لأصحاب المشروعات الناجحين مثل توني إلوميلو وأليكو دانجوتي، من بين آخرين، أن يكونوا بمثابة نماذج يحتذى بها لرواد الأعمال الطموحين.

ويمكن للاعتراف أن يهيئ رؤية وجاذبية ريادة الأعمال وكذلك أصحاب الأعمال الطموحين للشروع في ريادة الأعمال والمستثمرين وصانعي السياسات للاعتراف بأصحاب الأعمال ودعمهم. وتعزز جائزة أنزيشا، وهي الجائزة الأولى لأفريقيا لمنظمي المشروعات الشباب، الوعي بأصحاب الأعمال من الشباب الأفريقيين المبتكرين. وتعترف جائزة أنزيشا التي تم إطلاقها في عام 2011، بالشباب الذين طوروا حلولا مبتكرة لمعالجة المشكلات الملحة في مجتمعاتهم.

وتشجع مسابقات خطة الأعمال المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال على عرض أفكارهم وابتكاراتهم في مجال الأعمال،

وتساعد على تعزيز الوعي بريادة الأعمال. وتعرض مسابقات خطة العمل لمنظمة العمل الدولية، التي تعقد سنويا في مختلف الدول حول العالم، أعمالا أو أفكارا متميزة من خلال خطط الأعمال.

ويمكن أن تساعد المنتديات في زيادة الوعي بفرص تنظيم المشروعات. وتساعد أحداث مثل المنتدى العالمي للابتكار وريادة الأعمال على زيادة الوعي وبناء الدعم لريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا. وبالمثل، فإن أسبوع ريادة الأعمال العالمي يرفع الوعي بريادة الأعمال على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

تعزيز تعليم ريادة الأعمال

يمكن لبرامج التعليم في مجال ريادة الأعمال أن تلعب دورا هاما في ضمان حصول المشروعات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال على المهارات اللازمة لبدء أعمالهم وتشغيلها وتنميتها. ويعد برنامج توني إلوميلو لريادة الأعمال، الذي يخطط لدعم 10000 من أصحاب الأعمال بحلول عام 2025، هو مثال على ذلك. وعلى المستوى الدولي، توفر برامج مثل نوع الجنس وريادة الأعمال معا من أجل النساء في المؤسسات (المضي قدما) التابع لمنظمة العمل الدولية تدريبا على المهارات لصاحبات المشروعات، ويكفل حصولهن على المهارات اللازمة للمشاركة في الأعمال التجارية. وبالمثل، فإن "اعرف عملك" التابع لمنظمة العمل الدولية هو برنامج لتعليم ريادة الأعمال يستخدم على نطاق واسع في المناهج الدراسية للمدارس والمؤسسات الأخرى.

ويمكن لبرامج التبادل عبر الحدود أن توفر فرصا لأصحاب الأعمال الطموحين للتعلم من أصحاب الأعمال ذي الخبرة في دول أخرى. ويسمح "ايراسموس لأصحاب الأعمال الشباب" وهو برنامج تبادل عبر الحدود في أوروبا يوفر لأصحاب الأعمال الطموحين فرصا للتعلم من أصحاب الأعمال ذوي الخبرة الذين يديرون مشروعات صغيرة في دول مشاركة أخرى قبل إطلاق أعمالهم، لصاحب الأعمال الزائر بالحصول على المهارات اللازمة لإدارة شركة صغيرة، وفرصة لمعرفة المزيد عن الأسواق الجديدة.

وعلى المستوى القاري، يمكن للاتحاد الأفريقي اتخاذ العديد من الإجراءات لتعزيز ممارسات التعلم وإدارة المعرفة. ويمكن للاتحاد الأفريقي تشجيع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على تعيين مبعوثين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولهم ومناطقهم ليكونوا بمثابة وسيط بين مجتمع الأعمال وصانعي السياسات الوطنية والاتحاد الأفريقي. بالإضافة إلى رفع مستوى رؤية مجتمع الأعمال، يمكن لمبعوث المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الذي يعمل كممثل لمصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المستوى الوطني، أن يلعب دورا مهما في الدفاع عن المصالح التجارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك في رفع مخاوفها على المستوى القاري مما يساعد على جعل الاتحاد الأفريقي والسياسة الإقليمية والوطنية أكثر ملاءمة للأعمال. وفي هذا الصدد، يمكن للاتحاد الأفريقي تعيين رائد أعمال أفريقي معروف مثل توني إيلوميلو أو أليكو دانجوتي ليكون بمثابة مبعوث خاص ويعزز الوعي بريادة الأعمال والتصنيع وبناء الدعم لها في أفريقيا على المستويات الوطنية

والاقليمية والقارية والعالمية.

ويمكن للاتحاد الأفريقي أيضا أن يلعب دورا في دعم المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في وضع آليات لجمع ومعالجة وتخزين المعلومات الصناعية والفنية حول الإنتاج الصناعي عن طريق انشاء مراصد صناعية إقليمية ووطنية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للاتحاد الأفريقي دعم تطوير الموارد الإلكترونية لتكون بمثابة مستودعات للمعلومات عن التصنيع والصناعة على المستويين الوطني والإقليمي.

الإطار 12 – مبعوث المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي

استحدث الاتحاد الأوروبي منصب مبعوث المشروعات الصغيرة والمتوسطة للدفاع عن مصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى القاري. ويلعب مبعوثو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي الأدوار التالية:

يعمل "كمراقبة" – مراقبة السياسات والإجراءات التي تؤثر على المشروعات الصغيرة والمتوسطة،
تطوير منهجيات لتحسين بيئة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة،
تنظيم "شبكات المشروعات الصغيرة والمتوسطة" ومن خلال تعزيز قضايا المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بما في ذلك مصالحها على المستوى المجتمعي والمستوى الوطني،
تحديد والابلاغ بأفضل الممارسات في سياسات وممارسات ريادة الأعمال،
العمل كجهات اتصال مع المنظمات الأخرى على المستويات الوطنية والقارية والإقليمية،
إبلاغ المشروعات الصغيرة والمتوسطة وممثليها عن المبادرات التشريعية،
العمل كنقاط تنسيق لشكاوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة،

المصدر: الاتحاد الأوروبي

- http://ec.europa.eu/growth/smes/business-friendly-environment/small-business-act/sme-envoys/index_en.htm

الركيزة السابعة: تعزيز ريادة الأعمال الشاملة

يمكن للتنظيم الشامل للمشروعات والتي تستخدم هنا للإشارة إلى تنظيم المشروعات الشباب والمرأة أن يعزز النمو الشامل عن طريق ضمان مشاركة النساء والشباب في الأنشطة الاقتصادية. وضمان تمتع الشباب والنساء بالمهارات المناسبة للمشاركة في العمل الحر وريادة الأعمال أمر بالغ الأهمية في تعزيز بيئة ريادة الأعمال لهؤلاء أصحاب الأعمال. ومن أجل تشجيع ريادة الأعمال الشاملة، ستركز الإستراتيجية على المجالين التاليين:

- ادماج ريادة الأعمال للمرأة والشباب في الاستراتيجيات الوطنية
- ضمان الوصول إلى الدعم لأصحاب الأعمال من المرأة والشباب

ويمكن أن تكون ريادة الأعمال لدى الشباب أداة فعالة لايجاد فرص العمل والمساهمة في رفاهية الشباب، الذين يشكلون في بعض الدول غالبية السكان ولديهم امكانية تحفيز النمو الاقتصادي من خلال توفير فرص العمل وتعزيز الابتكار والقدرة التنافسية بين الشباب الذين من المحتمل أن يوفروا وظائف لأنفسهم. وبالاضافة الى مزاياها الاقتصادية، يمكن أن تسهم مبادرة الأعمال لدى الشباب في التنمية الاجتماعية من خلال زيادة دخل الأسر المعيشية للشباب ورفع مستويات معيشتهم، وبالتالي الحد من الفقر وبناء سبل العيش المستدامة.

ويمكن لريادة الأعمال للمرأة أن تلعب دورا في تعزيز المساواة بين الجنسين وفي تعزيز تمكين المرأة اقتصاديا، مع المساهمة في النمو الاقتصادي، وهو نهج قابل للتطبيق لمعالجة أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في الحد من عدم المساواة وفي تعزيز الادماج الاجتماعي. ولدى ريادة الأعمال لدى المرأة القدرة على تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة ، حيث تزيد مشاركة المرأة في تنظيم المشروعات بمقدار نقطة مئوية إلى نقطتين للنمو في الناتج المحلي الاجمالي السنوي في الكثير من الدول.

بالإضافة إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال توفير فرص العمل وتمكين المرأة اقتصاديا من خلال زيادة دخلها، يمكن أن تسهم ريادة الأعمال للمرأة في التنمية الاجتماعية من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين، وكأداة للتمكين، يمكن أن تساعد النساء على تقليل اعتمادهن وكسر حلقة الفقر.

وتم تحديد مشاركة النساء في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر كطريقة فعالة للنهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة مع الحد من الفقر وعدم المساواة[71] بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تسهم مبادرة الأعمال لدى المرأة في جوانب أخرى من التنمية الاجتماعية حيث تعد النساء أكثر عرضة لاعادة الاستثمار في مجتمعاتهن وكذلك في رفاهية[72] عائلاتهن.

دمج مبادرة الأعمال للمرأة والشباب في الاستراتيجيات الوطنية

لكي تسهم ريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية، ينبغي أن تتواءم استراتيجيات تنظيم المشروعات، بما في ذلك أطر تنظيم المشروعات الشباب والمرأة، مع الاستراتيجيات الاقتصادية وتنظيم المشروعات

[71] تمكين صاحبات الأعمال من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. دليل عملي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، 2014
[72] تقرير الفجوة بين الجنسين لعام 2014. المنتدى الاقتصادي العالمي ، 2014 ، المرأة والتكنولوجيا والابتكار، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" 2014

الوطنية وأن تدمجها من أجل التصدي بفعالية للتحديات ذات الصلة بتهيئة الفرص الاقتصادية من أجل أصحاب الأعمال للمرأة والشباب. وفي حين أن الكثير من الدول في أفريقيا لديها سياسات بشأن ريادة الأعمال، فإنها لا تندمج في أطر اقتصادية أوسع أو تتواءم معها، وفي بعض الحالات، غالبا ما يكون هناك افتقارا للقدرة المؤسسية على دعم تنفيذ هذه الأطر.

كما تم اعتماد جهود تُبذل لتشجيع ريادة الأعمال الشاملة باستراتيجيات تكفل ادماج الفئات المحرومة اجتماعيا. واعترافا بأن صاحبات الأعمال النساء يواجهن قيودا تعيق امكاناتهن الاقتصادية، بما في ذلك الحواجز في البيئة التنظيمية، وعدم الحصول على التمويل، وعدم كفاية التعليم والتدريب على المهارات، الى جانب الافتقار إلى الوصول إلى الأسواق، والتدابير الرامية إلى تعزيز ريادة الأعمال للمرأة، التي تهدف إلى زيادة تعزيز المساواة بين الجنسين والتوزيع الأكثر عدالة للموارد الاقتصادية وكذلك ضمان زيادة فرص كسب الرزق، وبالتالي يجري دمج الحد من الفقر وعدم المساواة في الأطر الوطنية لتنظيم المشروعات.

وعلى الصعيد الدولي، أطلقت منظمة العمل الدولية استراتيجيتها لتنمية ريادة الأعمال للمرأة والتي تهدف إلى إطلاق العنان لامكانات صاحبات الأعمال النساء. وتضمن الاستراتيجية تعميم مراعاة مسائل نوع الجنس على المستوى الجزئي والمتوسط والكلي والعالي. وعلى المستوى الوطني، وضعت عدة دول خطط عمل وطنية مصممة لتعزيز ريادة الأعمال للمرأة.

وهناك ادراك متزايد بين حكومات كثيرة بأن استراتيجية ريادة الأعمال الفعالة للشباب يمكن أن تكون أداة لا غنى عنها للتصدي للتحديات المتعلقة بتوفير فرص اقتصادية للشباب. ومع بطالة الشباب في أفريقيا حاليا بمستويات غير مسبوقة، بالاقتران مع غياب أطر عمل وطنية شاملة لريادة الأعمال للشباب لمواجهة التحديات في توفير فرص العمل والفرص الاقتصادية من أجل الشباب، تطور الدول على نحو متزايد استراتيجيات لريادة الأعمال ستساعدها على مواجهة التحديات التي تواجه الشباب. وتم تصميم استراتيجية تنمية مشروعات الشباب في جنوب أفريقيا، والتي حددت تعزيز ريادة الأعمال لدى الشباب وتعجيل نمو المشروعات المملوكة للشباب والمدارة منهم وتتمكن من زيادة العمالة الذاتية بين الشباب كأهداف، من أجل التصدي للبطالة المرتفعة بين الشباب في البلاد. وعلى المستوى العالمي، تدعم المنظمات الدولية جهود الحكومات لتوفير فرص اقتصادية للشباب، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بريادة الأعمال للشباب. ووضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، بالتعاون مع الكومنولث، دليل سياسات بشأن ريادة الأعمال للشباب (مرتقب) يهدف إلى دعم صانعي السياسات في تصميم استراتيجيات ريادة الأعمال للشباب فعالة من شأنها أن تعالج التحديات التي يواجهها رواد الأعمال الشباب الطموحين.

ضمان الوصول إلى الدعم لأصحاب الأعمال من النساء والشباب

لا يزال الوصول إلى التمويل يشكل عائقا حرجا لأصحاب المشروعات، لا سيما أولئك من الفئات المحرومة. وعدم وجود ضمانات والحاجة إلى وثائق هي قيود بالنسبة للنساء والشباب الذين يسعون للحصول على التمويل من المؤسسات المالية. وفي حين أن الغاء متطلبات الضمانات وتخفيض الرسوم البنكية وكذلك استخدام مناهج تقييم مخاطر الائتمان البديلة يمكن أن يعزز النظام الايكولوجي المالي للفئات المحرومة، ويمكن لمصادر التمويل البديلة أن تكمل مصادر التمويل التقليدية وتساعد في سد فجوة التمويل بالنسبة لأصحاب المشروعات مع ضمان الشمول المالي.

ويمكن للتمويل الجماعي الذي يسمح للأفراد أو الشركات بجمع الأموال بمبالغ صغيرة من الأفراد أو الشركات الأخرى عبر الإنترنت وبشكل متزايد باستخدام تكنولوجيا الهواتف المحمولة ووسائل الإعلام الاجتماعي، أن يضمن الوصول إلى التمويل خاصة بين الفئات التي لاتحصل على خدمات كاملة. وبالاضافة إلى منصة الإقراض عبر الإنترنت "كيفا" التي تستخدم على نطاق واسع من قبل الفئات التي لا تحصل على خدمات كاملة لجمع الأموال، تعمل منصات تمويل جماعي أخرى مثل انديجوجو، التي تساعد أصحاب المشروعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على جمع الأموال، على سد فجوة التمويل. وفي حين أن التمويل الجماعي هو خيار قابل للتطبيق بالنسبة للمجموعات المحرومة التي تسعى لتمويل لمشروعاتها المبتدئة، ويبشر بالخير في الكثير من الدول النامية، فإن إمكاناتها لم تتحقق بعد، في جزء كبير منه، نظرا لأن البنية التحتية لدعم منصات الإنترنت غير متطورة في العديد من الدول.

ويتزايد استخدام الإقراض بين النظراء، والذي يتضمن في أشكاله الحالية المنصات الإلكترونية التي تطابق المقترضين الذين يسعون إلى الحصول على قرض مباشرة مع المقرضين، من قبل أصحاب الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة لجمع الأموال لدعم أعمالهم. وتوفر "كيفا زيب"، وهي منصة مباشرة للإقراض بين النظراء عبر الإنترنت، قروضا صغيرة بدون فوائد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال الذين لا يحصلون على خدمات كافية. وفي حين أن مناهج النظراء تعد مهمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال الذين يحتاجون إلى رأس المال لبدء أعمالهم أو تنميتها، فإن استغلال امكاناتهم لتلبية احتياجات أصحاب الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعوقه الافتقار إلى الأطر التنظيمية وخاصة عندما تكون المنصات عبر الانترنت غير محددة، وعندما تكون البنية التحتية لدعم المنصات القائمة عبر الانترنت والمتنقلة غير موجودة أو غير متطورة بشكل كاف.

وتعمل حاضنات الأعمال والمعجلات على تشجيع ريادة الأعمال الشاملة من خلال توفير بيئة مواتية تشجع الابتكار وخاصة بين الشباب واعدادهم للاستفادة من الفرص الاقتصادية التي يوفرها الاقتصاد الرقمي. وتم انشاء الحاضنات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعوامل التمكينية الرقمية لريادة الأعمال، مثل "إم لابس"، في العديد من الدول النامية، بما في ذلك كينيا وجنوب أفريقيا، في حين تم إنشاء "إم هبس" وهي منظمات الشبكات التي صممت لتلبية احتياجات أصحاب الأعمال في مختلف مراحل النمو في تنزانيا وأوغندا. وتعمل الحاضنات القائمة على التكنولوجيا على تخفيف معاييرها لاستيعاب الشركات غير القائمة على التكنولوجيا. وعلى سبيل المثال، تدعم "هاب أكرا" في غانا الشركات

الناشئة بغض النظر عن قطاعها كما تفعل "آي سبيس"، وهي مركز للتكنولوجيا يعمل بشكل مشترك ويقوم أيضا بتشغيل برامج اجتماعية مثل "اخترق من أجل الاحداث الجيدة".

وتعد امكانات الحاضنات والمراكز والمعجلات في معالجة التحديات الانمائية مبشرة. ويمكن للحكومة أن تلعب دورا في دعم تطوير هذه الهياكل من خلال توفير الدعم المالي لتحفيز تطورها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومة توفير الإطار التنظيمي المناسب الذي من شأنه تمكين الاستثمارات الأخرى لدعم تطوير هذه الهياكل.

ويمكن للمشتريات العامة تحفيز الطلب والعرض من المنتجات والخدمات بما في ذلك بين الفئات المحرومة اجتماعيا. وعلى الصعيد الدولي، فإن مبادرات مثل منهاج العمل العالمي المتعلق بالتزود من البائعات، التابعة لمركز التجارة الدولية، والتي تهدف إلى زيادة حصة مشتريات الشركات والمؤسسات ومشتريات الحكومات التي يتم الحصول عليها من البائعات النساء عن طريق ربطهن بالشبكات الدولية، تولد قدرا أكبر من الشمول وتعزز المساواة بين الجنسين. وعلى المستوى الوطني، نفذت عدة دول تدابير لسياسة المشتريات تستهدف الفئات المحرومة. وكجزء من استراتيجيتها لادماج الفئات المحرومة سابقا، يوفر قانون المشتريات التفضيلية في جنوب أفريقيا التخصيص التفضيلي للعقود للسود والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. وبالمثل، في عام 2013، عدلت كينيا لوائح الشراء الخاصة بها، والتي تتطلب الآن تخصيص 30 في المائة من عطاءاتها للنساء والشباب والأشخاص ذوي الاعاقة، مما يتيح فرصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من الفئات المحرومة سابقا للاستفادة من صميم الاقتصاد.

ويمكن أن يلعب التوجيه دورا في مساعدة أصحاب الأعمال على التغلب على العوائق التي تعيقهم عن المشاركة في أنشطة الأعمال من خلال تزويدهم بالمعلومات والمشورة والتدريب وغير ذلك من الدعم التجاري القيّم للتنقل في بيئة الأعمال وتصبح رجال أعمال ناجحين. وبالنسبة للنساء صاحبات الأعمال اللائي يفتقرن عموما إلى الثقة في مواصلة ريادة الأعمال، يمكن أن يساعد التوجيه على اكتساب المهارات اللازمة لمتابعة ريادة الأعمال.

وبالمثل، بالنسبة لأصحاب الأعمال الشباب الذين لا يحتمل أن يكون لديهم خبرة في العمل أو العمل لحسابهم الخاص، يمكنهم بالمعلومات الكافية والتدريب من الموجهين، اكتساب المهارات والثقة اللازمة للانخراط في نشاط تجاري أو للدخول في عمل حر. ويمكن للقطاع الخاص توفير مرشدين لدعم أصحاب المشروعات من النساء والشباب في تأسيس أعمالهم والفهم والتنقل واللوائح والتحديات الأخرى في بيئة الأعمال، وفي إدارة النمو.

ويمكن لبرامج التعليم في مجال ريادة الأعمال أن تلعب دورا هاما في ضمان حصول أصحاب الأعمال على المهارات اللازمة لبدء أعمالهم وتشغيلها وتنميتها. ويعد برنامج "توني إلوميلو لريادة الأعمال"،

الذي يخطط لدعم 10000 من أصحاب الأعمال بحلول عام 2025، مثالا على ذلك. وعلى المستوى الدولي، توفر برامج مثل نوع الجنس وريادة الأعمال معا من أجل النساء في المؤسسات (المضي قدما) التابع لمنظمة العمل الدولية تدريبا على المهارات لصاحبات المشروعات النساء، ويكفل حصولهن على المهارات اللازمة للمشاركة في الأعمال التجارية. وبالمثل، فإن "اعرف عملك" التابع لمنظمة العمل الدولية هو برنامج لتعليم ريادة الأعمال يستخدم على نطاق واسع في المناهج الدراسية للمدارس والمؤسسات الأخرى.

ويمكن لبرامج التبادل عبر الحدود أن توفر فرصا لأصحاب الأعمال الطموحين للتعلم من أصحاب الأعمال ذي الخبرة في دول أخرى. ويسمح "ايراسموس لأصحاب الأعمال الشباب" وهو برنامج تبادل عبر الحدود في أوروبا يوفر لأصحاب الأعمال الطموحين فرصا للتعلم من أصحاب الأعمال ذي الخبرة الذين يديرون مشروعات صغيرة في دول مشاركة أخرى قبل إطلاق أعمالهم، لصاحب الأعمال الزائر بالحصول على المهارات اللازمة لادارة شركة صغيرة، وفرصة لمعرفة المزيد عن الأسواق الجديدة.

الإطار 13 – مجموعة زراعة الزهور (منطقة أعمال الزهور) – كينيا

تعد الزهور، ثالث مورد للعملة الأجنبية في كينيا. وتمثل مجموعة من مزارع الزهور في منطقة بحيرة نيفاشا نسبة 70 في المائة من صادرات الزهور في كينيا. وتوظف شركات الزهور التي تشمل أزهار أوسيريان ومزارع باندا ومزرعة نيفاشا للزهور ومزارع فينلاي ومزارع جروف، من بين أخرى، أكثر من 90 ألف شخص، أغلبيتهم من النساء، حيث يستفيد 500000 شخص بشكل غير مباشر من قطاع زراعة الزهور.

وتعتبر الطرق المتصلة بشكل جيد، والتي تربط مجموعة زراعة الأزهار بنيروبي، ضرورية لضمان نقل الأزهار بسهولة إلى مطار البلاد الدولي في نيروبي، والذي لديه صلات يومية مع أوروبا والولايات المتحدة، وكذلك باليابان والإمارات العربية المتحدة، وهي وجهات تصدير الزهور الرئيسية. وكان لتوافر الكهرباء وكذلك الوصول إلى الامدادات اللوجستية، مثل التعبئة وشهادات التجارة العادلة، عاملا أساسيا في نمو وتطور المجموعة.

الملحق الأول

أهداف التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة 4 و 8 و 9)

الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة – ضمان التعليم الجيد الشامل والعادل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع وتحقيق الهدف 4.4، الذي ينص على زيادة بحلول عام 2030، بنسبة X عدد الشباب والكبار الذين لديهم مهارات ذات صلة، بما في ذلك المهارات الفنية والمهنية للتوظيف والوظائف اللائقة وريادة الأعمال.

الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة – تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع وتحقيق الهدف 8.3، الذي يدعو إلى تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم القدرات الإنتاجية، وتوفير الوظائف اللائقة، وريادة الأعمال، والإبداع، والابتكار وتشجيع اضفاء الطابع الرسمي ونمو المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال الوصول إلى الخدمات.

الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة – بناء البنية التحتية المرنة، وتشجيع التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار وتحقيق الأهداف التالية، والتي تتطلب:

تطوير بنية تحتية نوعية وموثوقة ومستدامة ومرنة، بما في ذلك البنية التحتية الاقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاهية الإنسان، مع التركيز على امكانية الوصول للجميع بتكلفة ميسورة ومتساوية.

تعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وبحلول عام 2030، ارتفعت حصة الصناعة بشكل كبير من العمالة والناتج المحلي الإجمالي، تمشيا مع الظروف الوطنية، وتضاعفت حصتها في أقل البلدان نموا.

زيادة امكانية وصول المشروعات الصناعية وغيرها من المؤسسات الصغيرة، لا سيما في الدول النامية، إلى الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمان الميسور التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.

تعزيز البحث العلمي، وتطوير القدرات التكنولوجية للقطاعات الصناعية في جميع الدول، لا سيما الدول النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار وزيادة عدد العاملين في مجال البحث والتطوير بشكل ملموس لكل مليون شخص والإنفاق على البحث والتطوير العام والخاص.

تيسير تنمية الهياكل الأساسية المستدامة والمرنة في الدول النامية من خلال تعزيز الدعم المالي والتكنولوجي والفني للدول الأفريقية وأقل الدول نموا والدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، و

دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في الدول النامية، بما في ذلك عن طريق ضمان بيئة سياسات مواتية من أجل، ضمن أمور أخرى، التنويع الصناعي وإضافة القيمة إلى السلع الأساسية.

الملحق الثاني

أطر المجموعات الاقتصادية الاقليمية وريادة الأعمال والأطر الصناعية وأطر العلم والتكنولوجيا والابتكار

المجموعة الاقتصادية الاقليمية	اطار المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم/ المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	الاطار الصناعي	اطار العلم والتكنولوجيا والابتكار
تجمع دول الساحل والصحراء			
السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)	حدد سياسة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) (2013) المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على النحو التالي: – المؤسسات الصغرى توظف 2–9 أشخاص – توظف المؤسسات الصغيرة ما بين 10 و 50 شخصا – تستخدم المؤسسات المتوسطة 51–150 شخصا تضم الكوميسا حوالي 5 ملايين من المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في المنطقة،	تهدف السياسة الصناعية المشتركة للكوميسا إلى تعزيز التصنيع بين الدول الأعضاء.	يقدم مجلس الابتكار التابع للكوميسا والذي أطلق في عام 2013، المشورة للدول الأعضاء حول المعرفة والابتكار. يدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار التابعة للكوميسا انشاء مجمعات للعلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصناديق تنمية المهارات والمناهج المشتركة من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

	والتي تسهم بنسبة 50 إلى 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة.		
جماعة شرق أفريقيا	سياسة جماعة شرق أفريقيا المعنية بالمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة قيد التطوير	تهدف السياسة الصناعية لجماعة شرق أفريقيا (2012–2032) إلى تعزيز التصنيع من خلال اضافة القيمة العالية وتنويع المنتجات على أساس المزايا المقارنة والتنافسية في المنطقة.	تهدف إستراتيجية التنمية 2011 /2012– 2015 /2016 لجماعة شرق أفريقيا إلى تعزيز الجهود لتطوير نظم إقليمية صناعية للبحث والتطوير والتكنولوجيا والابتكار. وتسعى الاستراتيجية إلى الاستثمار في التعليم العالي والتدريب والتطوير التكنولوجي والابتكار.
المجموعة الاقتصادية الاقليمية	اطار المشروعات الصغيرة والمتوسطة/ المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	الاطار الصناعي	اطار العلم والتكنولوجيا والابتكار
المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	ميثاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (2015) – يهدف الإطار الاستراتيجي الإقليمي لتنمية القطاع الخاص إلى تعزيز روح المبادرة المستدامة والمبتكرة من خلال الاستفادة من معارف الشعوب الأصلية والموارد والتكنولوجيا مع التركيز على الدمج وتوفير الثروة	تهدف السياسة الصناعية المشتركة لغرب أفريقيا التي تم اعتمادها في عام 2010 إلى استغلال المزايا النسبية وتعزيز التنمية الصناعية. وأهدافها هي: – تنويع الإنتاج الصناعي في المنطقة وتوسيعه عن طريق رفع معالجة منتجات التصدير بنسبة 30 في المائة بحلول عام 2030 – زيادة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي إلى متوسط 20 في	اعتمدت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سياستها المعنية بالعلم والتكنولوجيا وخطة عملها في عام 2012. وتعتزم انشاء مديرية للعلم والتكنولوجيا والابتكار تهدف إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

		المائة بحلول عام 2030 من متوسطها الحالي البالغ 6 إلى 7 في المائة – تحسين التجارة داخل الأقاليم من 13 في المائة إلى 40 في المائة بحلول عام 2030 - توسيع حجم الصادرات المصنعة من غرب أفريقيا إلى السوق العالمية من 0.1 إلى 1 في المائة بحلول عام 2030	
المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا			
الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية			
مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي		يهدف إطار التنمية الصناعية لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (عام 2013–2018)، الذي أطلق في عام 2009، إلى النهوض بالتطوير الصناعي والتحديث بين الدول الأعضاء.	في عام 2014، وضعت مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي خطتها الاستراتيجية للعلم والتكنولوجيا والابتكار (2015 –2020) التي تهدف إلى تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار في المنطقة من خلال التنسيق، والتطوير المؤسسي، ومواءمة السياسات وتعبئة الموارد. ويبدو أن هذه السياسة تعزز نقل التكنولوجيا واتقانها في المنطقة.
اتحاد المغرب العربي			